

نقد آراء الذهبي في كتاب «التفسير والمفسّرون»

تعريب: قاسم البيضاني


شبكة الفكر
alfeker.net

بسم الله الرحمن الرحيم



معاونية التحقيق



نقد آراء الذهبي
في كتاب
«التفسير والمفسّرون»

تعريب: قاسم البيضاني



نقد آراء الذهبي فی کتاب التفسير والمفسّرون / تعريب قاسم البيضاني؛ [تدوين] المركز العالمي للدراسات الإسلامية، معاونية التحقيق. ـ ـ قم: المركز العالمي للدراسات الإسلامية، ١٤٢٩ ق. = ١٣٨٦ش.
٢٤٣ ص. (ـ: ٩٩)
ISBN: 978-964-8961-54-6 ٢٥٠٠٠ ريال
فهرستنويسی بر اساس اطلاعات فيپا.
كتاب حاضر مجموعه مقالاتی از نويسندگان مختلف است كه قبلاً به زبان فارسی در نشريه «طلوع» به چاپ رسيده است.
عربی.
كتابنامه؛ همچنين به صورت زيرنويس.
١. ذهبی، محمدحسين. التفسير والمفسّرون ـ ـ نقد و تفسير. ٢. تفسير ـ ـ تاريخ. ٣. مفسران.
الف. ذهبی، محمد حسين. التفسير والمفسرون. ب. بيضانی، قاسم، مترجم. ج. طلوع (فصلنامه). د. مركز جهانی علوم اسلامی. معاونت پژوهش. هـ. عنوان: التفسير والمفسّرون.
٨٠٧ت ٩ ذ / ١٠٩ BP ١٩ / ٢٩٧

نقد آراء الذهبي في كتاب «التفسير والمفسّرون»

تعريب: قاسم البيضاني
الطبعة الأولى: ١٤٢٩ ق / ١٣٨٦ ش
النّاشر: منشورات المركز العالمي للدراسات الإسلامية
المطبعة: فردوس ● السّعر: ٢٥٠٠٠ ريال ● عدد الطّبع: ٢٠٠٠

التوزيع:
قم، شارع بهار، قرب هتل الزّهراء، منشورات المركز العالمي للدراسات الاسلامية
هاتف ـ فكس: ٠٢٥١ ٧٧٤٩٨٧٥
www.eshraaq.com
E-mail: public-relations@Qomicis.com

كلمة الناشر

إنّ المجتمع اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى القيم الروحية والهداية القائمة على أساس الوحي، فبالرغم من التكهنات ـ في عصر النهضة الفكرية وما بعدها ـ بإمكانية تحقيق الكمال الفكري للبشر، والاستغناء عن التعاليم السماوية، فأننا نشهد الآن عودة الإنسان مرّة أخرى الىٰ الدين والقيم الروحية.

إنّ القرآن الكريم هو الكتاب السماوي الوحيد الذي بقي بعيداً عن التحريف، فمازالت عباراته اللطيفة تجعل قلوب المشتاقين متلهّفة، من أجل إعادة الحياة إليها من جديد؛ ولهذا، حري بالمسلمين التعرّف على قدر هذا الكتاب ومنزلته، كما ينبغي للعلماء القيام بالبحث عن أسراره؛ ليتمكنوا من الوصول إلى علاج مشاكلهم.

إنّ من جملة أساليب نشر الثقافة القرآنية؛ تفسير القرآن الكريم بلغة العصر، علماً أنّ تفسيره هو علم يشتمل على أسس، وأصول، ومناهج، وأساليب، وعلوم مترابطة، كالعلوم القرآنية، فأنّ التعرّف عليها يمكننا من تعلّم الأسلوب الصحيح لتفسير القرآن الكريم، أما الغفلة عنها فتوقع الإنسان بورطة التفسير بالرأي.

يعتبر الدكتور محمد حسين الذهبي من جملة الباحثين المعاصرين من أهل السنّة، تمكن من الوصول إلى دفة التدريس في كلية الشريعة التابعة للأزهر، وقام بتأليف آثاراً جديرةً بالمطالعة، ومن جملتها كتاب التفسير والمفسرون، قام من خلاله بنقد آراء الإماميه وبعض مفسريهم.

ومن هذا المنطلق، أقامت إدارة البحوث في مدرسة الإمام الخميني ﷺ، وبالتعاون مع لجنة علوم القرآن والحديث في المدرسة، ولجنة البحوث القرآنية، مهرجاناً تحت

عنوان: (نقد ودراسة آراء الدكتور محمد حسين الذهبي في كتاب التفسير والمفسرون). تمّ فيها تحليل ونقد أفكارالذهبي، والإجابة على الإسئلة المثارة من قِبله، فكانت حصيلة هذه الندوة مجموعة من المقالات القيّمة لبعض الأساتذه والطلاب تمّ نشرها في مجلة طلوع.

وقد قامت الإدارة العامة لطرح البرامج وتنظيم البحوث التابعة لإدارة البحوث في المركز العالمي للدراسات الإسلامية بترجمة المقالات المذكورة، من خلال جهود السيد قاسم الكعبي، وهو من الطلاب العراقيين المثابرين في المركز العالمي للدراسات الإسلامية.

فشكراً له ولجميع الأساتذة، والباحثين، ومسؤولي المركز العالمي للدراسات الإسلامية العاملين في هذا المجال. نأمل أن يكون هذا العمل خالصاً لوجه الله تعالى، وأن يفتح آفاقاً أوسع لدراسات قرآنية جديدة.

المركز العالمي للدراسات الإسلامية
معاونية التحقيق
١٤٢٩ق / ١٣٨٦ش

الفهرس

نقد المباني والمناهج التفسيرية في كتاب «التفسير والمفسّرون»

محمّد علي الرضائي الأصفهاني

تناول الكاتب في هذه المقالة نقد ودراسة كتاب التفسير والمفسّرون من جهتين: الجهة الأولى من حيث المنهج، أي الخلط بين منهج التفسير بالرأي مع منهج التفسير الاجتهادي، وكذلك الخلط بين التفسير العقلي والعلمي. ونقد آراء الذهبي في منهج التفسير العلمي. ثم الإشارة إلى الخلط بين منهج وعقائد المعتزلة والشيعة وبيان بعض الموارد من ذلك.

أمّا الجهة الثانية: فقد تناولناها من حيث مباني التفسير ونقد ودراسة مصادر التفسير عند الشيعة والسنة في رأي الدكتور الذهبي ونقدها. وكذلك التعرض لمسألة نسبة تحريف القرآن إلى الشيعة، وتبيين مكانة أهل البيت عليهم السلام في التفسير.

حاولنا في هذه المقالة الاستفادة من منهج النقد الداخلي، أي المباني التي استفاد منها المؤلف في كتابه التفسير والمفسّرون لبيان الأخطاء التي وقع فيها من خلال عرض نصوص مختارة من الكتاب، حيث إنّ المحور الأساسي في هذا البحث هو معرفة المنهج الذي سار عليه المؤلف، والأخطاء المنهجية التي وقع فيها، والتي أدت بدورها إلى اشتباهات مضمونية. علماً بأنّنا قمنا بذكر بعض الشواهد في محاولة للنقد الفحوائي فى حالات الضرورة.

الف) نقد المنهج

بما أنّ كتاب التفسير والمفسّرون كان بصدد بيان المناهج والاتجاهات التفسيرية للمفسرين على طول تاريخ الإسلام، فإنّ هذه المباحث هي للتعرف على مناهج

التفسير. ومن هنا سوف نشير إلى عدة إشكالات حول منهج الكتاب:

أولاً: الخلط بين منهج التفسير بالرأي ومنهج التفسير الإجتهادي:

وردت عدة روايات في ذم التفسير بالرأي عن طريق السنة والشيعة، ومن جملة ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله الرواية التالية: «من قال في القرآن برأيه فليتبوء مقعده من النار»،[1] وكذلك ما جاء عن الإمام الرضا عن آبائه عليهم السلام في الحديث القدسي: «ما آمن بي من فسّر برأيه كلامي».[2]

وقد أشار الدكتور الذهبي إلى التفسير بالرأي والروايات الواردة في ذلك، وقام بتقسيم وتوضيح التفسير بالراي وقد شكّل هذا الموضوع أهم بحوث الكتاب، حيث استوعب معظم فصوله[3] في المجلد الأول والثاني والثالث فكتب يقول: يطلق الرأي على الإعتقاد وعلى الإجتهاد وعلى القياس، والمراد بالرأي هنا الإجتهاد، وعليه فالتفسير بالرأي عبارة عن تفسير القرآن بالإجتهاد.[4] ثمّ وقف على مفترق طرق، فمن جانب يرى أنّ التفسير بالرأي حراماً وممنوعاً طبقاً للروايات، ومن جانب آخر يعتبر الإجتهاد في تفسير القرآن جائزاً. وعلى هذا الأساس قسمّ التفسير بالرأي ـ بعد أن ذكر أدلة الموافقين والمخالفين ـ إلى قسمين فكتب يقول: الرأي قسمان: قسم جارٍ على موافقة كلام العرب ومناحيهم في القول مع موافقة الكتاب والسنة ومراعاة سائر شروط التفسير، وهذا القسم جائز لا شك فيه، وعليه يحمل كلام المجيزين للتفسير بالرأي.

وقسم غير جارٍ على قوانين العربية، ولا موافق للأدلّة الشرعية، ولا مستوفٍ لشرائط التفسير، وهذا هو مورد النهي ومحط الذم،[5] ثم ذكر بعض أقسام التفسير بالرأي الجائز، مثل: تفسير مفاتيح الغيب للفخر الرازي، تفسير انوار التنزيل وأسرار التأويل

---

١. اعتبر الترمذي أنّ الحديث «حسناً». انظر: **سنن الترمذي**، ج٨ ص ١٩٩.

٢. سند هذا الحديث في مصادر الشيعة. انظر: الخوئي، **معجم رجال الحديث**، ج٧، ص ٢٨٤، ج٢٨٥، **درسنامه روش‌ها و گرايش‌هاى تفسيرى**، للكاتب، ص ٣٦٥.

٣. «معرفة دروني امامان معصوم»، للكاتب، مجلة مقالات وبررسيها، جامعة الإلهيات، طهران، العدد٧٤.

٤. **التفسير والمفسّرون**، ج ١، ص ٢٥٤.

٥. **المصدر السابق**، ص ٢٦٤.

للبيضاوي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي، روح المعاني للآلوسي، تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود، لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن، البحر المحيط لأبي حيان، غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري، تفسير الجلالين، الجلال المحلي والجلال السيوطي، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، للخطيب الشربيني.[١] وبعد ذلك قام بذكر مجموعة من التفاسير بالرأي غير الجائزة، مثل تفاسير المعتزلة، تفاسير الشيعة، تفاسير الإسماعيلية والبهائية، الخوارج، الزيدية، الصوفية، والفلاسفة.[٢]

المناقشة

١. قال: إنّ التفسير بالرأي هو التفسير بـ«الإعتقاد، الإجتهاد، والقياس» ولم يذكر أي مصدر لغوي لهذا المعنى، فعندما نراجع كتب اللغة نرى أنّ المقصود بالرأي هو الإعتقاد الحاصل عن غلبة الظن.[٣]

٢. التفسير بالرأي عبارة عن التفسير النابع من الفهم الشخصي دون الأخذ بنظر الإعتبار القرائن العقلية والنقلية(الكتاب والسنة)، وقد يُعبّر أحياناً عن التفسير بالرأي في بعض الروايات بالقول في القرآن بغير علم، كما ورد عن الرسول ﷺ أنّه قال: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوء مقعده من النار».[٤]

أما التفسير الإجتهادي فهو الإستنباط من القرآن طبقاً للقرائن العقلية والنقلية.[٥] ومن هنا يتبين بوضوح الفرق بين التفسير بالرأي ـ المنهي عنه ـ وبين التفسير الاجتهادي.

---

١. المصدر السابق، ص ٢٨٩. ٢. المصدر السابق، ص ٣٦٣ فما بعد.

٣. مفردات، الراغب الأصفهاني مادة «رأي» للمزيد من الإطلاع انظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم، المصطفوي. ٤. الميزان، ج٣، ص ٧٥، نقلاً عن منية المريد.

٥. لايوجد مجال لتناول هذا البحث في هذا المثال، وقد تعرضنا لبحث الخلط بين التفسير بالرأي والتفسير الإجتهادي والعقلي في كتاب: درسنامه روش‌ها و گرايش‌هاى تفسير قرآن(منطق تفسير القرآن)، ص ١٧٨ـ١٩١ و ص ٣٨١ـ٣٨٥.

٣. إنّ تقسيم التفسير بالرأي إلى قسمين ـ ممدوح ومذموم ـ يخالف إطلاق الروايات إذ لم ترد الإشارة إلى هذا التقسيم في أيّ رواية، بل الوارد في الروايات أنّ مطلق أقسام التفسير بالرأي مدان ومذموم. نعم، إذا كان التفسيراً قائماً على أساس قوانين اللغة العربية و... فإنّه يكون خارجاً عن التفسير بالرأي؛ لأنّه قائم على أساس القرائن، وليس النظر الشخصي. وأساس هذا التقسيم ليس من ابداع الذهبي وإنّما ورد ذكره في مقدمة تفسير الراغب الأصفهاني.[1]

ثم نقل علماء أهل السنة ذلك في كتبهم،[2] وأخذوا هذا الأمر أخذ المسلّمات، مع أنّه يخالف روايات التفسير بالرأي.

٤. ذكر الذهبي تفاسير الشيعة، وبعض فرق الإسماعيلية في زمرة التفسير بالرأي المذموم، وصنّف أغلب تفاسير الأشاعرة ضمن مجموعة الرأي الممدوح، وهذا أسلوب غير علمي، بل يمكن القول بأنّ نفس هذا الإختيار للتفاسير هو تفسير بالرأي، فإذا ما قام كل شخص بتصنيف كل تفسير لا يرتضيه في زمرة التفسير بالرأي دون ذكر أي دليل ومعيار علمي، فمثل هذا الاسلوب غير مقبول وغير علمي، لأنّ على المفسّر استخراج معايير التفسير بالرأي من الآيات والأحاديث، وبعد ذلك مقارنتها مع التفسير وتعيين موارد التفاسير بالرأي.

ثانياً: الخلط بين التفسير العلمي والتفسير العقلي

يمكن تقسيم مناهج تفسير القرآن من جهات مختلفة، فمن جملة ذلك منهج تفسير القرآن بالقرآن، منهج التفسير الروائي، منهج التفسير العلمي، منهج التفسير

---

١. كما ذكر الدكتور الذهبي في هامش التفسير والمفسّرون، ج١، ص١٤٤ وكذلك عبد الرحمن العك في كتاب أصول التفسير وقواعده، ص ١٦٧ـ١٧٨، وكذلك الدكتور محمد حمد زغلول في كتاب التفسير بالرأي، ص ١١٤ بأن هذه المسألة اول من تعرض لها الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ) في تفسير معاني القرآن، ص ٢٤٣.

٢. انظر: الشيخ خالد عبد الرحمن العك، أصول التفسير و قواعده؛ الزرقاني، مناهل العرفان، ج٢، ص٢٨٤.

العقلي، منهج التفسير الإشاري(الباطني، العرفاني، الشهودي، الصوفي).

وقد تعرض الدكتور الذهبي في الفصل الثامن إلى التفسير العلمي فقال: «الفصل الثامن: التفسير العلمي ـ نريد بالتفسير العلمي الذي يحكّم الإصطلاحات العلمية في عبارات القرآن، ويجتهد في استخراج مختلف العلوم والآراء الفلسفية منها».[١]

وفي موضع آخر من الفصل الثامن تعرض للتفسير الفلسفي وميّزه عن التفسير العلمي فكتب يقول: «الفصل السادس: ـ تفسير الفلاسفة».[٢]

ثم قام بتقسيم منهج تفسير الفلاسفة إلى قسمين: أما الطريقة الأولى: فهي طريقة تأويل النصوص الدينية، والحقائق الشرعية بما يتفق مع الآراء الفلسفية.

وأما الطريقة الثانية: فهي شرح النصوص الدينية والحقائق الشرعية بالآراء والنظرات الفلسفية، ومعنى ذلك طغيان الفلسفة على الدين والتحكّم في نصوصه.[٣] ثم ذكر بعض الأمثلة على ذلك من الفارابي واخوان الصفا وابن سينا.

المناقشة: تقسّم المناهج التفسيرية على أساس المصدر الذي يستفيد منه المفسّر فمثلاً في منهج تفسير القرآن بالقرآن يستفيد المفسّر من مصدر القرآن، وفي منهج التفسير العقلي يستخدم المفسّر العلوم العقلية، أمّا منهج التفسير العلمي فعادةً ما يستفاد من العلوم التجريبيّة، وقد استطاع الدكتور الذهبي أن يميّز التفسير العلمي عن تفسير الفلاسفة ؛ لأن الأول يستخدم مصادر العلوم العقلية والفلسفية، والآخر مصادر العلوم التجريبيّة، والعلوم العقلية والفلسفية تعتمد على البراهين العقلية، أما العلوم التجريبيّة فتستند إلى الحس والتجربة. ومن المثير للعجب أنّه ذكر عند تناوله تعريف العلوم التجريبية عبارة: «تجتهد في استخراج مختلف العلوم والآراء الفلسفية منها» أي

---

١. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص٤٧٤.

٢. المصدر السابق، ص٤١٧. تعرّض الذهبي لذلك في الفصل السادس والثامن.

٣. المصدر السابق، ص٤١٨.

أنّه خلط بين العلوم التجريبية والعلوم العقلية، وبعبارة أُخرى فإنّ الذهبي يفترض أنّ التفسير العلمي هو أعم من تفسير القرآن بالعلوم التجريبية والعلوم العقلية، وبما أنّ مباني ومناهج العلوم التجريبيّة تختلف عن مباني ومناهج العلوم العقلية فإنّ هذه النقطة تعتبر خللاً منهجياً عند الذهبي، وهذا ما لا يتلائم مع تمييز التفسير العلمي عن التفسير الفلسفي، حيث إنّه خصّص الفصل الثامن والسادس بهما.

ثالثاً: رأي الذهبي في التفسير العلمي

كما مرّ سابقاً فإنّ الدكتور الذهبي عرّف التفسير العلمي بأنه: «التفسير الذي يحكّم الإصطلاحات العلمية في عبارات القرآن، ويجتهد في استخراج مختلف العلوم والآراء الفلسفية منها».[1]

ثم تعرّض للغزالي باعتباره من السبّاقين في هذا المضمار، فذكر مطالب متعددة من كتابه جواهر القرآن، ثم نقل بعض المطالب من كتاب الاتقان للسيوطي، وأبو الفضل المرسي كأمثلة على التفسير العلمي، حيث إنّهم سعوا في موارد كثيرة إلى استخراج مختلف العلوم من القرآن، ثم أشار إلى انكار الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) لهذا النوع من التفسير وذكر أدلته من كتاب الموافقات، ثم استنتج قائلاً: «أما أنا فاعتقادي أنّ الحق مع الشاطبي رحمه الله».[2] وبعد ذلك قام الذهبي بذكر عدة أدلة على رد التفسير العلمي نشير إليها بالإجمال:

الف) من الناحية اللغوية

إنّ الألفاظ اللغوية لم تقف عند معنى واحد من لدن استعمالها إلى اليوم، بل تدرجت حياة الألفاظ... نستطيع أن نقطع بأنّ بعض المعاني للكلمة الواحدة حادث باصطلاح أرباب العلوم والفنون، فهناك معانٍ لغوية، وهناك معانٍ شرعية، وهناك معانٍ عرفية، وهذه المعاني كلّها تقوم بلفظ واحد، بعضها عرفته العرب وقت نزول القرآن، وبعضها

---

١. المصدر السابق، ج٢، ص٤٧٤.

٢. المصدر السابق، ص٤٩١.

لا علم للعرب به وقت نزول القرآن نظراً لحدوثه وطروّه على اللفظ، فهل يعقل بعد ذلك أن نتوسّع هذا التوسع العجيب في فهم ألفاظ القرآن، وجعلها تدل على معان جدّت باصطلاح حادث ولم تعرف للعرب الذي نزل القرآن عليهم.

ب) من الناحية البلاغية

قال الذهبي: «عرفت البلاغة بأنّها مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ومعلوم أنّ القرآن في أعلى درجات البلاغة فإذا نحن ذهبنا مذهب أرباب التفسير العلمي وقلنا بأن القرآن متضمن لكل العلوم، وألفاظه متحملة لهذه المعاني المستحدثة لأوقعنا أنفسنا في ورطة لاخلاص لنا منها، إلّا بما يخدش بلاغة القرآن أو يذهب العرب؛ وذلك لأنّ من خوطبوا بالقرآن في وقت نزوله إن كانوا يجهلون هذه المعاني، وكان الله يريدها من خطابه ايّاهم لزمه على ذلك أن يكون القرآن غير بليغ؛ لأنّه لم يراع حال المخاطب، وهذا سلب لأهم خصائص القرآن الكريم. وإن كان يعرفون هذه المعاني فلِمَ لم تظهر نهضة العرب العلمية من لدن نزول القرآن الذي حوى علوم الأولين والآخرين؟!».[١]

ج) من الناحية الإعتقاديّة

قال الذهبي: القرآن الكريم باق ما تعاقب الملوان نظامه نافع لكل عصر وزمان، فهو يتحدث إلى عقول الناس جميعاً من لدن نزوله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. ... فإذا ذهبنا مذهب من يحمل القرآن كلّ شيء وجعلناه مصدراً لجوامع الطب و... وما إلى ذلك من العلوم المختلفة، لكنّا بذلك قد أوقعنا الشك في عقائد المسلمين نحو القرآن الكريم، وذلك لأنّ قواعد العلوم وما تقوم عليه من نظريات لا قرار لها ولا بقاء.[٢]

المناقشة

بعض الملاحظات التي ذكرها الدكتور الذهبي في مورد التفسير العلمي وخاصةً في مسألة تحميل النظريات العلمية على القرآن، واستخراج العلوم منه في محلّها وهي

---

١. المصدر السابق، ص٤٩٢. ٢. المصدر السابق، ص٤٩٢.

صحيحة، ولكنّه لم يلتفت إلى بعض الأمور في هذه المسألة، وقد أخطأ في تعريف التفسير العلمي [1] وبعض الأدلة، ومن جملة ذلك أنّه:

١. قسّم التفسير العلمي إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ ١) استخراج العلوم من القرآن، حيث يسعى المفسر إلى استخراج أنواع العلوم القديمة والجديدة من القرآن.

٢ ـ ١) تحميل وتطبيق النظريات العلمية على القرآن الكريم، حيث يسعى المفسّر إلى تطبيق كل مطلب علمي جديد على الآيات.

٣ ـ ١) استخدام العلوم القطعية في فهم القرآن، حيث يسعّى المفسّر إلى ايضاح بعض الآيات ذات الإشارات العلمية بمعونة العلوم القطعية التجريبية. [٢]

وقد أشار الدكتور الذهبي في تعريف التفسير العلمي إلى القسم الأول والثاني فقط، ولم يذكر القسم الثالث، في حين أنّ القسم الأول والثاني باطل وغير معتبر؛ لأنّه نوع من التحميل الذي يجرّ المفسّر إلى التفسير بالرأي، بينما النوع الثالث صحيح، فمن الأفضل أن يميّز بين الأنواع الثلاثة، ولا يصح الحكم على بطلان جميع الأقسام بسبب بطلان البعض.

٢. أمّا بالنسبة إلى الدليل اللغوي الذي ذكره الذهبي بأنّه من غير المعقول تفسير آيات القرآن بالمعاني الجديدة للغات، واعتبره دليلاً على رد التفسير العلمي، فيقال: إنّ هذا الدليل يكون صحيحاً في بعض موارد التفسير العلمي، أي القسم الأول والثاني عندما تحمَّل الآيات معان جديدة، أمّا إذا كان معنى اللفظ يشمل مصاديق قديمة وجديدة فلا إشكال في حمل اللفظ على تلك المصاديق، ومثال ذلك الآية الشريفة:

---

١. كما مرّ سابقاً فإنّ الذهبي خلط في تعريف التفسير العلمي بين تفسير القرآن على أساس العلوم التجريبيه والتفسير الفلسفي الذي يعتبر نوعاً من التفسير العقلي.

٢. انظر: درآمدى بر تفسير علمى قرآن، المؤلف.

﴿...رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَا... ﴾،[1] فمعنى «العمد» يشمل عمد الخيمة، عمد البناية، الأعمدة المرئية وغير المرئية كالجاذبية الأرضية، أي تفسير الآية بقوة الجاذبية، بمعنى بيان مصاديق جديدة لكلمة «العمد»، ولا يلزم من ذلك المجاز والخروج عن المعنى الموضوع للكلمة، فليس من الضروري أن يعرف العرب جميع مصاديق الكلمة في وقت النزول مثل الفاظ العمد والمصباح و... بل إنّ هذه الألفاظ يمكن أن يكتشف لها مصاديق جديدة بمرور الزمن، فإذا كانت المسألة بهذه الكيفية التي يقول بها الدكتور الذهبي فعليه أن يلتزم بأنّه يجب أن لا يكون هُناك تفسيراً جديداً وعميقاً للآيات غير تفسير الصحابة.

٣. أمّا بالنسبة إلى الدليل البلاغي (أنّ التحدث مع عرب صدر الإسلام بالمعاني المستحدثة هو خلاف مقتضى الحال والبلاغة) نقول: إنّ القرآن الكريم نزل لجميع الأزمنة والأمكنة، ولا يختص بنسل خاص. و عليه فإنّ هناك معانٍ ومصاديق جديدة يمكن فهمها بمرور الزمن، وتفاسير جديدة تكتب، وهذا دليل على عظمة القرآن. نعم، كل شخص يستطيع أن يفهم القرآن بمقدار فهمه وعلمه، وليس من الضروري أنّ يفهم جميع دقائق الكلام الإلهي وبطون القرآن.

ومن الطبيعي: أنّ معاني ألفاظ القرآن لا بد أن تفهم على أساس اللغة السائدة في صدر الإسلام، ولا يراد بالألفاظ معان أُخرى. ولكن هل أنّ عرب صدر الإسلام كانوا ملتفتين لجميع معاني الآيات وبطون القرآن؟ روي في ذيل آيات أوائل سورة الحديد وذيل سورة التوحيد بعض الروايات عن الامام السجادؑ بأنّ الله علم أنّه يأتي في آخر الزمان أقوام متعمقون فأنزل: (قل هو الله أحد) والآيات من سورة الحديد.[2] فإذا كانت المسألة بهذه الكيفية فطبقاً لقول الذهبي لا بد أن تعطّل بطون القرآن، ولا يمكن فهم أي مطلب إلّا ما فهمه عرب صدر الإسلام.

---

١. الرعد، ٢.

٢. **أُصول الكافي**، ج ١، ص ٩١؛ ج٣، ب٧؛ **نور الثقلين**، ذيل الآية الأُولى من سورة الحديد.

٤. أمّا بالنسبة إلى الدليل الإعتقادي، فإنّه يقال: بأنّ بعض الذين يمارسون التفسير العلمي ليس لهم اطلاع كافٍ بمعايير التفسير العلمي، لهذا فهم ينسبون المطالب غير القطعيه من العلوم إلى القرآن، حيث تتغير تلك المسألة العلمية بمرور الزمن، أمّا إذا قام المفسّر بالتفسير العلمي معتمداً معايير التفسير العلمي المعتبر فلا يأتي مثل هذا الإشكال، فعلى سبيل المثال إذا استخدم المفسّر العلوم التجريبية القطعية التي وصلت إلى حد البداهة الحسيّة، أو المستندة على أدلة رياضية ـ وإن كانت هذه الموارد قليلة ـ فلا يرد هذا الإشكال.[١]

وكذلك إذا استخدمنا القسم الثالث من أقسام التفسير العلمي فسوف يرتفع هذا الاشكال أيضاً، وبعبارة أُخرى هذا الإشكال إنّما يرد في القسم الثاني من أقسام التفسير العلمي، وهو تطبيق النظريات العلمية على القرآن، ولا يرد في مسألتنا.

٥. أمّا بالنسبة إلى مسألة الإعجاز العلمي فلا بد أن يقال: إنّ في القرآن أكثر من الف آية تشتمل على إشارات علمية، وقد ادعي وجود الإعجاز العلمي في كثير من هذه الآيات، ومن المؤكّد أنّ النسبة المذكورة في الكثير من هذه الموارد غير صحيحة. أمّا في بعض الموارد فإنّ هُناك مطالب علمية في آيات القرآن تثبت اعجاز هذا الكتاب السماوي؛ لأنّ هذه المسائل قد اكتشفت بعد نزول القرآن بعدة قرون، ومن جملة تلك الموارد:

١. تصريح القرآن في مسألة الزوجية العامة للموجودات(يس، ٣٦).

٢. الإشارة إلى قوة الجاذبية الأرضية(الرعد، ٢؛ لقمان، ١٠).

٣. تصريح القرآن بالحركة الواقعية للشمس(يس، ٣٨).

٤. إشارة القرآن إلى مراحل خلق الإنسان(الحج، ٥؛ المؤمنون، ١٢).

٥. إشارة القرآن إلى تلقيح السحاب والنبات(الحج، ٢٢).

---

١. انظر: درآمدى بر تفسير علمى قرآن، للمؤلف وكذلك؛ درسنامه روش‌هاى و گرايش‌هاى تفسير قرآن، ص ٢٨٩.

ومن هنا يتبيّن أنّ في القرآن حقائق علميّة[١]؛ تثبت الإعجاز العلمي للقرآن، وهذا ما صرّح به كثير من علماء المسلمين وغير المسلمين.

رابعاً: الخلط بين مناهج وعقائد وكتب الشيعة مع المعتزلة

نشأت المذاهب الإسلامية في القرون الأولى للإسلام، وأشهر هذه المذاهب هي: الحنفية، المالكية، الحنبلية، الشافعية والشيعة. أمّا بالنسبة إلى المذاهب الكلامية فمن أشهرها الأشعرية، المعتزلة والشيعة. وقد عدّ الذهبي في موارد متعددة من كتابه المذهب الكلامي للشيعة والمعتزلة مذهباً واحداً، فهو أحياناً يُصنّف بعض الشخصيات ومفسّري الشيعة ويجعلهم في عداد المعتزلة، فقد صنّف تفسير أمالي الشريف المرتضى «٣٠٥ـ٤٣٦ هـ» والذي يُعرف باسم «غرر الفوائد ودرر القلائد» إلى جانب تفاسير المعتزلة، وقال في السيد المرتضى: «شيخ الشيعة ورئيسهم بالعراق، وكان مع تشيّعه معتزلياً مبالغاً في اعتزاله»،[٢] ثم ذكر بعض الأدلة على اعتزالية السيد المرتضى، منها: أنّه يذهب إلى استحالة الرؤية البصرية لله سبحانه وتعالى[٣] في الآية: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾،[٤] بالإضافة إلى أنه يذهب إلى حرية واختيار الإنسان.[٥]

المناقشة

ذكر الدكتور الذهبي أنّ مؤسّس فرقة المعتزلة هو واصل بن عطاء الملقب بـ(غزل)[٦] (٨٠ ـ ١٣١ هـ)، قال: «أُصول المعتزلة فهي خمسة: التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».[٧] وعندما نلاحظ أفكار وآراء الدكتور الذهبي في مسألة علاقة الشيعة بالمعتزلة ترد الإشكالات التالية:

---

١. انظر: بزوهش در اعجاز علمى قرآن، للمؤلف.
٢. المصدر السابق، ج ١، ص ٤٠٣، ج ٤٠٤.
٣. القيامة، ٢٣.
٤. التفسير والمفسّرون، ج ٢، ص ٤٠٥.
٥. المصدر السابق، ص ٤٠٦.
٦. المصدر السابق، ج ١، ص ٢٦٨.
٧. المصدر السابق، ص ٣٦٩.

١. إنّ بداية نشأة الشيعة يرجع إلى زمن النبي ﷺ، خصوصاً في عصر الإمام علي عليه السلام، وقد أخذ الشيعة أُصول عقائدهم من الإمام علي عليه السلام ثم الحسن عليه السلام ثم الحسين عليه السلام، فقد حدث هذا ولم يولد واصل بن عطاء بعد.

٢. إنّ عقائد الشيعة عبارة عن: التوحيد، العدل، النبوة، الإمامة والمعاد، وهذه الأصول لا تتفق مع أصول المعتزلة إلّا في العدل والتوحيد كما أشار إلى ذلك الدكتور الذهبي، فكيف يمكن أن يكون السيد المرتضى الشيعي معتزلياً، وكيف يُجمع بين الإعتقاد بالإمامة وعدم الإعتقاد بها؟

٣. اعترف الذهبي أنّ عقيدة الشيعة في مسألة «الشفاعة» تختلف عن عقيدة المعتزلة،[1] وكذلك في مسألة حقيقة الإيمان،[2] فكيف يمكن القول أنّ عقائد الشيعة والمعتزلة واحدة؟.

٤. أمّا مسألة اختيار وارادة الإنسان فكذلك تختلف عقيدة الشيعة عن المعتزلة فيها؛ لأنّ المعتزلة تقول بالحرية المطلقة إلى حد التفويض، في حين ذهبت الشيعة إلى القول: «لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين».[3]

٥. على فرض تسليمنا تشابه العقائد الكلامية للشيعة والمعتزلة(مثل مسألة الرؤية) هل يمكن أن يقال أنّ كل شيعي فهو معتزلي أو بالعكس، وبغض النظر عن الإختلاف في الفروع والأصول ثم يحكم على السيد المرتضى وكتابه بأنّه في عداد المعتزلة؟ فإذا الأمر كذلك لزم أن يكون جميع المسلمين يهوداً لأنّهم يقولون بالتوحيد.

ب) نقد مباني التفسير

من أهم المباحث المهمة في التفسير هي مباني التفسير مثل: تعريف التفسير، التأويل، البطن، مصادر التفسير. وللذهبي آراء في هذه المباحث، وقد وقع في أخطاء في بحث هذه المسائل.

---

١. المصدر السابق، ج٢، ص ١٣٥.
٢. المصدر السابق، ص ١٣٦.
٣. انظر: الشهيد مطهري، روش رئاليسم؛ مبحث الجبر والاختيار، مجموعة الآثار، ج٦، ص ٦٠٧ ـ ٦٤٠.

١. مصادر التفسير

ذكر الذهبي مصادر التفسير في نظر أهل السنة وهي: ١) القرآن؛ ٢) سنة النبي ﷺ؛ ٣) روايات الصحابة؛ ٤) اللغة؛ ٥) الاجتهاد وقوة الاستنباط.[١]

كتب في مسألة المصادر التفسيرية للشيعة، فقال:

نعم، يعتمد الإمامية الإثنا عشرية في تفسيرهم للقرآن الكريم ونظرهم إليه على أشياء لا تعدو أن تكون من قبيل الأوهام والخرافات التي لا توجد إلّا في عقول أصحابها، فمن ذلك ما يلي:

أولاً: جمع القرآن الكريم وتأويله، وهو كتاب جمع فيه علي رضي الله عنه القرآن على ترتيب النزول؛

ثانياً: كتاب أملى فيه أمير المؤمنين عليه السلام ستين نوعاً من أنواع علوم القرآن؛

ثالثاً: الجامعة، وهو كتاب طوله سبعون ذراعاً من إملاء رسول الله ﷺ وخط علي عليه السلام...؛

رابعاً: الجفر وهو غير الجامعة... ويعرّف صاحب أعيان الشيعة الجفر بأنّه كتاب إملاء رسول الله ﷺ على علي رضي الله عنه؛

خامساً: مصحف فاطمة... هذه هي أهم الأشياء التي يستند اليها الإمامية الإثنا عشرية في تفسيرهم لكتاب الله تعالى وهي كلّها أوهام وأباطيل لا ثبوت لها إلّا في عقول الشيعة.[٢]

المناقشة

لدراسة مصادر التفسير لأي طائفة وفرقة يجب الإعتماد على تصريحاتهم وأقوالهم؛ أو البحث في تفاسيرهم وإثبات ذلك عن طريق الشواهد والأدلة، ولم يسلك الذهبي أياً من هاتين الطريقتين:

---

١. التفسير والمفسّرون، ج١، ص ٢٧٣.

٢. المصدر السابق، ج٢، ص ١٦ـ١٩.

١. قال الشيخ الطوسي ـ الذي يعتبر تفسيره «التبيان» أول تفسير اجتهادي للشيعة في مصادر التفسير ـ: «متى كان التأويل يحتاج إلى شاهد من اللغة، فلا يقبل من الشاهد إلّا ما كان معلوماً بين أهل اللغة شائعاً بينهم، وأما طريقة الآحاد من الروايات الشاذة والألفاظ النادرة فإنّه لا يُقطع بذلك....».

وكذلك قال: «واعلم أنّ الرواية ظاهرة في أخبار أصحابنا بأنّ تفسير القرآن لا يجوز إلّا بالأثر الصحيح عن النبي وعن الأئمة الذين قولهم حجة كقول النبي، وأنّ القول فيه بالرأي لا يجوز».[1]

ثم أضاف: «بل ينبغي أن يرجع إلى الأدلة الصحيحة أمّا العقلية أو الشرعية من إجماع عليه أو نقل متواتر عمّن يجب اتباع قوله»[2]

وقد ذكر العلّامة الطباطبائي في تفسير الميزان بأنّ من أهم مصادر القرآن هو القرآن نفسه، وأنّ منهج تفسير القرآن بالقرآن هو منهج أهل البيت ﷺ، وهناك من المعاصرين من أشار أيضاً إلى مصادر الشيعة التفسيرية وهي «القرآن، السنة والعقل»،[3] وعندما نستقرأ التفاسير القديمة والجديدة فإنّنا نلاحظ أنّها تستفيد بصورة رئيسة من هذه المصادر.

٢. إنّ كتاب القرآن للإمام علي ﷺ الذي يحتوي على الروايات، ومصحف فاطمة ﷺ وكذلك كتاب الجفر والجامعة لا توجد في متناول أيدينا اليوم، بل هناك بعض النصوص التاريخية التي تذكر بعض ما يتعلّق بهذه الكتب، ولكن إذا وجدت هذه الكتب أو بعض الروايات فيها، والتي هي باملاء رسول الله وخط علي ﷺ فما هو الدليل على ردّها؟ أو ليس كلام الرسول ﷺ وعلي وفاطمة مورد قبول الشيعة والسنة؟ فلماذا يجب اعتبارها من الأوهام والأباطيل؟ نعم، من الممكن أن يكون في سند هذه الكتب، أو سند بعض الأحاديث إشكال سندي، فإنّ مثل هذه الإشكالات يمكن أن ترد على جميع الأحاديث التفسيرية وغير التفسيرية، ويمكن الإجابة عليها، وحينها قد يُرد

---

١. الشيخ الطوسي، التبيان، ج ١، ص ٤.
٢. المصدر السابق.
٣. انظر: در آمدى بر تفسير علمى قرآن، ٧٤.

الحديث أو يُقبَل؛ ولكن لا يمكن الحكم عليها بأنها من الأباطيل والأوهام دون دراسة رجالية ودلالية.

٣. من العجيب أنّ الذهبي يعتقد أنّ أقوال الصحابة هي أحد المصادر التفسيرية، بل إنّه كتب في تفسير الصحابي وورواياته فقال: «لا يجوز ردّه اتفاقاً، بل يؤخذ المفسّر ولا يعدل عنه إلى غيره بأية حال»،[1] فهو يعتبر تفسير الصحابي بحكم المرفوع مع أنّ الامام علي‌ﷺ وفاطمة‌ﷺ كلاهما صحابيان، فإذا ما ثبت في موضع ما أنّ التفسير يرجع إلى الإمام علي‌ﷺ وفاطمة‌ﷺ فإنّه يعتبر مشمولاً بقول الذهبي ولا يمكن ردّ قولهم، بالإضافة إلى ذلك فإنّ هذه الكتب (الجامعة والجفر و....) هي أحاديث النبي‌ﷺ وكتابة أمير المؤمنين‌ﷺ، فعلى أي مبنّى ترد ؟ فهل أنّ الإمام علي‌ﷺ وفاطمة ليسا بصحابيين؟ فما هو الفرق بينهما وبين الصحابة الآخرين؟

ثانياً: تحريف القرآن

القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة لنبي الإسلام‌ﷺ، وهو أمانة في يد المسلمين، وكان دائماً موضع احترام جميع المذاهب الإسلامية، ولم يحدث فيه أي تحريف؛ ولكن قد تتّهم بعض الفرق الإسلامية بعضها البعض بالتحريف على أساس وجود بعض الأحاديث الضعيفة وأقوال بعض من لا خبرة له، في حين أنّ علماء السنة والشيعة كانوا دائماً يدفعون هذه التهم، وقد أبدى الدكتور الذهبي نظره في هذه المسألة فقال:

«إعلم أنّ جميع ما ذكرناه من فرق الإمامية متفقون على تكفير الصحابة، ويدعون أنّ القرآن قد غيّر عمّا كان، ووقع فيه الزيادة والنقصان من قبل الصحابة. ويزعمون أنّه قد كان فيه النص على إمامة علي فأسقطه الصحابة منه. ويزعمون أنّه لا اعتماد على القرآن الآن».[2]

وقال في موضع آخر: «وأخبار التحريف متواترة عند الشيعة، ولهم في ذلك روايات كثيرة يروونها عن آل البيت، وهم منها براء».[3]

---

١. التفسير والمفسترون، ج١، ص ٦٤ـ٩٥.

٢. المصدر السابق، ج٢، ص ١٠ـ١١.

٣. المصدر السابق، ص ٣٥.

ومن العجيب أنّه، اتهم الشيعة بالزيادة في القرآن فقال:

«والحق أنّ الشيعة هم الذين حرّفوا وبدّلوا، فكثيراً ما يزيدون في القرآن ما ليس منه ويدّعون أنّه قراءة أهل البيت. فمثلاً نراهم عند قوله تعالى في الآية [٣] [١] من سورة المائدة ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ...﴾ [٢] ـ يزيدون في شأن علي، وهي زيادة لم ترد إلّا من طريقهم، وهي طريق مطعون فيها». [٣] ثم ذكر بعض الأحاديث من أصول الشيعة نقلاً عن كتاب الوشيعة في نقد عقائد الشيعة.

المناقشة

١. أشرنا سابقاً بأنّ كبار علماء الشيعة أنكروا وقوع التحريف في كتاب الله، ومن جملة هؤلاء: شيخ الطائفة الطوسي (ت ٤٦٩هـ)، أمين الإسلام الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، أبو الفتوح الرازي (ت ٥٥٦هـ)، آية الله الخوئي وآية الله معرفة من المعاصرين، [٤] بل إنّ بعض علماء الشيعة كتب كتاباً مستقلاً في مسألة عدم تحريف القرآن مثل: صيانة القرآن عن التحريف لآية الله محمد هادي معرفة؛ سلامة القرآن من التحريف للدكتور فتح الله نجار زادكان؛ نزاهت قرآن از تحريف، آية الله جوادي الآملي.

فقول الذهبي بأنّ جميع فرق الإمامية متفقون على التحريف لا يبتني على أساس صحيح، إضافة إلى أنّه لم يذكر أيّ دليل على هذا المدّعى.

٢. ادّعى الذهبي أنّ الشيعة قالوا بأنّه لا يمكن الاعتماد على القرآن، ولم يقم على

---

١. روى قتادة عن الإمام الباقر ﷺ أنّه قال: «إنّما يعرف القرآن من خوطب به» الفيض الكاشاني، الصافي، ج ١، ص ٢٠. وكذلك وردت بعض الروايات عن النبي ﷺ في مسألة دور العقل في التفسير انظر: مرآة الأنوار، ص ١٧.

٢. المائدة، ٦٧.

٣. المصدر السابق، ص ٣٦.

٤. انظر: التبيان في تفسير القرآن، ٦٩٠، ص ٣٢٠؛ مجمع البيان، ج ٦، ص ٥٠٩؛ روض الجنان وروح الجنان، ج ١، ص ٣١؛ البيان في تفسير القرآن، ص ٢٠٧؛ صيانة القرآن عن التحريف، ص ٤٠٣.

ادعاءه هذا أيّ دليل. فقد ورد في أحاديث أهل البيتعليهم السلام بأنّ القرآن الموجود معتبر،[١] وقد ذهب كبار محققي الشيعة إلى هذه المسألة ايضاً.[٢]

فالقرآن الموجود بين أيدينا هو نفسه الموجود في مدارس ومساجد وبيوت الشيعة، بل إنّ القرآن الشائع في إيران والمدن والبلدان الشيعية الأخرى هو بخط عثمان طه، وطبع مراكز أهل السنة(مصحف المملكة العربية السعودية).

٣. توجد أحاديث ضعيفة تدل على وجود الزيادة والنقصان في القرآن عند الشيعة والسُنة معاً،[٣] وهناك من البسطاء، من آمن بذلك ونقل مثل هذه الروايات، ويمكن التعليق على هذه الروايات بعدّة نقاط:

أولاً: إنّ نقل هذه الأحاديث لا يختص بالشيعة فقط، بل هي موجودة في كتب أهل السُنة أيضاً،[٤] فلماذا يتّهم الذهبي الشيعة بالتحريف فقط؛

ثانياً: ردّ علماء الشيعة والسنة مثل هذه الأحاديث ـ كما ذكرنا ذلك سابقاً ـ وأثبتوا بالأدلة العقلية والقرآنية و... أنّ القرآن مصون من كل تحريف.

ثالثاً: بعض تلك الأحاديث تتعلّق باختلاف القراءات، أو الإضافات التفسيرية والتوضيحية كما أشارت إلى ذلك الأحاديث المنقولة عن أهل البيتعليهم السلام، كما هو الحال في المثال الذي ذكره الذهبي في الآية [٦٧] من سورة المائدة، فإذا كانت الاختلافات التفسيرية أو التوضيحات والشروح تعتبر نوعاً من التحريف فإنّ هذا سوف ينعكس سلباً على جميع الأشخاص الذين نقلوا هذه الاختلافات عند أهل السنة، وسوف يتهمون بالتحريف أيضاً، ولم يلتزم أحد بذلك.

---

١. انظر: بحار الأنوار، ج٢، ص ٢٢٥؛ ج٥، ص ٦٨؛ الكافي، ج٨ ص ٥٣.
٢. محمد هادي معرفة، صيانة القرآن عن التحريف، ص ٥٠.
٣. انظر: الدكتور فتح الله المحمدي(نجار زادگان)، سلامة القرآن من التحريف، ص٦٤ و ص١٥٨.
٤. الدر المنثور، ج٥، ص ١٨٠؛ البرهان، ج٢، ص ٣٧؛ الإتقان، ج١، ص٧٢؛ سلامة القرآن من التحريف، ص ١٥٨ فما بعد.

رابعاً: إنّ هذه الروايات تُخالف القرآن وهي مردودة؛ فمن الأصول الواردة عن النبي ﷺ وأهل البيت ﷺ انّ كل حديث يخالف القرآن يرد ولا يؤخذ به، وقالوا أيضاً: «فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه»،[1] وهذه الروايات تخالف صريح الآيات التي تدل على أنّ القرآن مصون من التحريف، وقد صرّح بهذه القاعدة كبار علماء الشيعة.[2]

٤. نظراً لما ذكرنا سابقاً يتبين أنّ نسبة التحريف إلى الشيعة غير صحيحة، وأنّ الذهبي لو تتبّع كتب وآراء الشيعة بنفسه، ولم يعتمد على كتاب **الوشيعة في نقد عقائد الشيعة** لموسى جار الله، لم يتهمهم بمثل هذه التهم، وسوف يعثر على العقائد الصحيحة للشيعة بكلّ تأكيد.

ثالثاً: الإمامة وآيات الولاية:

كتب الذهبي في عقائد الشيعة فقال:

«أكثر تعاليمهم(الإمامية الإثني عشرية) امور أربعة: العصمة والمهدية والرجعة والتقية»،[3] وكتب حول عقيدة الشيعة في مسألة الأئمة:

«وهؤلاء قد جاوزوا الحد في تقديسهم للأئمة فزعموا أنّ للإمام صلة روحية بالله كصلة الأنبياء، وقالوا: «إنّ الإيمان بالإمام جزء من الإيمان بالله، وأنّ من مات غير معتقد بالإمام فهو ميتٌ على الكفر، وغير ذلك من اعتقاداتهم الباطلة في الأئمة».[4]

وكذلك نقل بعض الأحاديث من كتاب الكافي [5] تدل على حجيّة أقوال الأئمة ﷺ،[6] وقد مرّ عليها مرور الكرام دون أن يعلّق عليها.

---

١. الكافي، ج١، ص ٦٩؛ العياشي، ج١، ص ٨

٢. انظر: سلامة القرآن من التحريف، ص ٣١؛ الشيخ الطوسي، التبيان، ج١، ص ٤، ٣؛ العلاّمة الطباطبائي، الميزان، ج١٢، ص ١٧.

٣. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ٨؛ ج٣، ص ٨٧

٤. المصدر السابق.

٥. الكافي، ج١، ص ١٤٥.

٦. المصدر السابق، ج٣، ص ١٨٢.

ومن عادة الذهبي أنّه ينقل كلمات المفسرين في ذيل الآيات المتعلّقة بأهل البيت عليهم السلام ثم يعلّق عليها بجملة واحدة، وهي أنّها روايات موضوعة، فعلى سبيل المثال ينقل حديثاً عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله من تفسير مجمع البيان في تفسير الآية السابعة من سورة الرعد: «﴿...إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾» وهو: «أنا المنذر وعلي الهادي من بعدي»، وينقل حديثاً بنفس المضمون عن طريق أبي بردة الأسلمي،[1] وفي ردّه يقول: «إنّه يذكر من الروايات ما هو موضوع على ألسنة الشيعة».[2]

وقد استند العلاّمة الطبرسي في اثبات عصمة أهل البيت عليهم السلام إلى الآية [٣٣] من سورة الأحزاب: «﴿...إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾» والروايات والشواهد اللغوية والمباحث التفسيرية والكلامية.[3]

مع ذلك خط الذهبي وبجملة واحدة: «فأنت ترى الطبرسي يحاول من وراء هذا الجدل العنيف أن يثبت عصمة الأئمة، وهي عقيدة فاسدة يؤمن بها هو ومن على شاكلته من الإمامية الإثني عشرية، ولا شك أنّ هذا تحكّم في كلام الله تعالى دفعه إليه الهوى، وحمله عليه تأثير المذهب».[4]

المناقشة

هناك مطبات كثيرة وقع الذهبي فيها كمسألة الإمامة وآيات الولاية، نذكر بعضها:

١. نسب الذهبي بعض المطالب إلى الشيعة دون ذكر أي دليل، وهذا الأسلوب لا يمكن قبوله من محقّق وباحث.

٢. اعتبر الذهبي أنّ أهم عقائد الشيعة هي: العصمة، المهدوية، الرجعة والتقية، في حين أنّ «الإمامة والعدل» أصلان أساسيان يدخل تحتهما ثلاثة موارد، هي: «العصمة، المهدوية والرجعة».

١. مجمع البيان، ج٢، ص ٥، ذيل الآية السابعة من سوره الرعد.
٢. التفسير والمفسّرون، ج٦، ص ١٣٨.
٣. مجمع البيان، ج١، ص ٥٠.
٤. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١١٠ـ١١١.

٣. كتب يقول: «زعموا أنّ الإمام له صلة روحية بالله كصلة الأنبياء»،[١] وهذا يعني أنّ الإمام يوحى إليه كما يوحى إلى النبي ﷺ، وهذا ما لم يدعه أحد، ولم يذكر عليه دليلاً وهي تهم ألصقها بالشيعة والأئمة عليهم السلام.

٤. إنّ قضية ضرورة الإيمان بالإمام، وأنّ كل من لا يعرف امام زمانه يموت ميتة جاهلية هو أمر ثابت في أحاديث الشيعة والسنة، فقد روي عن النبي ﷺ أنّه قال: «من مات وهو لا يعرف امامه، مات ميتة جاهلية»،[٢] وفي حديث آخر: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية»،[٣] فإذن هذه العقيدة ليست باطلة، بل إنّ دعوى الذهبي هي الباطلة.

٥. إنّ دعوى وضع الحديث لا تثبت خصوصاً إذا كان الحديث مسنداً ونقله الصحابة. علماً بأنّ الذهبي يعتبر أحاديث الصحابة من مصادر التفسير،[٤] وأنّها بحكم الحديث المرفوع: «لا يجوز ردّه اتفاقاً بل يأخذ المفسر ولا يعدل عنه إلى غيره بأية حال»،[٥] وصرح في موضع آخر: بأنّه في حكم الحديث الموقوف يجب الرجوع إليه فيما إذا لم يكن تفسير الآية موجوداً في القرآن والسنة.[٦]

ومن العجيب أنّه عندما تصل النوبة إلى أحاديث ابن عباس وابن بردة الأسلمي في مسألة فضائل أهل البيت عليهم السلام وحقانيّة ولايتهم وعصمتهم تصبح «عقيدة فاسدة» و«تحكّم في كتاب الله تعالى» وبالتالي فهي صادرة عن هوى النفس وتأثير المذهب، ثم يحكم عليها بالوضع دون أن يحاكم هذه الروايات سنداً أو دلالة، أو يرد الشواهد اللغوية والتفسيرية.

ومن الواضح أنّ هذا المنهج في التعامل مع أحاديث النبي ﷺ والصحابة ليس منطقياً ولا علمياً.

٦. دونت في مسألة الولاية والآيات الورادة فيها ومن جملتها آية

---

١. المصدر السابق، ص ٨ ٢. بحار الأنوار، ج٢٣، ص ٧٨ في أحاديث متعددة.
٣. كنز العمال، ج ١، ص ٤٦٣و ٤٦٤.
٤. التفسير والمفسّرون، ج ١، ص ٢٧٤. ٥. المصدر السابق، ص ٩٥.
٦. المصدر السابق، ص ٩٦.

التطهير (الأحزاب: ٣٣) كتب ومقالات متعددة، وقد جمعت أحاديث الشيعة والسنة في ذلك، وقد أجيب عن الشبهات الواردة في هذا المجال، ومن جملة هذه الكتب: الغدير للعلّامة الأميني، آية التطهير للسيد علي الأبطحي، تفسير تطبيقى آيـة التطهير، ايلقار اسماعيل زادة من جملة هذه الكتب.

رابعاً: هل أنّ التفسير العقلي والإجتهادي للقرآن جائز بدون الاستناد إلى أحاديث أهل البيت عليهم السلام؟ اتّهم الدكتور الذهبي الشيعة بأنّهم تركوا العقل جانباً في التفسير، ولم يقبلوا إلّا بالتفسير الروائي، فكتب في ذلك: «وحجروا على العقول، فمنعوا الناس من القول في القرآن بغير سماع من أئمتهم»،[1] ثم اتّهم الشيعة بالإرهاب الديني، فقال: «فحاولوا أن يحملوهم عليه من ناحية العقيدة والإرهاب الديني، الذي يشبه الإرهاب الكنسي للعامة في العصور المظلمة، من حمل الناس على ما يوحون به إليهم بعد أن حظروا عليهم إعمال العقل، وحالوا بينهم وبين حريتهم الفكرية. وحرصاً منهم على تعطيل عقول الناس ومنعهم من النظر الحر في نصوص القرآن الكريم، قالوا: إن جميع معاني القرآن ـ سواء منها ما يتعلّق بالظاهر ـ وما يتعلق بالباطن ـ اختص بها النبي صلى الله عليه وآله والأئمة من بعده.... قالوا: ولهذا لا يجوز لإنسان أن يقول في القرآن إلّا بما وصل إليه من طريقهم».[2]

المناقشة

أولاً: لم يذكر الدكتور الذهبي على هذا الادعاء أي برهان ودليل، إذ مَن مِن المفسرين الشيعة الكبار أمثال الشيخ الطوسي، الطبرسي، أبو الفتح الرازي، العلّامة الطباطبائي و... قال بذلك وعطّل عقول الناس.

ثانياً: لو راجع الذهبي أحاديث الشيعة وتفاسيرهم لتبيّن له أنّ أحد المصادر المهمّة في تفسير القرآن عند الشيعة هو «العقل»، فقد ورد في بعض الأحاديث: «لله على الناس حجّتين، حجّة ظاهرة وحجّة باطنة».

---

١. التفسير والمفسّرون، ج٣، ص ٩٥.

٢. المصدر السابق، ص ٩٧.

وقال الشيخ الطوسي في مقدمة تفسيره: «بل ينبغي أن يرجع إلى الأدلة الصحيحة أمّا العقلية أو الشرعية من إجماع عليه أو نقل متواتر به عمّن يجب اتباع قوله».[١]

والملفت للنظر أنّ تفاسير الشيعة مثل تفسير القرآن الكريم للملا صدرا، وتفسير الميزان للعلاّمة الطباطبائي وأمثالها جميعها من التفاسير الإجتماعية، فإنّها تعتمد على العقل بصورة واسعة بالإضافة إلى الروايات، فكيف يمكن أن يكون الشيعة سبباً في تعطيل العقل؟ ومن الطبيعي فإنّ للشيعة ـ كما للسنة ـ تفاسير اجتهادية وعقلية وتفاسير روائية أيضاً، فمثلاً يعتبر تفسير الطبري والدر المنثور من التفاسير الروائية عند السنة، وعند الشيعة يعتبر تفسير العياشي والبرهان ونور الثقلين والصافي من التفاسير الروائية أيضاً، ولكن وجود مثل هذه التفاسير ليس دليلاً على تعطيل العقل، بل إنّ أصحاب هذه التفاسير ـ بالنظر إلى تخصّصهم ورغبتهم ـ رجّحوا جمع روايات التفسير في ذيل كل آية قرآنية.

ثالثاً: إنّ أحاديث النبي ﷺ طبقاً للآية [٤٤] من سورة النحل تعتبر حجّة، وكذلك أحاديث أهل البيت هى حجّة أيضاً طبقاً لحديث الثقلين المتواتر، وهذه الروايات تعتبر قرائن نقلية في التفسير، ومن المؤكّد فإنّ القسم الأول من الروايات يعتبر موضع قبول أهل السنة أيضاً.

أمّا حصر التفسير بروايات النبي ﷺ وأهل البيت ﷺ، وأنّه لا يجوز تفسيرالقرآن إلّا بالروايات فهو ليس رأياً مشهوراً عند الشيعة كما مرّ بيانه.

فقد كتب شيخ الطائفة(الشيخ الطوسي) تفسيراً اجتهادياً، ولم يكتف بالروايات، وكذلك فإنّ الكثير من مفسري الشيعة حذا حذوه في ذلك. نعم، نُسب إلى بعض علماء الشيعة ـ وهم الاخباريون ـ بأن ظواهر القرآن ليس بحجّة، وطبقاً لبعض الروايات فهم يعتبرون أنّ فهم وتفسير القرآن منحصر بالأئمة ﷺ، وعليه فإنّ التفسير الروائي هو

١. الشيخ الطوسي، تفسير التبيان، ج ١، ص ٤.

المعتبر عندهم فقط،[١] ولكن هذا الكلام قد ردّ من قبل علماء أُصول الفقه والتفسير، وذلك:

الف) إنّ ظواهر القرآن حجّة، لأنّ حجية الظاهر تستند إلى المباني العقلائية.[٢]

ب) إنّ الروايات التي استدلوا بها على هذه المسألة، والتي تحطّ من شأن العقل، أو أنّ فهم وتفسير القرآن ينحصر بالأئمة عليهم السلام ضعيفة من ناحية السند، وليست تامة من حيث الدلالة.[٣]

ج) إنّ إسناد هذا الرأي للاخباريين موضع شك، وقد صرّح بعض العلماء بأنّ جميع اخباريي الشيعة لا يذهبون إلى هذا الرأي.[٤]

رابعاً: من غير المناسب للدكتور الذهبي أن يخرج عن ميدان البحث العلمي فيتهم الشيعة بالإرهاب الديني وتعطيل العقول، مع أنّه لم يذكر أيّ دليل على أصل هذا الإدعاء(تعطيل العقول وانحصار التفسير بالروايات)، وعلى فرض وجود مثل هذا الدليل فأقصى ما يدل عليه أن يُشكل على هذه الأدلة، لا أن يتهم الشيعة. وعلى كل حال فإنّ مثل هذا الأمر بعيد عن البحث العلمي والموضوعية.

خامساً: الإسرائيليات عند الذهبي

يعتقد الدكتور الذهبي أنّ أسباب ضعف أحاديث التفسير ثلاثة أمور: شيوع الوضع في الحديث، تسرّب الاسرائيليات اليها، الأسانيد.[٥] وقد ذكر أسباب الوضع في الحديث فقال: إنّ أحد الأسباب هي الأسباب السياسية، ثم أشار إلى أنّ الوضع ونسبة الأحاديث

---

١. محمد أمين الاستر آبادي، **الفوائد المدينة**، ص ١٢٨؛ **وسائل الشيعة**، ج١٨، ص ٢٩؛ **روش‌هاى و گرايش‌هاى تفسير قرآن**، للكاتب، ص ١٢٣؛ **روشناسى تفسير قرآن**، رجبي، ص ٤٢. وآخرون.

٢. انظر: **أُصول الفقه للشيعة**، مثل: الآخوند الخراساني، **الكفاية**؛ الشيخ الأنصاري، **الرسائل**؛ محمدرضا المظفر، **أُصول الفقه**؛ الشهيد الصدر، **الحلقات**.

٣. انظر: آيه الله الخوئي، **البيان**، ص ١٦٨-٢٦٧؛ **درسنامه روش‌هاى و گرايش‌هاى تفسير قرآن**، للكاتب، ص ١٢٥، ١٩٩ و ٧٠.

٤. انظر: **التفسير والمفسّرون**، ج ١، ص ١٧٥.

٥. **المصدر السابق**، ج ١، ص ١٧٥.

الموضوعة إلى الإمام علي﵇ وابن عباس كثير جداً. وقد علّل هذه المسألة بما يلي:

«والسبب في ذلك أنّ علياً وابن عباس رضي الله عنهما من بيت النبوة، فالوضع عليهما يكسب الموضوع ثقة وقبولاً، تقديساً ورواجاً، ممّا لا يكون لشيء ممّا ينسب إلى غيرهما.

وفوق هذا فقد كان لعلي من الشيعة ما ليس لغيره، فنسبوا إليه من القول في التفسير ما يظنّون أنّه يعلي من قدره ويرفع شأنه».[١] ثم ذكر الذهبي بعض المطالب من الإسرائيليات، وهي الروايات المأخوذة من اليهود والنصارى، وتأثيرها في التفسير.[٢] ثم نقل بعض أحاديث النبيﷺ في مسألة الأحاديث الإسرائيلية والنهي عن تصديقها[٣]، وكذلك غضب النبيﷺ على عمر عندما قرأ كتاباً لليهود،[٤] وكذا اعتبر النبيﷺ الإسرائيليات خطراً على الدين.[٥]

ثم ذكر بعض الشخصيات وأقطاب الإسرائيليات مثل: عبد الله بن سلام، كعب الأحبار، وهب بن منبه وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريح، فدافع عن الثلاثة الأوائل بل اعتبرهم من الثقات العلماء العدول، وحذّر من الأخير،[٦] وقد عدّ الذهبي عبد الله بن سلام أحد علماء اليهود الكبار بل أعلمهم، ثم أشار إلى أنه دافع عن عثمان في حادثة مقتله[٧] وأضاف: «امتزجت فيه الثقافتان اليهودية والإسلامية، ولقد نقل عنه المسلمون كثيراً ممّا يدل على علمه بالتوراة وما حولها. ونجد ابن جرير الطبري ينسب إليه في التاريخ كثيراً من الأقوال في المسائل التاريخية الدينية، كما نجده يجتمع تحت اسمه كثيراً من المسائل الإسرائيلية يرويها كثير من المفسرين في كتبهم».[٨]

---

١. المصدر السابق، ص ١٥٩. ٢. المصدر السابق، ص ١٦٥.
٣. البخاري، ج٨ ص ١٢٠، ص ١٦٩.
٤. مسند أحمد، ج٣، ص ٣٨٧، ص ١٣_١٢. ٥. المصدر السابق، ص ١٨١.
٦. المصدر السابق، ص ١٨٢_١٨٣. ٧. المصدر السابق، ص ١٨٥.
٨. المصدر السابق، ص ١٨٦.

ثم استنتج في الخاتمة

«هذا، وإنّا لا نستطيع أن نتّهم الرجل في علمه ولا في ثقته وعدالته بعد ما علمت أنّه من خيار الصحابة وأعلمهم... كما أنّنا لم نجد من أصحاب الكتب التي بين أيدينا من طعن عليه في علمه أو نسب إليه من التهم مثل ما نسب إلى كعب الأحبار ووهب بن منبه.[1] وكذلك فإنّه عرّف كعب الأحبار بأنّه من اليمن فقال:

«أمّا ثقته وعدالته فهذا أمر نقول به، ولا نستطيع أن نطعن عليه كما طعن بعض الناس، فابن عباس على جلالة قدره وأبو هريرة على مبلغ علمه وغيرهما من الصحابة كانوا يأخذون منه ويروون له، ونرى الإمام مسلم يخرّج له في صحيحه... كما نرى أبا داود والترمذي والنسائي يخرّجون له... هذا دليل على أنّ كعباً كان ثقة روى عنه هؤلاء جميعاً، وتلك الشهادة كافية لرد كل تهمة تلصق بهذا البحر الجليل.[2]

ثم أورد بعض الإشكالات على أحمد أمين ورشيد رضا في حق كعب الأحبار ولم يرتضيها، وفي الختام ذكر دليلاً آخر وهو كلام معاوية في حق كعب، فقال: «إلّا أنّ كعب الأحبار أحد العلماء إن كان عنده علم كالثمار، وإن كنّا لمفرطين فمعاوية قد شهد لكعب».[3]

وقد اعتبر الذهبي أنّ وهب بن منبه من بلاد فارس أبعد إلى اليمن، ثم أسلم بعد ذلك، وله علم بكتب الأديان والتاريخ، ثم ذكر اشكالات علماء المسلمين على وهب بن منبه، فقال:

«وأنا وإن كنت لا أنكر أنّ صاحبنا أكثر من الإسرائيليات وقصّ كثيراً من القصص إلاّ أنني لا أتهمه بشيء من الكذب، ولا أنسب إليه إفساد العقول والعقائد، ولا أحمّله تبعة ذلك».[4]

المناقشة

إن أصل كلام الذهبي في رد الأحاديث الموضوعة والإسرائيليات مقبول، وقد أكدّ علماء الشيعة على هذه المسألة أيضاً، وبذلوا مساعي جادّة في التعرّف على أقطاب

---

١. المصدر السابق، ص ١٨٧. ٢. المصدر السابق، ص ١٨٩. ٣. المصدر السابق، ص ١٩٤.
٤. المصدر السابق، ص ١٩٥ـ١٩٧.

الوضاعين،[١] ولكن هناك بعض الأمور التي لا بد من طرحها:

١. اتهامه للشيعة بأنّهم نسبوا إلى أمير المؤمنينعليه السلام بعض المطالب في التفسير يظنّون بأنّها ترفع من شأنهعليه السلام، ومن العجيب أنّه لم يذكر ولا دليلاً أو مصدراً واحداً لهذه الدعوى. ومن الواضح أنّ الإدعاء الذي لا يسنده الدليل باطل، فهو ينسب إلى الشيعة الوضع دون دليل، في حين انّه يدافع عن اليهود الذين ينقلون الإسرائيليات على الرغم من تصريح العلماء بنقل هؤلاء لهذه الإسرائيلات لكنّك مع ذلك تراه يدافع عنهم بشدة.

٢. قال بعض المفكرين في عبد الله بن سلام:

كان عبدالله بن سلام ممّن يحدّث الأحاديث ليستجلب أنظار العامة ويرفع منزلته لديهم، فمن ذلك ما حاكه حول صفة رسول اللهصلى الله عليه وآله في التوراة حيث كان يمليها على العامة تزّلفاً إليهم، فكان يذكر من أوصاف رسول الله الراهنة، ويقول وجدتها كذلك في التوراة،[٢] وكان يدّعي أنّه أعلم اليهود وأخبرهم بكتب السالفين.[٣] وقد حكيت حوله أحاديث في فضله ونبله، غير أنّها ضعيفة الإسناد موهنة.[٤]

يقول الذهبي نحن لا نستطيع أن نتهمه في عدالته مع أنّ اثبات العدالة والوثاقة يحتاج إلى دليل، ونقله الإسرائيليات كاف في عدم الاعتماد عليه. وقد جعله محمود أبو رية ضمن أقطاب مروجي الإسرائيليات، ذاكراً رواياته الإسرائيلية.[٥]

٣. إنّ دفاع الدكتور الذهبي عن عدالة ووثاقة كعب الأحبار تعتبر من عجائب

---

١. انظر: مقالة «دروغ پردازان در حوزه حديث الشيعة»؛ المجلة التخصصية: حديث، العدد ٣، وكذلك مقالة «دروغ پردازان در حديث أهل سنّت»، نفس المصدر، العدد ٨ وكذلك الغدير، العلّامة الأميني.

٢. ابن سعد، الطبقات، ص ٨٧ السطر ١٤.

٣. الإصابة، ج٢، ص ٣٢١؛ سير الأعلام، ج٢، ص ٤١٦.

٤. معرفة، التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، ج٢، ص ٩٦.

٥. أضواء على السنة المحمدية، ص ١٥٠ـ١٥٢؛ نشر البطحاء.

التاريخ في علم التفسير، ونكتفي بنقل بعض الوقائع للتعريف بهذه الشخّصية: أسلم كعب في أوائل خلافة عمر بعد وفاة النبيﷺ وتوفي عام ٣٢هـ وكان أحد مستشاري معاوية،[1] ومن الطبيعي أن يقوم بدعم خلافة معاوية، ومعاوية يقوم بتأييده أيضاً. كان يقص القصص في الشام(سورية وفلسطين)، وقد تسربت قصص التلمود في أحاديث التفسير والتاريخ عن هذا الطريق.[2]

روي أنّ عمر كان يذم كعب الأحبار، وكان يسيء به الظن، لأنّه كان من الكذابين وكان يغيّر الأحاديث: «إن الإمام أمير المؤمنينؑ كان يذّمه ويقول عنه: إنّ كعب الأحبار لكذاب».[3]

كتب محمود أبو رية: «ومن اشترك في مؤامرة قتل عمر وكان له أثر كبير في تدبيرها كعب الأحبار، وهذا لا يمتري فيه أحد إلّا الجهلاء».[4]

إنّ كعباً أظهر الإسلام خداعاً طوى قلبه على يهودية... وقد استطاع هذا اليهودي ابن اليهودي أن يدس من الخرافات والأوهام والأكاذيب في الدين ما امتلأت به كتب التفسير والحديث والتاريخ».[5]

أما بالنسبة إلى رواية عبد الله بن عباس عن كعب الذي اعتبرها الذهبي دليلاً على وثاقة كعب، قال آية الله معرفة: «أمّا رواية ابن عباس عن كعب فشيء موضوع ولم تثبت روايته عنه، وهو الناقم على مراجعي أهل الكتاب على ما أسلفنا».

٤. من العجيب أنّ الدكتور الذهبي هو الذي نقل غضب النبيﷺ على عمر في نقل التوراة معتبراً ذلك خطراً عظيماً، وكذلك اعترف بأنّ وهب بن منبه: «أكثر من الاسرائيليات وقصّ كثيراً من القصص»، ومع ذلك يقول: «إنّي لا أتهمه بشيء من الكذب، ولا أنسب اليه إفساد العقول ولا أحمّله تبعة ذلك».

---

١. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ٩٧.
٢. المصدر السابق، ص ٩٧.
٣. ابن ابي حديد، شرح نهج البلاغة، ج٤، ص ٧٧.
٤. أضواء على السنّة المحمدية، ص ١٥٥.
٥. المصدر السابق، ص ١٦٤

نقد آراء الذهبي حول التأويل

عبدالكريم بهجت‌پور

قام الدكتور في التفسير والمفسرون بنقد «التأويلات» المروية عن أئمة أهل البيت والمنقولة في المجامع الروائية والتفسيرية للشيعة.

وقد تناولنا في هذه الدراسة هذه الانتقادات والإجابة عليها ضمن عرض مفهومين مختلفين للتأويل: التأويل في مقابل التفسير، وهذا التأويل يستخدم في مجال المعاني والمفاهيم. والتأويل في مقابل التنزيل، وهو الذي يتعلق بالمصاديق. ولهذه التأويلات المروية عن الأئمة في المصادر الشيعية جذور في مثل هذا الإصطلاح. فهذا الاصطلاح اضافة إلى أنّ لهُ أدلته الروائية الخاصة عند الشيعة؛ فإنّ لهُ أدلة من القرآن أيضاً، بالاضافة إلى أنّه يحظى بقبول علماء الفريقين.

المقدمة

إنّ نقد وتقييم عقائد الشيعة الإمامية تعتبر فرصة مناسبة لدراسة وتوضيح أُصول المذهب الإثنى عشري، ورفع الابهام والإشكالات عنه، وأنّ الشبهات الواردة على عقائد الشيعة والإجوبة المقدمة لهذه الشبهات هي التي تثبت حقانيّة هذا المذهب، ومن جملة الذين انتقدوا آراء وعقائد الشيعة الدكتور محمد حسين الذهبي، مؤلف كتاب التفسير والمفسرون، فقد خصص المجلد الثاني لهذا الأمر. وكان موضوع التأويل من جملة هذه الموارد. والهدف من هذه المقالة هو دراسة هذه الشبهات والإجابة عليها.

نقد الذهبي لمسألة التأويل عند الشيعة

يقول الذهبي: إنّ الإمامية الإثنى عشرية يقولون إنّ للقرآن ظاهر وباطن، وهذه الحقيقة نقرهم عليها ولا نعارضهم فيها بعد ما صح لدينا من الأحاديث التي تقرر هذا المبدأ في التفسير، وجميع المفسرين اعترفوا بذلك، فلماذا يلام الشيعة فقط على هذا الرأي؛ لأن المراد بالبطن الذي أشار اليه الحديث النبوي، والذي اعترف به جميع المفسرين عبارة عن التأويل الذي يتحمّله اللفظ القرآني، ويمكن أن يكون مدلولاً للفظ. أمّا «الباطن» عند الشيعة فهو الذي يوافق أذواقهم، ولا تدل عليه الفاظ القرآن حتى ولو كان ذلك بالإشارة.[١]

ومن هذا المنطلق فإنّ «التأويل» المقبول عند الشيعة هو أمر ذوقي بعيد عن المعنى الصحيح للتأويل. وسوف نشير هنا إلى المفهوم الصحيح للتأويل عند الدكتور الذهبي، وحينئذ فالمتأوِّل مطالب بأمرين:

١. أن يبيّن احتمال اللفظ للمعنى الذي حمله عليه وادعى أنّه المراد.

٢. أن يبيّن الدليل الذي أوجب صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معناه المرجوح، وإلّا كانَ تأويلاً فاسداً، أو تلاعباً بالنصوص.[٢]

ثم نقل عن كتاب جمع الجوامع فقال: «التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، فإنّ حمله عليه لدليلٍ فصحيح، أو لما يظن دليلاً في الواقع ففاسد، أو لا لشيء فلعبٌ لا تأويلٌ».[٣]

يستخدم التأويل عند الذهبي عندما يكون للفظ ـ على الأقل ـ احتمالان للمعنى أحدهما في عرض الآخر، بعناية أنّ اللفظ لا يدلّ على كلا المعنيين، بل أنّ دلالته على أحد المعاني يكون راجحاً، والمؤوّل يحمل اللفظ على المعنى المرجوح بلحاظ ملاكين؛ الأول: يثبت أنّ اللفظ يدلّ على المعنى المرجوح، والثاني: أن يأتي بدليل مقنع يدل على ترك المعنى الراجح والعدول إلى المعنى المرجوح.

---

١. التفسير المفسترون، ج٢، ص ٢٥.

٢. المصدر السابق، ج١، ص ١٥.

٣. المصدر السابق.

خلاصة الإشكال

إنّ الشيعة الإمامية يحمّلون القرآن عقائدهم وآراءهم بحجّة الرواية الواردة عن الرسولﷺ التي تقول بأنّ للقرآن ظاهر وباطن، والحال أنّ هذه المعاني لا تتحملها ألفاظ القرآن، ولا هم ذكروا دليلاً وشاهداً على ذلك، بل هو مجرد تلاعب بالنصوص، وأمر يوافق ذوق الشيعة.

ونظير هذا الكلام ما أورده الزركشي أيضاً، حيث قال: «أمّا التأويل المخالف للشرع والآية فهو تأويل الجاهلين، مثل تأويل الروافض الشيعة للآية: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾،[1] حيث ذكروا: أن المراد علي و فاطمة والمقصود من ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾[2] هو الحسن والحسين، أو كما يقولون بأن المراد من الآية: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ...﴾[3] هو معاوية وأمثال ذلك.[4]

نقد وتحليل

إنّ الإجابة على الإشكالات السابقة تحتاج إلى توضيح معنى التأويل وعلاقته مع التفسير والتنزيل، وسوف نتناول معنى التأويل وعلاقته بالتفسير، ثم التنزيل وعلاقته بالتأويل باختصار.

التأويل

التأويل: من «الأوْل» بمعنى الرجوع، والمصدر من باب «تفعيل» بمعنى «ارجاع».[5] وفي جميع موارد استخدام هذه الكلمة تتضمن مفهوم الإرجاع، والاختلاف فقط في نوع الإرجاع: بمعنى مآل الأمر وعاقبته، ارجاع أحد الأعمال من البواعث الخاطئة إلى الصحيحة، تعبير الرؤيا، إرجاع الكلام من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوع ونظائر ذلك.

---

١. الرحمان، ١٩. ٢. الرحمان، ٢٢. ٣. البقرة، ٢٠٥.

٤. الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٢، ص ١٦٦.

٥. راجع: ابن منظور، **لسان العرب**، ج ١١، ص ٣٢، مادة «أوْل».

والتأويل في الإصطلاح: إرجاع الكلام من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح، وبعبارة أكثر دقة: تعيين المعاني الصحيحة للآيات المتشابهة بإرجاعها إلى الآيات المحكمة.[١]

التفسير

التفسير: من فسّر بمعنى أبان وكشف، وفي الاصطلاح عبارة عن: رفع الإبهامات العارضة على الآيات القرآنية، وكشف المراد الجدي.[٢]

إنّ آيات القرآن غالباً ما تكون مرتبطة ببعض الحاجات والوقائع الحادثة، وإن هدف القرآن هو هداية الانسان والأخذ بيده نحو التكامل والسعادة، ولهذا فإنّ القرآن نظّم معارفه السامية في إطار المجتمع المعاصر للنبي الأكرمﷺ.

نعم، القرآن كتاب سماوي ذو رسالة عالمية: **﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا...﴾**،[٣] وهو آخر ارتباط وحياني مع الانسان: **﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ...﴾**،[٤] بالاضافة إلى أنّه يتحدث مع الإنسان بلسان الفطرة: **﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَا...﴾**.[٥]

وليس هناك تنافي في نزول القرآن بجميع معارفه في إطار مجتمع كان في نهاية الإنحراف والضلال: **﴿...وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾**[٦] وأن يقوم بوظيفته برفعهم إلى مستوى المدنية والحضارة، أو على الأقل التأثير فيهم، قال تعالى: **﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ...﴾**.[٧] كذلك فإنّ القرآن الكريم يتحدث مع البشر بلسان عربي فصيح: **﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾**،[٨] وأنّه نزل بالتدريج

---

١. راجع: معرفة، تفسير ومفسّران، ج ١، ص ١٧؛ محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسّرون، ج ١، ص ١٥.

٢. راجع: معرفة، تفسير ومفسّران، ج ١، ص ١٧؛ محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسّرون، ج ١، ص ١٢؛ الزركشي، البرهان، ج ٢، ص ١٣٦.

٣. سبأ، ٢٨.

٤. الأحزاب، ٤٠.

٥. الروم، ٣٠.

٦. آل عمران، ١٦٤.

٧. التوبة، ٣٣

٨ الزخرف، ٣

لكي يصلح ويربّي العقول والقلوب، قال تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَـٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَـٰهُ تَنزِيلاً﴾.[1]

إنّ الالتزام بهذا المنهج يستلزم مواجهة الجيل البعيد عن حوادث صدر الإسلام لبعض الإشكالات في فهم القرآن تحتاج بدورها إلى كشف وبيان، فما لم ترتفع هذه الإشكالات لا يمكن كشف المراد الجدي لله سبحانه وتعالى، لأنّ بعض العلوم مثل: اللغة، الصرف، البلاغة، أسباب النزول، و تاريخ الأديان و.... هي مقدمات علمية يستفاد منها في تفسير القرآن، فالمفسر يستطيع في ظل هذه العلوم مع تحصيل الطهارة الروحية أن يرفع الإبهامات العارضة على القرآن، ويتمكّن من الحصول على فهم واضح لمراد الله سبحانه وتعالى.

دور التأويل في كشف مراد الآيات

إنّ كشف المراد الجدي لكلام الله سبحانه وتعالى لا يقتصر دائماً على فهم ألفاظ وعبارات القرآن ومعرفة أسباب النزول، لأنّه في بعض الموارد قد ترِد بعض الشبهات والإشكالات حتى لو تمكنّا من فهم ألفاظ وعبارات القرآن فهماً صحيحاً، وهو ما يوجب التأويل. كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾.[2]

فالمفسّر بعد أن يقوم بتوضيح الألفاظ والعبارات الموجودة في الآية، ويحصل على فهم مناسب لظاهر الآية سوف يواجه سؤالاً، وهو هل أنّ الله سبحانه وتعالى يمكن أن يرىٰ في القيامة، وهل أنّ الله سبحانه وتعالى جسماً، أو هل يمكن للعين للبشرية أن تراه؟ ومن أجل دفع هذه الشبهة فإنّ المؤوِّل يقوم بإرجاع ومقارنة هذه الآية مع الآيات المحكمة والمعارف القطعية للقرآن نظير: ﴿...لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ...﴾، ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ وأمثال تلك الآيات. وحينئذٍ يعيد النظر في الرأي

---

١. الاسراء، ١٠٦. ٢. القيامة، ٢٢، ٢٣.

السطحي الأولي للآية ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ويحملها على «النظر إلى آثار الله» أو «انتظار رحمة الله»، فاذن يمكن كشف المراد الجدي بإرجاع المتشابه إلى المحكم.

علاقة التأويل والتفسير

يتبين ممّا سبق أنّ النسبة بين التفسير والتأويل هي العموم والخصوص المطلق؛ أي أنّ كل تأويل فهو تفسير، ولكن هُناك قسم من التفاسير لا يصدق عليها التأويل.

وبعبارة أُخرى: إنّ كشف المراد الجدي لله سبحانه وتعالى يحدث أحياناً عن طريق رفع الإبهامات العارضة على اللفظ وبالاعتماد على عمليات التفسير، وأحياناً أُخرى يحتاج إلى دفع الشبهات الطارئة.

فالتأويل هو نوع من التفسير؛ لأنّه بالإضافة إلى رفع الإشكالات العارضة يقوم بدفع الشبهات أيضاً.[1]

إنّ الارتباط بين التفسير والتأويل وثيق جداً إلى درجة إنّ استعمال أحد الألفاظ بدلاً من الآخر كان متداولاً في القرون الإسلامية الأُولى.[2] وهذا النوع من التأويل لا يختص بأهل السنة فقط، بل إنّه مقبول عند كل الفرق ومستخدم في تفاسيرهم، ودليل مشروعية هذا التأويل هو الآية السابعة من سورة آل عمران، وقد استخدم هذا النوع من التأويل كثيراً في الروايات الإسلامية.

التأويل والتنزيل

يؤكد الشيعة الإمامية الإثنا عشرية على نوع آخر من التأويل له ارتباط بمفردة «تنزيل» القرآن، وقد ذكرنا سابقاً أنّ القرآن نزل على أساس الحوادث آخذاً بنظر الاعتبار الواقع الحياتي الخارجي للناس المعاصرين للنبي الأكرمﷺ، وقلنا أنّ رسالة القرآن رسالة عالمية خالدة، ونضيف هنا بأنّ القرآن في التعامل مع المسائل المعاصرة للنزول لم

---

١. راجع: معرفة، **تفسير ومفسّران**، ج ١، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٢. راجع: معرفة، **تفسير ومفسّران**، ج ١، ص ٢٢؛ الذهبي، **التفسير والمفسّرون**، ج ١، ص ١٥.

يصرّح بأسماء الأشخاص والمجاميع في كثير من الموارد، بل كان يذكرهم بصفاتهم كما هو الحال في: ﴿...ٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ﴾،[١] ﴿...ٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ...﴾،[٢] ﴿...فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ...﴾،[٣] ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ...﴾،[٤] ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾،[٥] ﴿...تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ...﴾[٦] إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة الأُخرى.

ومن الموارد والمصاديق التي كانت مورد عناية الآيات هم الأشخاص المعاصرون للنبي ﷺ، وهذه الموارد والمصاديق يطلق عليها اسم «التنزيل»، وأنّ الكثير من الروايات الواصلة عن طريق الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، وكذلك الروايات الواردة عن المعصومين عليهم السلام إنّما صدرت لمعرفة مصاديق التنزيل.

وحيث إنّ هذا الكتاب السماوي ذو رسالة عالمية خالدة يدعو فيها جميع البشر المتفاوتين من ناحية الثقافة لكي يجلسوا إلى جوار هذه المائدة الإلهية ويقطفوا من ثمارها، ويتزودوا من براهينها ونورها وحكمتها، وليخرجوا بسببها من الظلمات إلى النور، فإذا كان القرآن مختصاً بموارد النزول فقط فسوف يموت بموتهم، ولا يصلح أن يكون كتاباً خالداً للأجيال الآتية، ومن أجل أن يكون القرآن غضّاً طرياً فمن اللازم تطبيق الصفات المذكورة في القرآن على الأفراد والمصاديق الجديدة لكي تجري الأحكام المذكورة في الآيات عليهم. فالتأويل هنا هو عبور المؤوّل بين ظاهر الآية وباطنها، وإرجاع الآية من الظاهر إلى التطبيق والباطن.

الأدلة الروائية للتأويل

نشير هُنا إلى عدة روايات لتوضيح هذه المسألة:

عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «إنّ القرآن حي لم يمت، وأنّه يجري كما يجري الليل

---

١. الإسراء، ٦٠. ٢. الأحزاب، ٦٠. ٣. البقرة، ٢٦٠.
٤. البقرة، ٢٥٩. ٥. المائدة، ٥٥. ٦. آل عمران، ٦١.

والنهار وكما تجري الشمس والقمر، ويجري على آخرنا كما يجري على أولنا».[١]

إنّ حركة الشمس والقمر حركة مستمرة في الليل والنهار، فاعطاء النور والحرارة والضوء والظلمة أُمور مستمرة وفي حالة تجدد، ولذلك فإنّ تشبيه القرآن بالشمس القمر والليل والنهار كناية عن أنّ القرآن يشبه الظواهر الحياتية دائماً في حالة التأثير، وهذه التأثيرات في حالة تجدد، فكما أنّ القرآن يجري على المجموعة الأولى من المخاطبين فإنّه يجري على الآخِرين، أي في نظر الإمام الصادق عليه السلام يجب أن نرى أنفسنا تحت ظل حكم القرآن الكريم كما أنّ المخاطبين الأوائل للآيات كانوا تحت ظل القرآن أيضاً، فقد سئل الإمام الصادق عليه السلام: ما بال القرآن لا يزداد على النّشر والدرس إلّا غضاضة؟ قال: «لأنّ الله تبارك وتعالى لم يجعله لزمان دون زمان، ولا لناس دون ناس، وهو لكل زمان جديد، وعند كل قوم غضّ إلى يوم القيامة».[٢] فالقرآن نزل لتربية الجيل الأول في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن هذه التربية والهداية لا تنحصر في ذلك الزمان فقط؛ لأنّ للقرآن قدرة عالية جداً على الهداية؛ لأنّه أخذ بنظر الاعتبار مخاطبة الفطرة البشرية، وهي لا تختص بنسل خاص من البشر. وقد ورد عن الإمام الباقر عليه السلام في معنى الحديث الوارد عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم الذي يقول: «ما في القرآن آية إلّا ولها ظهر وبطن» فأجاب الإمام عليه السلام: «ظهره تنزيله وبطنه تأويله منه ما قد مضى، ومنه ما لم يأت بعد، يجري كما تجري الشمس والقمر»،[٣] يلاحظ في هذه الرواية أنّ «التنزيل» يرتبط بـ«ظاهر» الآية، و«التأويل» بباطن الآية، فيكون ظاهر القرآن التنزيل، وباطنه تأويله.

وروي عن الإمام الباقر عليه السلام في تفسير العياشي أنّه قال: «ولو أن الآية نزلت على قوم ثم مات أُولئك القوم ماتت الآية لما بقي من القرآن شيء، ولكنّ القرآن يجري أوله على آخره ما دامت السماوات والأرض، ولكل قوم آية يتلونها هم منها من خير أو شر».[٤]

---

١. تفسير العياشي، ج٢، ص ٢٠٣.

٢. بحار الأنوار، ج٩، ص ١٥.

٣. الصفار، بصائر الدرجات، ص ١٩٦.

٤. تفسير العياشي، ص ١٠، رقم٧.

وهذه الرواية تتحدث عن ضرورة تجاوز الظاهر إلي «الباطن»، و«التنزيل» إلى «التطبيقات» لأنّ حياة وخلود القرآن يكمن في ظل التطبيق الدائم والمستمر للآيات على الأقوام والشعوب اللاحقة، وبعبارة أخرى: إنّ تطبيق هذه الآيات لا تنحصر في زمان الرسولﷺ، ولا حتى في زمان الأئمة الأطهارعليهم السلام، بل هي ضرورة خالدة ومستمرة. وعلى كل حال فإنّ مجال التأويل في هذا الاصطلاح واسع جداً وهو الذي يضمن عمومية وشمول وخلود القرآن.

الدليل القرآني لهذا التأويل

وردت كلمة التأويل في القرآن سبعة عشر مرة، جاءت في قسم من هذه الموارد متوافقة مع التأويل بمعنى بيان المصاديق والموارد الخفية. وتعبير الرؤيا الذي ورد في عدة آيات من القرآن بعنوان التأويل هو من هذا القبيل، فقد رأى يوسفعليه السلام في منامه أنّ الشمس والقمر وأحد عشر كوكباً يسجدون له.[1] ورأى يوسفعليه السلام بأنّ أحد المسجونين معه يعصر ماء العنب، والآخر كان يحمل فوق رأسه طبقاً من الخبز والطير تأكل منه،[2] وقد عبرّ يوسف الرؤيا الأولى بأنّ أباه وأمه وأحد عشر من إخوته سوف يسجدون له، وقد سُميت هذه الحادثة تأويل الرؤيا، قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُۥ سُجَّدًا وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا... ﴾،[3] ثم كشف يوسفعليه السلام عن الأسرار المختبئة تحت هذه الرؤيا حيث: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا... ﴾.[4]

رأى الملك في عالم الرؤيا أيضاً أنّه كان يستخرج العصير من العنب، وقد أرجع المعبّر ـ يوسف ـ دلالة المنام من الظاهر إلى ذلك السر الكامن في باطن الآية، وكذلك طبق الخبز، والطير الذي يأكل من الخبز، وصلب المسجون هو من هذا القبيل،

---

١. يوسف، ٤. ٢. يوسف، ٣٦. ٣. يوسف، ١٠٠.
٤. يوسف، ٣٧.

ويمكن حمل بعض الآيات الأُخرى على هذا المعنى أيضاً.

لقد ذهب الفيض الكاشاني إلى أنَّ التأويل يجري مجرى الرؤيا،[1] وكتب العلّامة الطباطبائي في هذا المجال: «إنّ للقرآن اتساعاً من حيث انطباقه على المصاديق وبيان حاله، فالآية منه لا تختص بمورد نزولها بل يجري من كل مورد يتخذ مع مورد النزول ملاكاً كالمثال التي لا تختص بموردها بل تتعداها على ما يناسبها، وهذا المعنى هو المسمّى بجري القرآن».[2]

كذلك أشار المدرسي في تفسير «من هدي القرآن» إلى هذا النوع من التأويل حيث قال: «وهنا من يعرفون كيف يطبقون العلم على الواقع».[3] فالتأويل في مقابل التنزيل هو من نوع الجري وتطبيق الآيات على المصاديق والموارد الخفية في أزمنة متأخّرة من زمن النزول، وله أصل وجذر قرآني وليس أمراً ذوقياً مأخوذاً من الشيعة الإمامية الإثني عشرية.

علاقة التأويل المذكور مع التفسير

إنّ نسبة التأويل ـ بمعنى الجري والتطبيق ـ مع التفسير هي نسبة التباين (من النسب الأربعة المنطقية)، أي أنّه لا ينطبق أي مصداق من مصاديق التفسير على التأويل. ولا يوجد أي فرد من أفراد التأويل ينطبق عليه عنوان التفسير؛ لأن مجال التفسير يتعلّق بفهم المعاني والدلالات، أمّا التأويل فيرتبط بالمصاديق والموارد، والجدير بالذكر أنّ ابن تيميّة يعتبر التأويل نوعاً من الوجود الخارجي للمفاهيم.[4]

---

١. تفسير الصافي، المقدمة الرابعة.

٢. تفسير الميزان، ج٣، ص ٦٧.

٣. من هدي القرآن، ج١، ص ٥١٠.

٤. راجع: رسالة الإكليل، ص ١٧، ١٨، من المجموعة الثانية، ابن تيمية، الرسائل؛ الذهبي، التفسير والمفسّرون، ج ١، ص ١٥؛ التأويل في الاصطلاح. ومن العجيب أنَ الذهبي نقل نفس المعنى من ابن تيميّة، ثم قال: وعلى هذا فيمكن إرجاع كل ما جاء في القرآن عن لفظ التأويل إلى هذا المعنى.

وهناك إشكالات حول هذه النظرية،[1] وذلك يعتبر مؤشراً على موافقة أحد العلماء المعروفين عند أهل السُنة للتأويل المصطلح لدى الشيعة.

ملاحظات حول إشكالات الذهبي على الشيعة الإمامية الإثني عشرية

١. إنّ الحديث النبوي المشهور: «ما من آية إلّا ولها ظهر وبطن» لا يتلاءم مع التأويل الذي يذهب إليه الذهبي؛ لأنّ التأويل في قبال التفسير يجري في بعض الآيات فقط، إذ لا توجد ضرورة لترك المعاني الراجحة واختيار المعنى المرجوح في الكثير من الآيات.

أمّا الحديث النبوي فهو يشير إلى وجود البطن في جميع آيات القرآن.

٢. إنّ إشكال الذهبي على الشيعة واتهامهم بالتأويل الباطل والتلاعب بالنص أمر بعيد عن الإنصاف، فالشيعة قبلت بالتأويل المشهور بين جميع الفرق الإسلامية، وأصرّوا على ضرورة تأويل الآيات المتشابهة عن طريق الآيات المحكمة، والمرور من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لوجود الشبهة.

ومع ذلك فإنّ الشيعة تعتقد أنّ هناك تأويلاً في مقابل التنزيل وهو مستند إلى آيات القرآن، وخلود واستمرار القرآن يقتضي ذلك أيضاً، بالإضافة إلى البراهين الروائية المقبولة، لكنّ الدكتور الذهبي وموافقيه لم يدركوا حقيقة الجري والتطبيق.

---

١. راجع: الميزان، ج٣، ص ٤٨؛ معرفة، تفسير ومفسّران، ج ١، ص ٣٣ ـ ٤٢.

نقد آراء الذهبي في تأثير المدرسة الفقهية والأُصولية للشيعة في تفسير القرآن

احمد مراد خاني الطهراني

يمكن تقسيم التفاسير إلى قسمين: التفاسير الممدوحة والمذمومة، فالتفاسير الممدوحة هي التفاسير التي تأخذ بنظر الاعتبار القواعد والملاكات التفسيرية من أجل فهمٍ صحيحٍ للقرآن، والهدف من ذلك هو الفهم التام للآيات وفهم المراد الواقعي للوحي. وفي مقابل ذلك التفاسير التي يكون همّ المفسر تحميل عقائده وآراءه على القرآن. وقد عدّ الذهبي في قسم من كتابه التفسير والمفسّرون تفاسير الشيعة من جملة التفاسير المذمومة؛ لأنها وقعت تحت تأثير المباني الفقية والأصولية لهم. ومن خلال دراسة وجوب المسح في الوضوء والآية المتعلقة بذلك يتبين أنّ الشيعة قاموا بتفسير آية الوضوء طبقاً للمباني والقواعد التفسيرية ولم يوجّه الذهبي أيّ نقد أو رد في هذا المورد، بل اكتفى بنقل الأقوال والأدلة على ذلك.

المقدمة

من المباحث الإسلامية التي تركت بصماتها على الحياة الثقافية في المجالات المختلفة، وأخذت على عاتقها لعب ادوار مهمة هو علم التفسير، فتفسير الآيات القرآنية يتطلب الفهم العميق والادراك الصحيح، ولذلك فالرجوع إلى أقوال المفسرين والتعرف على معاني ومفاد الكلمات والآيات وأساليب الاستفادة من القرآن تعتبر من الأمور الضرورية في هذا المجال. ولذلك لا بد من الالتفات إلى تفسير القرآن في حياة المسلمين باعتباره أهم العلوم الإسلامية وبصورة خاصة تفسير النبي ﷺ، قال ابن خلدون: «إنّ منهج النبي الأكرم ﷺ هو بيان مجملات القرآن

وتمييز الناسخ من المنسوخ، ولذلك فإنّ الصحابة كانوا مطلعين على ذلك، وكانوا واقفين أيضاً على أسباب النزول».[١]

اهتم المسلمون بأمر التفسير كلّ حسب فهمه وقدرته آخذين بنظر الاعتبار ماكان موجوداً عندهم من مصادر معتبرة، وعلى هذا الأساس نشأت تفاسير مختلفة في زمان النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأتباعهم.[٢] ولا شك فإنّ صحّة وسقم مصادر التفسير عند الأصحاب والمفسرين يؤثر تأثيراً كبيراً في نوع وكيفية تفاسيرهم، وقد أشار الذهبي إلى أربعة مصادر مهمّة كانت موضع اهتمام الأصحاب، هي: ١) القرآن؛ ٢) النبي ﷺ؛ ٣) الاجتهاد والقدرة على الاستنباط؛[٣] ٤) أهل الكتاب(اليهود والنصارى). ومن الطبيعي فإنّه ذكر هذه المصادر طبقاً للأولوية، أي إذا لم نستطع الحصول على المصدرين الأولين في فهم القرآن فسوف تصل النوبة إلى المصدر الثالث،[٤] أمّا الرجوع إلى المصدر الرابع فلا يصدق على جميع الأصحاب،[٥] ولم يقبل

---

١. ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة، ج ١، ص ٤٣٩.

٢. محمد هادي معرفة، التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، مشهد، جامعة العلوم الرضوية، الطبعة الأولى، ١٣٧٧، ج ١، ص ١٧١ ـ ٢٠١.

٣. يقول: «يستفيد الصحابة في استنباطهم من بعض الأمور، مثل: ١) المعرفة بأوضاع اللغة؛ ٢) المعرفة بعادات العرب؛ ٣) المعرفة بأحوال اليهود والنصارى في جزيرة العرب؛ ٤) قدرة الفهم وسعة الادراك»، راجع: محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسّرون، ج ١، ص ٥٧ ـ ٥٨.

٤. يقول الذهبي: «كان الصحابة إذا لم يجدوا التفسير في كتاب الله ولم يتيسر لهم أخذه من رسول الله رجعوا في ذلك إلى اجتهادهم وإعمال رأيهم» المصدر السابق، ج ١، ص ٥٧.

٥. هذه الأعمال لم تقع في مورد صحابة النبي ﷺ، كما أنّه لم ينقل عن استاذ المفسّرين الإمام علي عليه السلام مثل ذلك؛ لأنه لا يوجد حاجة لمثل هذا العمل أولاً؛ لوضوح مثل هذه المسائل عنده، وثانياً: إنّ العمل بالسنة كان نصب أعينهم. والذهبي يرى أنّ رجوع الصحابة إلى أهل الكتاب كان محدوداً، يقول: إنّ الرجوع إلى أهل الكتاب كان في "بعض الموارد وعندما تكون المسألة مورد اتفاق بين المسلمين وأهل الكتاب، فالقرآن ينقل هذه المسألة بصورة مجملة في حين أن التوراة والإنجيل نقلا ذلك بصورة مفصّلة. المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٧.

نبي الإسلامﷺ بالرجوع إليه؛ ولهذا السبب فقد منع عن هذا العمل، كما ورد في نهي النبيﷺ عمر بن الخطاب عن الرجوع إلى أهل الكتاب في فهم الآيات.[1]

ومن هذا المنطلق فإنّ معرفة مصادر التفسير، وتأثير كل منهما على الآخر له دور مهم جداً في تعيين التفسير الصحيح والممدوح من المذموم، ولكن هل أنّ تفاسير الشيعة طبقاً لمصادرهم هي من التفاسير الممدوحة أو المذمومة، هذا ما حكم به الذهبي دون الالتفات إلى مباني كل بحث، فقد اعتبرها ـ وبطريقة غير منصفة ـ من جملة التفسير بالرأي المذموم كما ورد في عبارته: «من اعتقد أولاً، ثم فسّر ثانياً بعد أن اعتقد».[2] وسوف نتناول في هذا المختصر العوامل المختلفة المؤثرة على تفاسير الشيعة طبقاً لرأي الذهبي، ثم نواصل البحث في دراسة تأثير آراء المدرسة الفقهية والأُصولية للشيعة على تفاسيرهم.

الف) العوامل السلبية المؤثرة على تفسير الشيعة

كما مرّ سابقاً فإنّ الذهبي يعتقد أنّ تفاسير الشيعة متأثرة بعدة عوامل، ومنها:

١. مكانة أهل البيتؑ عند الشيعة وتأثير ذلك في تفسير القرآن

طبقاً لرأي الذهبي فإنّ من أهم العوامل المؤثرة في التفسير عند الشيعة هو اعتقادهم الخاص بالائمةؑ، فهو يقول: الشيعة ترى لأئمتهم نوعاً من التقدس والتعظيم، وأنّ منزلتهم فوق منزلة البشر، فإنّا نراهم يعتقدون أنّ ارتباطهم مع الله تعالى هو نفس ارتباط الرسولﷺ مع الله سبحانه وتعالى، وأنّ الله قد وكّل أمر الدين إلى النبيﷺ والإمام.[3]

---

١. «جاء عمر بن الخطاب إلى النبيﷺ فقال: يا رسول الله إنّي مررت بأخ لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة، ألا أعرضها عليك! قال: فتغيّر وجه رسول اللهﷺ قال عبد الله بن ثابت، فقلت لعمر: ألا ترى ما بوجه رسول اللهﷺ فقال عمر: رضينا بالله وبالإسلام ديناً وبمحمدﷺ رسولاً...» راجع: جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، ج٢، ص ٤٨؛ وكذلك: أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج٢، ص ٢٦٥؛ وكذلك راجع: الذهبي، المصدر السابق، ج١، ص ١٧١ و١٧٢.

٢. المصدر السابق.

٣. المصدر السابق، ج٢، ص ٢٣.

ثم أضاف بعد أن نقل رواية من الروايات: وقد فوّض أمر الدين للنبي ﷺ والأئمة عليهم السلام في بعض الأمور كالاحكام (لما يشمل العبادات والمعاملات، وقد أخذ النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام هذه الأمور عن طريق الإلهام، فكل تغيير فيها يكون منسوباً إلى الله فمثلاً حرّم الله الخمر في القرآن، وحرّم النبي كل مسكر فأمضاه له الله، وفرض الله الفرائض في الميراث[1] ولم يذكر الجد، فجعل النبي ﷺ للجد السدس. ولم يقتصر أمر التفويض على الأمور والأحكام الشرعية، بل فوّض إليه الأمور الاجتماعية، السياسية، التعليم والتأديب، وعلى المسلمين اطاعته في جميع هذه الأمور.[2]

وهناك نوع آخر من التفويض نسبه الذهبي إلى الشيعة، حيث يقول: تعتقد الشيعة بأنّ النبي ﷺ أو الإمام له أن يحكم بظاهر الشريعة، وله أن يترك الظاهر ويحكم بما يراه وما يلهمه الله من الواقع. ثم خرج بنتيجة مفادها بأنّه طبقاً لهذه العقيدة فإنّ الشيعة تعتقد بعصمة الأئمة عليهم السلام، وقالوا بالمهدي المنتظر (عج) والرجعة والتقية، ولذلك فسّروا القرآن وتأولوا نصوصه طبقاً لآرائهم، وهذا هو التفسير بالرأي المذموم، أي تفسير الشخص الذي يعتقد أولاً، ثم يفسّر القرآن طبقاً لإعتقاداته.[3]

٢. تأثير آراء المعتزلة في تفاسير الشيعة

من جملة العوامل التي كان لها تأثير كبير على تفاسير الشيعة ـ طبقاً لرأي الذهبي ـ هي رسوخ الآراء والمعتقدات الاعتزالية[4] في المسائل الكلامية للشيعة، أي أنّ هناك

---

١. الأفراد الذين يحق لهم أخذ الارث لهم حصّة خاصة وفي تقسيم الإرث لا بد أن يعيّن سهمهم أولاً، ثم يقسّم ما بقي من التركة بين الورّاث، كما هو الحال في الأب والأم فإنّ فرضهم السدس «﴿...لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ...﴾».

٢. المصدر السابق، ص ٢٤.

٣. المصدر السابق، ص ٢٥.

٤. ظهرت «القدرية» أو «المعتزلة» في زمان بني أمية وفي عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ـ٦٨هـ)، لأنّهم يعتقدون أن أفعال الإنسان مفوضة إلى الإنسان نفسه، ومن جانب آخر كانوا منزوين ومعتزلين ولذلك أطلق عليهم المعتزلة، ولكن المسعودي ذكر سبباً آخر في سبب هذه التسمية، وهي أنّهم قالوا: إنّ الشخص الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر، أي بالمنزلة بين المنزلتين. أما أصول

←

انسجاماً وتشابهاً فكرياً بين المعتزلة والشيعة، قال: «لم يكن بينهم وبين المعتزلة خلاف إلّا في مسائل قليلة»،[١] وسبب هذا التأثير والتأثر هو تتلمذ كبار علماء الشيعة لدى شيوخ المعتزلة،[٢] ثم ذكر بعض تفاسير الشيعة التي تأثرت بأفكار المعتزلة، وكان يعتقد أنّ تفسير الإمام الحسن العسكري عليه السلام،[٣] غرر الفوائد ودرر القلائد أو أمالي السيد المرتضى[٤] وتفسير مجمع البيان من جملة هذه التفاسير.[٥]

٣. تأثّر تفاسير الشيعة بمدرستهم الفقهية والأصولية

يرى الذهبي أنّ هناك جملة من العوامل السلبية أثرت في تفاسير الشيعة وأدّت إلى تحميل آرائهم واعتقاداتهم على القرآن؛ ولهذا السبب فإنّ هذه التفاسير ساقطة عن الإعتبار، قال: «إنّ الشيعة لهم في الفقه وأصوله آراء خالفوا بها من سواهم» فمن الطبيعي أن يتعصّب الإمامية في تفسير الآيات في ظل وجود مثل هذه الأفكار الأُصولية والفقهية كما يرى الذهبي، وقد كانت هذه الأفكار راسخة عندهم إلى درجة أنّهم يقومون بتأويل الآيات والأحاديث التي تخالف مبانيهم الفقهية والأصولية،[٦] ثم أضاف: «بل وجدناهم أحياناً يزيدون في القرآن ما ليس منه،[٧] ويدّعون أنّه قراءة أهل البيت».[٨]

إنّ كلام الذهبي ينقسم إلى قسمين، وسوف نقوم ببحث كلٍّ منهما على حدة تسهيلاً للمطلب.

← المعتزلة فهي: ١) التوحيد؛ ٢) العدل؛ ٣) الوعد والوعيد؛ ٤) المنزلة بين المنزلتين. راجع: محمد جواد مشكور، فرهنك فرق اسلامي، مشهد، منشورات آستان قدس رضوى، الطبعة الثالثة ١٣٧٥، ص ٤١٥ـ٤١٨.

١. المصدر السابق، ج٣، ص ٩٣.

٢. المصدر السابق، ج٢، ص ٢٥.

٣. المصدر السابق، ج٣، ص ٩٧؟

٤. من كبار علماء الإمامية عاش في القرن الرابع عشر والخامس عشر الهجري. راجع: المصدر السابق، ج١، ص ٤٠٤.

٥. المصدر السابق، ج٢، ص ١٢٨.

٦. المصدر السابق، ج٣، ص ٩٤.

٧. في الواقع إنّ الذهبي اتهم الشيعة بالتحريف هُنا، وقد صرّح بذلك في موارد متعددة من كتابه.

٨. المصدر السابق، ص٩٥.

١. المباحث الأُصولية

يرى الذهبي أنّ الإشكال الذي يواجه مفسري الشيعة في المباحث الفقهية وآيات الأحكام إنّما ينشأ من بعض المباني الأصولية والفقهية، يقول في هذا المجال: «فمثلاً نجدهم يذكرون أنّ أدلة الفقه أربعة، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع ودليل العقل. أمّا الكتاب فلهم رأيّ فيه سنعرض له فيما بعد.[١]

وكذلك فإنّ الشيعة ليسوا أمناء على السنّة ولا يلتزمون بالروايات الصحيحة، أمّا الإجماع فهو ليس حجّة بنفسه، وإنّما يكون حجّة إذا دخل المعصومون في زمرة المجمعين، أو إذا كشف الاجماع عن رأي المعصومﷺ، ولذلك فإنّ حقيقة الإجماع عند الشيعة يكون داخلاً في الكتاب أو السنة، أمّا بالنسبة للدليل العقلي فالقياس والاستحسان والمصالح لاتعتبر حجّة عند الشيعة.[٢]

ثم أشار إلى عدم حجّية الإجماع عند الشيعة في موضع آخر من كلامه فقال: «ولمّا كان الطبرسي كعلماء مذهبه لايعتبرون حجّية الإجماع مهما كان نوعه إلاّ إذا كان كاشفاً عن رأي الإمام أو كان الإمام داخلاً في جملة المجمعين فنراه يردّ الأدلة القرآنية التي استدل بها الجمهور على حجّية الإجماع ويناقشهم في فهم هذه الآيات، كالآية: ﴿...فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ...﴾[٣] فقالوا: إنّما اوجب الله الرد إلى الكتاب والسنّة بشرط وجود التنازع، فدّل على أنّه إذا لم يوجد تنازع لايجب الردّ.[٤]

٢. المباحث الفقهية

طرح الذهبي المباحث الفقهية في صورتين:

١. تحليل ودراسة بعض الكتب التفسيرية لآيات الأحكام عند الشيعة.

٢. دراسة تأثير الآراء الفقهية على بعض التفاسير الشيعية في غير آيات الأحكام.

---

١. مراده هو نفس اتهام الشيعة بالتحريف.
٢. المصدر السابق، ج٣، ص ٩٤.
٣. النساء، ٥٩.
٤. المصدر السابق، ج٢، ص ١٢٨.

وقد اكتفى بدراسة كتاب الفاضل المقداد في قسم تفاسير آيات الأحكام، قال: تفسير المقداد السيوري[١] المسمّى «كنز العرفان في فقه القرآن» دوّنه المؤلف لترويج مذهبه وإبطال المذاهب الأُخرى،[٢] ومنهجه لايخرج عن حالتين:

١. الاستفادة من الدليل العقلي.

٢. الاستفادة من الدليل النقلي بمعنى معرفة رأي أهل البيت عليهم السلام في هذه المسألة أو الآية المباركة.

قال الذهبي: وأمّا دعوى أنّ ماذكره هو ما ذهب إليه أهل البيت، فتلك دعوى كثيراً ما تكون كاذبة، يلجأ إليها الشيعة عندما يعوزهم الدليل، وتخونهم الحجّة.[٣]

وبعد ذلك ينقل بعض الموارد دون نقد أو تمحيص فيقول: وهكذا يسير المؤلف بهذا الشذوذ في كثير من الأحكام.

ثم ذكر ستة تفاسير ليُبيِّن تأثر تفاسير الشيعة بالعقائد الكلامية والفقهية، ذاكراً سبب إختيار هذه التفاسير، وهي:

١. تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار، تأليف عبد اللطيف الكازراني، ذكر الذهبي، إنّ هذا التفسير يُبيّن آراء الشيعة بصورة واضحة.[٤]

٢. تفسير الإمام الحسن العكسري عليه السلام، وهو التفسير الذي يعكس آراء أحد أئمة الشيعة، كما ذكر ذلك الذهبي.

٣. تفسير مجمع البيان، للطبرسي، قال: إنّ هذا التفسير هو أحد التفاسير المعتدلة، ومع ذلك قال: كيف أنّه(الطبرسي) أظهر أسلوب الجدل وشدّة دفاعه عن العقائد والآراء الشيعية في هذا التفسير.

---

١. أبو عبد الله المقداد بن جلال الدين عبد الله السيوري الحلّي من علماء القرن الثامن والتاسع، من تلامذة الشهيد الأول، ومن أهل «سيور» وهي إحدى مدن اليمن، راجع: آقا بزرگ الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، بيروت، دار الأضواء، الطبعة الثالثة، ١٣٨٩ هـ، ج ١٨، ص ١٥٩.

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٦٥.

٣. المصدر السابق، ص ٤٦٧.

٤. المصدر السابق، ج ١، ص ٤٤.

٤. تفسير الصافي، الملّا محسن الفيض الكاشاني، وقد عرّف الذهبي هذا التفسير بأنّه أحد التفاسير التي أفرطت في الغلو في حق المعصومين.

٥. تفسير شبَّر، للسيد عبد الله العلوي، من علماء القرن الثالث عشر، وقد ذكر الذهبي أنّ هذا التفسير تفسير سهل، وفيه فوائد كثيرة.

٦. تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة، كُتب هذا التفسير بقلم السلطان محمد بن حيدر الجنابذي الخراساني، وهو ذو أسلوب ومنهج صوفي فلسفي، قال الذهبي: إنّ هذا التفسير من تفاسير القرن الرابع عشر الهجري، وهو تفسير صوفي يشتمل على رموز وإشارات.

ومن جهة ثانية اعتبر مباحث هذا التفسير من المباحث الدقيقة والفلسفية، وفي هذا المقام قال: إنّ هذا التفسير من التفاسير المغلقة الصعبة، ثم أضاف: أمّا فروع المذهب ومسائله الإجتهادية الفقهية، فيمرّ عليها مرّاً سريعاً بدون تفصيل، وهو يتطرق إلى بعض المباحث الخاصة كما هي عادة تفاسير الشيعة الأُخرى.[1]

ب) آراء الذهبي في تأثير المدرسة الفقهية والأُصولية الشيعية على التفسير

يعتمد منهج الذهبي في نقل ونقد كل التفاسير العائدة للشيعة على أساس نقل بعض الفقرات تحت عنوان تأثير المدرسة الفقهية والأُصولية على تفسير الشيعة، فقال: إنّ الشيعة لها آراء فقهية شاذة.[2] وقد أشار إلى عدّة بحوث فقهية من بين جميع التفاسير التي ذكرها. وأهم الأحكام الفقهية التي نقلها الذهبي واعتبرها مختصّة بالشيعة، هي:

١. وجوب مسح الرجلين في الوضوء بدلاً من غسلها.

٢. عدم جواز المسح على الخف عند الوضوء.

---

١. المصدر السابق، ج٢، ص ١٩٩.

٢. المصدر السابق، ج٣، ص ٩٥.

٣. جواز الزواج المؤقّت وعدم نسخه.

٤. عدم قبول مسألة العول[1] في الإرث.

٥. حرمة الزواج مع نساء أهل الكتاب.

٦. وجوب الخمس في غير غنائم الحرب.

وبما أنّه لا يمكن التعرض لجميع هذه المسائل في هذا المختصر، سوف نتعرض إلى ذكر المورد الأول فقط في الكتب التفسيرية، ثم نقوم بنقل ونقد نظريات الذهبي، لكي يتبين لأهل العلم والمنصفين مدى صحة كلام الذهبي في ذم تفاسير الشيعة.

١. وجوب مسح الأرجل في الوضوء

من جملة المباحث التي تعرض لها الذهبي ـ واعتبرها من التفسير غير الصحيح في جميع التفاسير ـ تفسير آية الوضوء: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ...﴾.[2]

يقول الذهبي: إنّ الشيعة قاموا بتحميل الآية عقائدهم الأُصولية والفقهية. ولذلك قام أولاً بذكر الأقوال في الآية ثم عرض الأدلة.

الف) أقوال المفسّرين وآراء المذاهب الفقهيّة في المسألة

١. وجوب مسح مقدّم الأرجل إلى الكعبين، وهو رأي الامامية قاطبة، ومن بين الصحابة والتابعين من ذهب إلى هذا الرأي أيضاً، منهم ابن عباس، عكرمة، أنس، ابو العالية،

---

١. في بحث الإرث يقال لنقصان المال عن السهام العول؛ ولذلك في حالة نقصان المال عن السهام فلا يرد النقص على الفروض؛ أي لا يرد النقص على فرض الأب والأم والزوجين؛ لأنّه من المستحيل أن يجعل الله في المال فرضاً لا يفي به عند الشيعة. راجع: الفاضل الآبي، كشف الرموز في شرح المختصر النافع، قم، جامعة المدرسين، الطبعة الأُولى، ١٤٢٠، ج٢، ص ٤٤٢؛ الشيخ مرتضى الأنصاري، الوصايا والمواريث، قم، منشورات باقري، ط ١، ١٤١٥ هـ ـ ص ١٩٠.

٢. المائدة، ٦.

الشعبي، قتادة، الأعمش، الضحاك ومجاهد.[١]

٢. وجوب الجمع بين مسح وغسل الرجلين، ومن الذين ذهبوا إلى هذا الرأي ناصر الحق وداود بن علي من علماء الزيدية.[٢]

٣. التخيير بين المسح والغسل، ذهب إلى هذا الرأي الحسن البصري.[٣]

٤. التخيير بين المسح والغسل، وإليه ذهب الطبري[٤] والجبائي[٥] إلاّ أنّهما قالا: يجب مسح جميع القدمين، ولا يجوز الإقتصار على مسح ظاهر القدم.

٥. وجوب غسل الرجلين، وهو رأي جمهور السنّة، بل إنّ ابن عربي ادّعى أنّ هذا الرأي متفق عليه.[٦]

والسؤال المهم الذي قد يطرأ على الذهن هو كيف يمكن أن تكون جميع تلك الأقوال والاختلافات في مسألةٍ كان النبيﷺ يمارسها يومياً أمام جميع المسلمين؟ ويمكن الإجابة على ذلك بأن نقول: إنّ الإجتهاد في تفسير الآيات، والروايات المختلفة التي تكون مورد قبول أو رد المجتهدين يؤدي إلى الاختلاف في الفتوى، وفي الواقع فإنّ دور الاجتهاد ـ سواء كان صحيحاً أو خاطئاً ـ مهم جداً في فهم وتفسير القرآن.[٧]

---

١. سوف نتعرّض لذكر الإسم الكامل فقط في الترجمة لهؤلاء: ابن عباس، من تلامذة الإمام عليؑ في التفسير ومن كبار الصحابة. عكرمة، مولى ابن عباس. انس، انس بن مالك. أبو عالية، رفيع بن مهران الرياحي. الشعبي، عامر الشعبي. قتادة، قتادة بن دعامة السدوسي. الأعمش، سليمان بن مهران الأعمش. الضحاك، الضحاك بن مزاحم. مجاهد، مجاهد بن جبر المالكي (ت١٠٦ هـ) راجع: أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، **مجمع البيان في تفسر القرآن**، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ط ١، ١٤١٥ هـ ج ١، ص ٢٧. ٢. الذهبي، **المصدر السابق**، ج٣، ص ٢٣٤.

٣. **المصدر السابق**.

٤. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان من تأويل القرآن**، بيروت، دارالفكر، ١٤١٥هـ ص١٧٧.

٥. أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، ج٣، ص ٢٨٥.

٦. «اتفق العلماء على وجوب غسلها» ولم يخالف إلّا الطبري والروافض. راجع: الذهبي، **المصدر السابق**، ج ٣، ص ٢٣٠.

٧. جعفر السبحاني، **الإعتصام بالكتاب والسنة**، قم، مؤسسة الإمام الصادقؑ، ط ١، ١٤١٤ هـ ص ١٢ـ١٣.

ب) دراسة الأدلة ونقدها

قام علماء الإمامية وأهل السنّة بالتمسك بمجموعة من الأدلة من أجل اثبات ما ذهبوا إليه بما في ذلك الآيات القرآنية، ولذلك فإنّ الاختلاف في القراءات ومباني الصرف والنحو له الدور الأول في هذه المسألة، وفي المرحلة الثانية يأتي دور الروايات باعتبارها مؤيّدة لما فهموه من القرآن أو تحميل الرأي عليه. وسوف نبدأ بذكر أدلة أهل السنّة(وخصوصاً رأي المفسّرين) ثم أدلة الشيعة، وبعد ذلك نترك الحكم للباحث.

١. أدلة أهل السنّة

لم يذكر الذهبي أيّ دليل مستقل لإثبات ادّعاء أهل السنّة، حتى أنّه عندما كرّر هذه المباحث في المجلد الثالث، والذي قام بجمعه تلميذه(محمد أنور بلتاجي)، لم يأتي بدليل من أقوال الذهبي في ردّ الشيعة، بل إنّ المباحث الموجودة في المجلد الثاني ـ والتي أخذت ستة عشر صفحة تقريباً (٢٣ـ ٣٩) ـ وفي المجلد الثالث(٩٠ ـ ١٠٥) هي مباحث مكرّرة، وكذلك فإنّ الكثير من المباحث المتعلّقة بتفاسير الشيعة في المجلد الثاني وردت في حاشية وتعليقة المجلد الثالث. فعلى سبيل المثال المباحث الواردة في وصف تفسير الطبرسي ـ والتي شغلت الصفحة ١١٥ ـ ١٢٠ من المجلد الثاني ـ هي نفسها موجودة في «الحاشية والتعليقة في الصفحة ٢٣٤ ـ ٢٤٠ من المجلد الثالث. دون أيّ زيادة أو نقصان.[١] وسبب تكرار هذه المسألة غير معلوم، يقول البلتاجي: يبدو أنّ الذهبي قد ذكر هذه التعليقة في كتابه، ولكن لم يمهله الأجل.[٢] وقد اتبع البلتاجي أُستاذه دون نقد، فقد استدل ـ وبصورة مختصرة في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ـ[٣] لإثبات اعتقاد أهل السنّة «بوجوب الغسل»، فاكتفى بنقل كلام القرطبي في ذيل آية الوضوء

---

١. راجع المجلد الثاني والثالث في الصفحتان المذكورتان.

٢. الذهبي، المصدر السابق، ج٣، ص٣.

٣. المصدر السابق.

ناقلاً كلام الذهبي دون أيّ تحليل ونقد.[١] ولذلك سوف نقوم في البداية بنقل الأدلة ثم نقدها، ونحاول أن نستفيد من كتب مفسّري الشيعة والسنّة في ذكر الأدلة وتحليل المباحث.

١. الآية المستَدل بها

الآية الوحيدة التي أدّت إلى اختلاف الفتوى في هذه المسألة هي الآية السادسة من سورة المائدة وهي المعروفة بآية الوضوء، فإنّ الاختلاف في قراءة «أرجلكم» هو الذي أدّى إلى مثل هذا الإختلاف، يقول القرطبي هناك ثلاث قراءات في كلمة «أرجلكم»:

١. «أرجلَكم» بالنصب، مضاف ومضاف إليه مفعول «فاغسلوا»، وطبقاً لهذه القراءة فإنّ غسل الأرجل يكون واجباً،[٢] وقد وردت هذه الكلمة بالنصب في قراءة نافع ابن عامر والكسائي.[٣]

٢. «أرجلُكم» بالرفع، نقل هذه القراءة وليد بن مسلم عن نافع، وهي قراءة الحسن والأعمش.

٣. «أرجلِكم» بالجر، وهي قراءة ابن كثير، أبو عمرو، حمزة، حيث إنّ عامل الجر هي الباء. يقول القرطبي: إنّ الصحابة والتابعين اختلفوا بسبب هذه القراءات. ولم يأت بدليل على قراءة «أرجلُكمْ» بالرفع، بل قال إنّ القائلين بالمسح جعلوا عامل «أرجلكم» هي الباء.[٤] وقد اعتبر الفخر الرازي أنّ قراءة النصب والجر هما القراء تان المشهورتان.[٥] ثم روى القرطبي عن ابن عطية أنّ هناك من يقرأ «أرجِلكم» بالكسر، يقولون إنّ مسح

---

١. المصدر السابق، ج٣، ص ٢٣٤.

٢. ومن المؤكّد فإنّ قراءة النصب لا تلازم وجوب الغسل دائماً؛ لأنّه من الممكن أن تكون «برؤوسكم» في الآية «وأمسحوا برؤوسكم» في محل نصب وأنّ العطف على محل النصب ممكن، وأنّ رؤوسكم غير منصوبة عن طريق حرف الجر. وفي الواقع فإنّ «وأمسحوا أرجُلَكُمْ» لا يكون عاملها «فآغسلوا».

٣. أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، بيروت، دار إحيار التراث العربي، ١٤٠٥هـ ج٦، ص ٩١.

٤. المصدر السابق.

٥. المصدر السابق.

الرجلين هو الغسل، ثم أيدّ هذا المعنى فقال: «قلت: وهو الصحيح، فإنّ لفظ المسح مشترك، يطلق بمعنى المسح ويطلق بمعنى الغسل».[1]

١. الجواب الأول على الاستدلال بالآية:

للقائلين بوجوب الغسل طريقان في إثبات رأيهم:

١. قراءة الجر والعطف بالمجاورة.

٢. قراءة النصب، و«أرجلَكم» مفعول «فاغسلوا»، ونظراً للإشكالات الواردة على الأدلة المذكورة فإنّ كلا الطريقين باطل. ولذلك فنحن نختار قراءة الجر والعطف على «رؤوس»، ونعتقد بوجوب المسح، أمّا الطريقان اللذان اختارهما أهل السنّة:

الف ـ العطف على الجوار،[2] و«أرجلكم» معطوفة على «رؤوس» في اللفظ، لا في المعنى.[3] وهناك ثلاثة أدلة على ردّ القول بالمجاورة؛[4] ولذلك فإنّ «أرجل» معطوفة على لفظ «رؤوس»، ولها حكمها أيضاً. ويمكن رد هذا الى أي ثبلاثة أدلة:

١. إنّ العطف بالمجاورة لا يتطابق مع الأصل، أي أنّه حالة استثنائية كما هو الحال في الضرورة الشعرية، والله سبحانه وتعالى ليس بحاجة إلى هذا الأمر، ولا توجد ضرورة هنا إلّا تحميل الرأي على القرآن.

٢. إنّ العطف على الجوار إنّما يصار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس، كما هو الحال في «جحر ضبّ حرب» فمن المتيقن أنّ «حرب» لا يمكن أن تكون صفة «ضب» بل هي صفة لـ«جحر».

---

١. المصدر السابق، ص ٩٢.

٢. أي أنّ اعراب يكون الجر عن طريق المجاورة؛ ولذلك فإنّ «الأرجل» سوف تُجر؛ لأنّها مجاورة لكلمة «رؤوس».

٣. هذا رأي الأخفش. راجع: الذهبي، المصدر السابق، ج ٢، ص ١١٧.

٤. راجع: اميل بديع يعقوب، النحو والصرف والاعراب، ترجمة: قاسم السيستاني ومحمد رضا اليوسفي، قم، منشورات اعتصام، ط ١، ١٤٢٠هـ ص ٢٥٧.

وفي هذه الآية الأمن من الالتباس غير حاصل.

٣. إذا وقع العطف على الجوار في كلام العرب فإنّه يكون دون وجود حرف العطف، والمثال السابق شاهد على ذلك. وقد ورد هذا الأمر في الكلام العرفي الذي يتصف بأقل مقدار من الفصاحة، وإذا ما وقع ذلك في القرآن فيجب أن يكون بهذا الشرط ـ دون حرف عطف ـ والحال أنّ الأمر ليس بهذا الشكل، فلم يحدث العطف على الجوار، ولذلك فإنّ لزوم الغسل طبقاً لهذا التوجيه غير صحيح.[1]

أمّا قول الأخفش إنّ عطف «الأرجل» على «الرؤوس» لفظي فقط، وهو في المعنى مقطوع، فليس له أيّ دليل إلّا «تحميل ما اعتقده أولاً ثم فسّر».

ب ـ إذا ما اخترنا قراءة «أرجلكم» بالنصب فلا بد أن نقول بوجوب المسح أيضاً طبقاً لقواعد اللغة؛ لأنّه في هذه الصورة سوف تكون «أرجلكم» معطوفة على محل «برؤوسكم» التي هي في محل النصب؛ لأنّه مفعول به للفعل «وامسحوا». أمّا إذا اخترنا وجوب الغسل فسوف يكون هناك جملة تفصل بين العاطف والمعطوف عليه، وهو بالمفرد غير جائز فكيف بالجملة.[2] فالمتعيَّن إمّا أن يكون العطف على ظاهر «برؤوسكم» الذي هو مجرور، أو العطف على محلّه وهو مفعول «وامسحوا»، وعلى كلا الفرضين فالمسح هو المتعيّن.

وقد أجاب السيد المرتضى على قراءة نصب «أرجلكم» ولزوم الغسل الذي ذهب إليه أبو علي الفارسي بجوابين:

١. إنّ جعل التأثير في الكلام للقريب أولى من جعله للبعيد، فنصب الأرجل عطفاً على الموضع أولى من عطفها على الأيدي والوجوه.

---

١. جعفر السبحاني، المصدر السابق، ص١١.

٢. المصدر السابق، ص١٢. يقول الزجاج: هذا ليس جائزاً في القرآن، وكل من اعتبره جائزاً في اللغة وكلام العرب فهي في حالة عدم حرف العطف، وفي جميع الموارد التي استشهد بها بالإعراب بالمجاورة تكون بدون حرف العطف.

٢. بما أنّ الجملة الثانية «وأمسحوا برؤوسكم...» جملة مستأنفة فإنّ الجملة الأُولى والتكليف بالغسل فيها يكون منقضياً، فيكون الحكم المرتبط بتلك الجملة منقضياً؛ ولذلك فبعد انقطاع حكم الجملة الأُولى فإنّ العطف على مفعول تلك الجملة ليس بصحيح.[١]

٢. الجواب الثاني على الاستدلال بالآية

عندما رأى أهل السنّة أنّ الآية على خلاف مدرستهم الفقهية ادّعوا أمراً آخر، وهو أنّ المراد من المسح في الآية الغسل، وقد أشكل المفسّر الكبير الطبرسي‌ﷺ بثلاثة إشكالات على هذا المبنى الضعيف:

١. إنّ فائدة هذين اللفظين تختلف في اللغة والشرع، كما أنّ الله سبحانه وتعالى قد فرّق بين الأجزاء المغسولة والممسوحة، وفي هذه الحال كيف يمكن أن يقال بأنّ معناهما واحد؟!

٢. إذا اعتبرنا أنّ الأرجل معطوفة على «الرؤوس»، واعتقدنا أنّ فرض الرؤوس هو المسح وليس الغسل، فلا بد أن يكون حكم «الأرجل» هو المسح أيضاً.

٣. إذا كان المراد من المسح هو الغسل فإنّ استدلال أهل السنّة بالحديث المروي عن النبي‌ﷺ بأنّه قال: «أنّه‌ﷺ توضأ وغسل رجليه» باطل؛ لأنّه لا بد أن يكون المراد من الغسل هو المسح.[٢]

٣. الجواب الثالث على الإستدلال بالآية

يقول أبو علي الفارسي: إنّ تحديد طهارة الرجلين بـ«إلى الكعبين» يدل على أنّ المراد هو الغسل، كما هو الحال في تحديد «الأيدي» إلى المرافق، وبما أنّ تحديد اليدين يقتضي الغسل، فإنّ تحديد الرجلين يقتضي الغسل أيضاً. وقد ردّ الطبرسي على ذلك

---

١. المصدر السابق.
٢. الطبرسي، المصدر السابق، ج٣، ص ٢٨٦.

فقال: إنّ تحديد المسح في الآية لا يمكن نكرانه، وهو أحد الأحكام، ولكن سريان حكم الغسل الوارد في تحديد الأيدي في الآية إلى الرجلين لا معنى له، بالاضافة إلى ذلك إنّا لم نوجب الغسل في اليدين للتحديد، بل للتصريح بغسلهما في قوله «فاغسلوا».

وقد أشكل ابن فارس إشكالاً آخر وهو أنّ عطف المحدود (غسل الأرجل) المحدود بـ«إلى الكعبين» على المحدود(غسل الأيدي إلى المرافق) أولى وأشبه بترتيب الكلام، قال الطبرسي: إنّ الترتيب في العطف كلام صحيح وقد روعي في الآية أيضاً؛ لأنّ «غسل الأيدي» الذي هو محدود عُطف على «وجوهكم» وهو غير محدود، ونفس هذا الترتيب روعي في بقية الآية أيضاً، أي عطف «الأرجل» الذي هو محدود على «الرؤوس» وهو غير محدود.[1] ومن الجدير بالذكر أنّ القائلين بلزوم الغسل يقبلون قراءة «أرجلكم» بالجر ووجوب المسح أيضاً، ولكنّهم يقولون: إنَّ قراءة الجر نسخت بقراءة النصب،[2] ولكنّنا قلنا أنّ نصب «أرجلكم» لا تدل على وجوب الغسل أولاً، بل أنّ المسح هو المتعيّن، وثانياً: أنّ قراءة النصب ليست مورد اتفاق، خلافاً لقراءة الجر التي هي مورد اتفاق والتي أدعي نسخها عن طريق بعض الروايات فقط، وسوف يأتي ردّ هذه الروايات.

٢. الروايات

من جملة الأدلة التي استدل بها القائلون بوجوب غسل الأرجل الروايات التي تدل بصراحة على هذا الأمر، فإنّ نسخ وجوب المسح وقع عن طريق الروايات التالية:

الرواية الأُولى: «أنّه توضأ وغسل رجليه».[3]

الرواية الثانية: روي عن عائشة أنّ عبد الرحمن بن أبي بكر(أخ عائشة) دخل يوماً

---

١. الطبرسي، المصدر السابق، ج٣، ص ٢٨٧.
٢. محمد حسن الآمدي، المسح في وضوء الرسول، بيروت، دار المصطفى لاحياء التراث، ط ١، ١٤٢٠هـ
٣. الطبرسي، المصدر السابق.

منزله وبدأ بإسباغ الوضوء، وعند الوضوء مسح قدمه، فقالت له عائشة: «أسبغ الوضوء فإنّي سمعت رسول الله يقول: ويل للأعقاب من النار، ويل للأعقاب يوم القيامة من النار».[١]

الرواية الثالثة: روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنّه قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة حتى اذا كنّا بماء بالطريق تعجّل قوم عند العصر، فتوضؤوا وهم عجال، فانتهينا اليهم وأعقابهم تلوح لم يمسّها الماء فقال رسول الله ﷺ: ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء، فأمر بأسباغ الوضوء في الرجلين، وتوعد بالنار على ترك الأعقاب،[٢] والوعد بالنار إنّما يكون إذا ترك المكلف واجباً أو فعل حراماً. ومن هنا يتبيّن أنّ غسل الأرجل واجب.

ويمكن الإجابة على هذا الاستدلال بعدة أجوبة

١. بغض النظر عن ضعف سند هذه الروايات، فإنّ جميعها أخبار آحاد، ولا يمكن نسخ القرآن بخبر الآحاد.

٢. رويت هذه الروايات بصور مختلفة، وهذا يوجب اضطراب الرواية وبالتالي ضعف سندها.

٣. عند دراسة مسألة «وجوب المسح أو الغسل» تاريخياً يتبيّن أنّ هذا البحث طرح زمان خلافة عثمان، أي بين عام ٢٣ ـ ٣٥ هـ وهو القائل: لا علاقة لي بما يصنعه الناس كيف يتوضؤون، فإنّي أتوضأ بهذه الكيفية.

كما قال أبو مالك: «إنّ عثمان بن عفان أُختلف في خلافته في الوضوء»[٣] وهذا يكشف عن أنّ المسح كان متفقاً عليه قبل خلافته، والذي يؤيّد ذلك أنّ غسل الأرجل

---

١. راجع؛ صحيح مسلم، ج ١ س ٢١٣؛ مالك، وكذلك الموطأ، ج ١، ص ١٩.
٢. السيد علي الشهرستاني، وضوء النبي ﷺ، قم، منشورات ستاره، ط ١، ١٤١٥هـ ج ١، ص ٤٤٥.
٣. الشهرستاني، المصدر السابق، ص ٤٠ ـ ٤١.

لو كان واجباً والمسلمون أخطأوا فيه لكان من الواجب على أبي بكر وعمر، وخصوصاً الثاني أن يتصدى لهذه البدعة (وجوب المسح)، وهذا ما لم يحدث، وهذا الأمر يؤكّد أنّ النسخ المزعوم في آية الوضوء إنّما حدث في زمان عثمان، ومثل هذا النسخ لا معنى له، بل هو اجتهاد بالرأي مقابل ما أنزل الله، وقد تنبأ الإمام علي عليه السلام بذلك، فقال: «تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله، ثم تعمل برهة بسنّة رسول الله، ثم تعمل بالرأي، فإذا عملوا بالرأي فقد ضلّوا وأضلوا».[1]

٤. الذي أجمع عليه الكل هو ظهور الآية في وجوب المسح، ورفع اليد عن ظاهر القرآن عن طريق الأخبار الظنيّة غير جائز.

٥. إنّ هذه الأخبار تتعارض مع أخبار كثيرة وردت عن طريق أهل السنّة تدل على وجوب المسح، ومن هنا فإنّ الأخبار التي توافق كتاب الله هي الراجحة، بل لا بد من الرجوع إلى الخبر الموافق للكتاب.[2]

٦. إنّ الحديث «ويل للأعقاب من النار» إنّما صدر في حق من يتبول وهو واقف، حيث يترشح البول إلى الرجلين، ويدخل المسجد دون أن يغسل رجليه، ولذلك حذّر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم منه ومنعه، ولا علاقة لهذه الأخبار بمسألة الوضوء.[3]

٧. وهناك أدلة أُخرى تثبت أنّ المسح وليس الغسل هو المعمول به حتى في زمن الخليفة الثاني، فهناك حديث يتضمّن سماح عمر بن الخطاب لأحد الأشخاص بالمسح على الخفّين، ممّا أدّى إلى اعتراض أمير المؤمنين على ذلك، وهذا يدل على أنّ المسح على الرجلين كان معمولاً به، قال أمير المؤمنين: «إنّ الله تبارك وتعالى أمر عباده بالطهارة وقسّمها على الجوارح، فجعل للوجه منه نصيباً، وجعل لليدين منه نصيباً،

---

١. المصدر السابق، نقلاً عن كنز العمال، ص ١٨٠.

٢. الطبرسي، المصدر السابق، ص ٢٨٧.

٣. المصدر السابق؛ راجع: الذهبي، المصدر السابق، ج٣، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

وجعل للرأس منه نصيباً، وجعل للرجلين نصيباً، فإن كان خفّاك من هذه الأجزاء فأمسح عليها».[١]

٨. إنّ هذه الروايات تتعارض مع روايات وجوب المسح المنقولة عن الأصحاب والتابعين، ومن جملة ذلك الروايات المنقولة عن ابن عباس في وصف وضوء رسول الله ﷺ حيث قال: «فمسح ﷺ على رجليه»، وما نقله قتادة عن التابعين: «فرض الله غسلتين ومسحتين».

٩. إنّ الأمر بإسباغ الوضوء الوارد في بعض الروايات، وكذلك العبارة: «أحسن وضوءك» بمعنى إتمام الوضوء، ورعاية الإحتياط لا يدل على تعيّن الغسل. وقد روى أهل السنّة عن همام عن النبي ﷺ أنّه قال: «لا تجوز صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله عز وجل، ثمّ يغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين».

١٠. هناك روايات كثيرة وردت عن أهل البيت ﷺ تدل على وجوب المسح، وقد رويت هذه الروايات في أبواب مختلفة.[٢] وقد حاول بعض المفسّرين إثبات وجوب الغسل من خلال لفظ «الكعبين» فقالوا إنّ أفضل دليل على وجوب الغسل هو استيعاب القدمين إلى الكعبين،[٣] وفي الجواب على ذلك يمكن أن يقال:

١. إنّ تفسير الكعب بالتقاء الساق مع القدم ليس مقبولاً عند الشيعة، فالكعب عندهم هو النتوء الظاهر علىٰ القدم.

٢. إذا كان هذا أقوى دليل ضد الإمامية فلا بد أنّ نسأل: إنّكم تعتقدون بنسخ القرآن بالسنّة فعليكم أن تقبلوا حكم مسح الأرجل أيضاً، فكما أنّكم تحلّون مسألة وجوب المسح بالاستيعاب نحن كذلك نحل المسألة بهذه الصورة.

---

١. محمد بن مسعود العياشي السلمي السمرقندي، تفسير العياشي، طهرن، المكتبة العلمية الإسلامية، ج ١، ص ٣٠١.

٢. راجع: الكليني، الكافي، قم، دار الكتب الإسلامية، ط ٣، ١٣٦٧، ص ٢٤ ـ ٣٠، باب صفة الوضوء.

٣. محمد رشيد رضا، تفسير المنار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ ص ٢٣٤.

٣. الإجماع

من جملة الأدلة التي تمسّك بها أهل السنّة لإثبات لزوم الغسل هو دعوى إجماع الأُمة على هذه المسألة، وفي الجواب على ذلك نقول:

١. إدعاء الإجماع لا قيمة له مع مخالفة ظاهر القرآن، و أنّه لا بد من العمل بالكتاب.

٢. لا معنى لتحقّق الإجماع مع كثرة المخالفين من الصحابة والتابعين والإمامية.

٣. كما بيّنا سابقاً إذا كان هناك إجماع فلا بدّ إن يكون على لزوم المسح؛ لأن المخالفين للمسح، سلّموا المسح أولاً ثمّ ادعوا النسخ، وأفضل شاهد على هذا المدّعى ظهور الاختلاف في أمر الوضوء في زمان عثمان القائل بلزوم الغسل، فيظهر أنّ ما هو معمول به هو المسح، وقد عمل عثمان برأيه خلافاً للإجماع.

والجدير بالذكر في نهاية هذا البحث أنّ عمدة الأقوال في «مسح الأرجل» هو قول الإمامية، والجمهور القائلين بالغسل، وهناك أقوال أخرى مثل وجوب الجمع بين المسح وغسل الأرجل،[1] أو التخيير بين المسح والغسل،[2] وهي أقوال لا مستند لها؛ لأنّ القائلين بالجمع والتخيير لم يستندوا إلى قول رسول الله ﷺ، بل القول بالجمع بين المسح والغسل إنّما هو من باب الإحتياط؛ لأنّ الثابت عند هؤلاء هو أنّ الكتاب يثبت المسح، والسنّة تُثبت الغسل، والجمع بين الإثنين أقرب إلى الإحتياط. وكذلك فإنّ القائلين بالتخيير اختاروا هذا القول من باب تكافؤ الأخبار في مورد المسح والغسل، أو من باب وجود قراءتين باعتبارهما دليلين مستقلين.

ومن هنا فإذا أتى المكلّف بالمسح أو الغسل في الوضوء فإنّه يكون مجزياً ومعذوراً.

وكما بيّنا سابقاً فإنّ هذين القولين هما فتوى بعض العلماء السابقين، وفي الواقع إنّ هذا الأمر يكون نقضاً للإجماع المركّب أيضاً؛ لأنّ المسلمين جميعاً أجمعوا على العمل بالمسح والغسل، والتخيير والجمع خلاف الإجماع المركب وهو باطل.[3] لأنّه

---

١. الطبرسي، المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٨٥.

٢. المصدر السابق.

٣. علي الشهرستاني، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٠.

لم يثبت بالكتاب ولا بالسنّة. ومع دراسة هذا الفرع الفقهي في كتب التفسير والفقه يتبين أنَّ القول بوجوب غسل الأرجل هو تحميل على القرآن ومنشأه الإجتهاد بالرأي الشخصي وأنّه حدث عام ٣٥ من الهجرة. وكذلك فإنّ التصرف في الكلمة ومعنى «المسح» وغسلها تحميل آخر، وحينئذٍ لا بد للباحث أن يرى أيّ مذهب تفسيري وفقهي يكون مشمولاً لكلام الذهبي الذي يقول: «أن يعتقد المفسّر معنىً من المعاني ثم يريد أن يحمل ألفاظ القرآن على ذلك المعنى الذي يعتقده».[١]

---

١. يقول الذهبي في باب سبب الخطأ في التفسير بالرأي: أحد أسباب الخطأ في التفسير هو أن يعتقد المفسر بمعنى من المعاني ويحاول تحميل ألفاظ القرآن على هذا المعنى. راجع: الذهبي، **المصدر السابق**، ج ١، ص ٢٨١ ـ ٢٨٤.

نقد آراء الذهبي في تفسير «مجمع البيان»

الدكتور السيد رضا مؤدّب

يعتبر الدكتور محمد حسين الذهبي من جملة علماء السنّة المعاصرين، وكتابه التفسير والمفسّرون أحد المناهج الدراسية التي تُدرّس في بعض المراكز الجامعية للسنّة والشيعة، فقد تناول تاريخ تفسير القرآن في عهد الصحابة والتابعين وغير ذلك من العصور. كما أنّه تعرّض لمناهج المفسّرين من الشيعة والسنّة ضمن بيان أقسام المناهج التفسيرية، وقد تناولنا آراء الكاتب بالنقد في هذه الدراسة وانحرافاته الفكرية والأخطاء التي وقع فيها بالنسبة للاعتقادات الشيعة، ومن جملة ذلك بطن الآيات والروايات التفسيرية عند الشيعة، التحريف، منزلة الأئمة، سحر النبي وكيفية التعريف ببعض التفاسير، ومن جملة ذلك تفسير مجمع البيان.

المقدمة

دوّن الدكتور محمد حسين الذهبي كتابه التفسير والمفسّرون قبل حوالي خمسين سنة تقريباً، وهو من أوائل من تعرّض لدراسة المناهج والمدارس التفسيرية، حيث قام ببيان المناهج المتداولة بين المسلمين لفهم وتفسير القرآن، وفي هذه الدراسة ـ وضمن بيان أهمية هذا الكتاب ـ سوف نتعرض بالنقد لبعض المقولات والأفكار الموجودة فيه وبالأخص ما جاء من أفكار وآراء حول تفسير مجمع البيان.

أهمية كتاب التفسير والمفسّرون

قام الذهبي في بداية كتابه بدراسة تدوين التفسير في عهد النبي ﷺ والصحابة والتابعين، فعرّف بدايةً التفسير الروائي وكيفية نشأته وتطوره، بالإضافة إلى ذكر بعض

النواقص والآفات التي تعرّض لها هذا النوع من التفسير. وكذلك قام بتعريف التفسير بالرأي وتقسيمه إلى قسمين: ممدوح ومذموم، ثم تحليل كلا القسمين.

وقد ذكر الذهبي عدداً من تفاسير أهل السنّة والشيعة الإثنى عشرية، الباطنية، التفاسير الفقهية والعلمية ضمن دراسة المناهج التفسيرية، ثم قام بنقدها وتحليلها. علماً بأنّ بعض الانتقادات التي ذكرها لم تكن علمية، ولا تحظى بمكانة في المحافل العلمية، ولذلك قام العلاّمة «معرفة» بتدوين كتاب في نقد آراء الذهبي تحت عنوان التفسير والمفسترون في ثوبه القشيب.

والجدير بالذكر أنّ الذهبي تعرض إلى بعض المفسّرين المعاصرين، حيث قام بدراسة مناهج التفسير في العصر الحديث وخصوصاً التفسير العلمي، مبيّناً نواقص وثغرات هذا النوع من التفسير. وقد استفاد من مصادر كثيرة بالاضافة إلى ذكر مباحث جامعة. ومن هنا يعتبر هذا الكتاب من المصادر المهمّة في بحث المناهج التفسيرية في المحافل الجامعيّة.

نقاط الضعف

ابتلي هذا الكتاب ـ الذي كان همّ مؤلّفه بيان المباحث العلمية المرتبطة بالمناهج التفسيرية للقرآن ـ ببعض الثغرات والنواقص العلمية، وسوف نشير إلى بعضٍ منها في هذا المقال:

١. التفسير بالرأي الممدوح والمذموم

قام الدكتور الذهبي بالتعرض إلى منهج التفسير بالرأي عند تناوله للتفسير الروائي فقسمه إلى قسمين: الرأي الممدوح والمذموم،[١] ولم يكن لهذا التقسيم سابقة تاريخية إلا ما نُقل عن الراغب الأصفهاني. وهذا التقسيم لا يتلائم مع ظواهر الروايات الناهية واطلاقها،[٢] ولا يقوم على أساس محكم.

والتفسير بالرأي يُعتبر من أبرز مصاديق التحريف المعنوي. قال العلّامة الطباطبائي

---

١. الذهبي، التفسير والمفسترون، ج ١، ص ٢٦٥.

٢. كاتب السطور، روش‌هاى تفسيرى قرآن، ص ١١٢.

في هذا المجال: إنّ المنهي عنه إنّما هو الاستقلال في تفسير القرآن واعتماد المفسّر على نفسه من غير رجوع إلى غيره.[١]

ولم يحظ هذا التقسيم بقبول الباحثين على طول التاريخ، وقد ذكرت بعض الشواهد على عدم صحته،[٢] ومن جهة أُخرى فإنّ الذهبي قصر التفسير الممدوح بالرأي على تفاسير أهل السنّة فقط، قال: «التفسير بالرأي الجائز هو تفسير أهل السنّة والجماعة»،[٣] في حين اعتبر تفاسير فرق المسلمين الأُخرى من التفاسير المذمومة، أو تفسير الفرق المبتدعة،[٤] وقد أدرج الشيعة الإثنى عشرية ضمن تلك التفاسير.

٢. الرؤية غير العلمية للذهبي في مسألة البطن

يعتقد الذهبي أنّ التفسير الباطني هو من مبتدعات الشيعة الإمامية، حيث اتجهوا إلى هذا النوع من التفسير لإثبات عقيدتهم بالإمامة، ثمّ يقول: وهذه الحقيقة نقرهم عليها ولا نعارضهم فيها... غاية الأمر أنّ هؤلاء الإمامية لم يقفوا عند هذا الحد، بل تجاوزوا إلى القول بأنّ للقرآن سبعة وسبعون بطناً، ولم يقتصروا على ذلك بل تمادوا وادّعوا أنّ الله تعالى جعل ظاهر القرآن في الدعوة إلى التوحيد والنبوة والرسالة، وجعل باطنه في الدعوة إلى الإمامة والولاية وما يتعلّق بهما.[٥] ولكن مسألة البطون لا تختص بالشيعة الإمامية،[٦] علماً بأن للعمل بالبطون معايير وضوابط خاصة مستنبطة من منهج أهل البيت عليهم السلام، وفي نفس الوقت فإنّ الشيعة الإمامية استندوا لإثبات إمامة أهل البيت عليهم السلام إلى الأدلة العقلية والنقلية الكثيرة الموجودة في التفاسير والكتب الكلامية.[٧]

---

١. الطباطبائي، الميزان، ج ٣، ص ٧٧.

٢. عميد زنجاني، مباني و روش در تفسير قرآن، ص ٢٣٠؛ معرفة، التفسير والمفسّرون، ج ٢، ص ٦٩؛ رضائي، درسنامه روش‌ها وگرايش‌ها، ص ٣٧٥.

٣. المصدر السابق، ج ١، ص ٣٦٣.

٤. الذهبي، التفسير والمفسّرون، ج ١، ص ٣٦٧.

٥. المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٨.

٦. راجع: روش‌هاى تفسير قرآن، للكاتب، ص ٢٥٩ ـ ٢٧٠؛ درسنامه روش‌هاى و گرايش‌ها، الفصل السادس.

٧. الطبرسي، مجمع البيان؛ الطباطبائي، الميزان؛ الآيات ٥٥ و ٦٧ المائدة و....

٣. الرؤية غير العلمية لروايات الشيعة الإثني عشرية

ومن الأمور الأُخرى الموجودة في هذا الكتاب هي الرؤية غير العلمية للمؤلف بالنسبة للروايات المأثورة عن الشيعة، فهو يعتبر غالب روايات الكافي ـ الذي يعدّ من أهم المصادر الروائية عند الشيعة ـ وكذلك كتاب الوافي ـ الذي جمع روايات الكتب الأربعة ـ من الأحاديث الموضوعة فكتب يقول: «وكلمة الحق والإنصاف أنّه لو تصفّح إنسان أُصول الكافي وكتاب الوافي وغيرهما من الكتب التي يعتمد عليها الإمامية الإثنا عشرية، لظهر لهُ أنّ معظم ما فيها من الأخبار موضوع وضع كذب وافتراء، وكثير ممّا روي في تأويل الآيات وتنزيلها لا يدل إلّا على جهل القائل بها وافترائه على الله، ولو صحَّ ما ترويه هذه الكتب من تأويلات فاسدة للقرآن لما كان القرآن ولا إسلام، ولا شرف لأهل البيت ولا ذكر لهم».[1]

وهذا الرأي لا يستند على دليل بالنسبة لمعظم روايات الشيعة وهو ناشئ عن الفهم غير الصحيح لعقائد الشيعة، فهناك طائفة كبيرة من روايات الشيعة مذكورة في المصادر الروائية لأهل السنّة، فاذا كانت هذه الروايات موضوعة فإنّ الروايات الموجودة في مصادرهم الروائية مثل صحيح البخاري ومسلم موضوعة أيضاً.

٤. نسبة التحريف إلى الشيعة الإمامية

يعتقد الذهبي أنَّ الشيعة يعتقدون أنّ غالب الآيات إنّما نزلت في حق الأئمة عليهم السلام أو في حق أعدائهم،[2] فإذا قيل لهم: لماذا لم ترد آيات صريحة في حق الأئمة؟ يقولون: إنّ القرآن حرّف وحذفت أسماؤهم.[3]

ويضيف أيضاً إذا سألت الشيعة: كيف تستدلون بآيات القرآن في المباحث الفقهية والأخلاقية إذا كان القرآن محرّفاً؟ يقولون: إنّ هذا التحريف غير مخلٍّ بالمعنى.

---

١. الذهبي، التفسير والمفسّرون، ج ٢، ص ٤١.
٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٥.
٣. المصدر السابق، ص ٣٦.

وإذا تسأل أحدهم بأنّه كيف يعترف المسلمون بفضائل أهل البيت ﷺ مع أنّه لم يرد في فضائلهم شيئ في القرآن؟ يجيب الشيعة على ذلك بأنّ الله سبحانه وتعالى كان يعلم بأنّه سوف يحدث هناك تحريفاً فلم يذكر ذلك صراحةً، بل اكتفى بالإشارة إلى ذلك بالكناية ليسلم من التحريف والتبديل.[١]

ويعتقد الذهبي أنّ الشيعة هم الذين حرّفوا القرآن، قال: والحق أنّ الشيعة هم الذين حرّفوا وبدّلوا، فكثيراً ما يزيدون في القرآن ما ليس منه ويدّعون أنّه قراءة أهل البيت.[٢] واتهم بعض علماء الشيعة بالقول بالتحريف أمثال الفيض الكاشاني، قال: إنّ الفيض الكاشاني يقول: إنّ هذه الأخبار [أخبار التحريف] إن صحت فلعلّ التغيير إنّما وقع فيما لا يخل بالمقصود كثير إخلالٍ كحذف اسم علي وآل محمد، وحذف أسماء المنافقين.[٣] ومن المعلوم أنّ القول بالتحريف لم يكن من اعتقاد علماء الشيعة،[٤] وقد تمسّك الشيعة بسلامة القرآن من أيّ نوع من أنواع التحريف وخاصّة التحريف بالنقصان بدليل آية الحفظ ونفي الباطل،[٥] وإذا ما بحثت هذه المسألة بحثاً منصفاً فسوف تجد أنّ القائلين بنسخ التلاوة هم الذين يعتقدون بالتحريف وليس الشيعة.[٦]

٥. النظرة غير العلمية لأئمة الشيعة ومنزلتهم في التفسير

يعتقد الذهبي أنّ الفيض الكاشاني يرى أنّ أئمة أهل البيت ﷺ هم المفسّرون الحقيقيون للقرآن دون سواهم، وذلك بالرجوع اليهم والتعلّم منهم، قال في هذا الشأن: يرى المؤلف {الفيض} أنّ أئمة الشيعة المعصومين ﷺ هم المفسّرون الحقيقيون دون سواهم إلّا في الرجوع إليهم،[٧] ودليل ذلك رواية: «من خوطب به» والتي على أساسها

١. المصدر السابق. ٢. المصدر السابق. ٣. المصدر السابق، ص ١٥٨.
٤. معرفة، صيانة القرآن عن التحريف، قسم «تصريحات أعلام الطائفة»، ص. ٥٩ ـ ٧٨.
٥. المصدر السابق، ص ٣٥ ـ ٥٢؛ نجار زادكان، سلامة القرآن عن التحريف، ص ٧٩، ٢٠.
٦. المصدر السابق، قسم «التحريف عند حشوية العامة»، ص ١٥٩ ـ ١٩٣.
٧. المصدر السابق.

تكون معرفة القرآن الكريم منحصرة فيهمﷺ.[١]

مع العلم أنّ هذا الرأي لا يتبنّاه الفيض ولا غيره؛ لأنّ معرفة القرآن لها مرحلتان: نهائية وظاهرية، فالمرحلة الكاملة والنهائية للقرآن تختص بأئمة أهل البيتﷺ.

٦. الرؤية غير العلمية لقضية سحر النبيﷺ

يرى الذهبي أنّ ما روي في صحيح البخاري في سحر النبيﷺ ذات واقع خارجي، معتبراً أنّ رأي بعض مفسّري الشيعة بالنسبة إلى مخالفة ذلك لعصمة النبيﷺ المسلّمة أمراً خاطئاً، ثم قال: إنّ الرواية موافقة لقول جمهور أهل السنّة،[٢] في حين أنّ هذه الرواية لا يمكن أن تكون صحيحة، بل هي موضوعة.[٣]

إنّ نسبة السحر إلى رسول اللهﷺ بدأت عندما اتّهم المشركون النبيﷺ بالسحر، وهذا ما نقله القرآن الكريم، حيث قال: **﴿وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَّسْحُورًا﴾**،[٤] فاذا كانت الرواية صحيحة فهذا يعني أنّ قول المشركين كان صحيحاً أيضاً، وهذه الآية تبيّن رأي المشركين وأنّهم كانوا يذمّون المسلمين باتباعهم النبي، وأنّه كان ضالاً.[٥] فكيف يتناغم الذهبي مع هؤلاء في ذلك؟

٧. الرؤية غير العلمية لبعض تفاسير الشيعة

يرى الذهبي أنّ منهج تفسير القرآن الصحيح هو التفسير بالرأي الممدوح فقط، وهو مختص بأهل السنّة، أمّا بقيّة المناهج فهي مناهج منحرفة، ومن هنا فهو لا يدّقق كثيراً في الخصائص التفسيرية للمفسّرين.

فهو يعتقد ـ على سبيل المثال ـ أنّ السيد المرتضى كان من المعتزلة فيقول: أمالي

---

١. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١٣٤.
٢. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١٣٤.
٣. مجمع البيان، ج١، ص ٣٣٤، ذيل الآية ١٠٢ البقرة.
٤. الفرقان، ٨
٥. الميزان، ج١٥، ص.

الشريف المرتضى.... مؤلف هذا الكتاب هو أبو القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد.... وهو أخو الشريف الرضي وشيخ الشيعة ورئيسهم في العراق، وكان مع تشيّعه معتزلياً مُبالغاً في اعتزاله.[1]

فلم يستطع الذهبي أن يفرّق بين أفكار الشيعة والمعتزلة، فهو يعتقد أنّ الإمامية قد تأثّرت بأفكار المعتزلة، وقال في موضع آخر: «تأثّر الإمامية الإثنى عشرية بآراء المعتزلة»،[2] علماً بأنّ أفكار الشيعة والمعتزلة متشابهة في بعض الموارد من حيث اهتمامهم بمنزلة العقل في المعارف الدينية، وفي نفس الوقت هناك تفاوت كبير جداً بين اعتقاد الشيعة والمعتزلة بالنسبة للإعتقاد بالائمة المعصومين عليهم السلام وأخذ المعارف والمباحث الكلامية عن طريقهم عليهم السلام، فالسيد المرتضى من أعلام الشيعة ولا يمكن اعتباره من المعتزلة؛ لأنّ المعتزلة يذهبون إلى بعض الإعتقادات التي لا يذهب إليها السيد المرتضى من قبيل: تفويض الأمر، اختصاص الشفاعة بأهل الطاعة، وكون الإيمان حقيقة قلبية. وقد زلّ الذهبي في التعريف بتفاسير الشيعة الإماميّة، والظاهر أنّه لم يستطيع أن يفهمها بصورة كاملة وصحيحة، فقد ذكر في البداية ثلاثة عشر تفسيراً للشيعة[3] تشمل تفسير الإمام الحسن العسكري، تفسير القمي، التبيان للشيخ الطوسي، مجمع البيان، تفسير الصافي، الأصفى، البرهان، مرآة الأنوار، تفسير محمد مرتضى الحسيني، تفسير القرآن للسيد عبد الله، بيان السعادة وآلاء الرحمن للبلاغي، وقد اكتفى بالتعريف ببعض هذه التفاسير وليس جميعها، وهذا الأمر لا يعطي تحليل جامع وشامل عن تفاسير الشيعة.

وبسبب الإعتقاد غير الصحيح والمواقف المسبقة عند الذهبي بالنسبة إلى الشيعة فقد تكلّم بدون مسؤولية حول تلك تفاسير.

---

١. الذهبي، التفسير والمفسّرون، ج ١، ص ٤٠٣.
٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٥.
٣. المصدر السابق، ص ٤٢.

قال في تفسير البلاغي الذي ختم بالآية ٥٧ من سورة النساء: «والموجود منه بدار الكتب المصرية الجزء الأول، وهو كل ما كتبه المؤلف، ثم عاجلته المنية قبل إتمامه، وهو يبدأ بسورة الفاتحة، وينتهي عند قوله تعالى في آية (٥٦) من سورة النساء: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِـَٔايَـٰتِنَا... ﴾.»[١]

أمّا بالنسبة إلى باقي تفاسير الشيعة فقد زلَّ الذهبي أيضاً في التعريف بها مثل تفسير الإمام الحسن العسكري، مرآة الأنوار، الصافي ومجمع البيان،[٢] وسوف نتعرض في هذه المقالة إلى ما جاء في هذا الكتاب حول تفسير مجمع البيان ونقده.

نقد آراء الذهبي تفسير مجمع البيان

اعتبر الذهبي في بداية تعرضه في التعريف بمجمع البيان أنّ الطبرسي من كبار العلماء والمفسرين، الفقهاء الثقات، ثم نقل نص عبارته في سبب تدوين مجمع البيان فقال: «والحق أنّ تفسير الطبرسي ـ بصرف النظر عما فيه من نزعات شيعيّة وآراء اعتزالية ـ كتاب عظيم في بابه، يدل على تبحّر صاحبه في فنون مختلفة من العلم والمعرفة».[٣] ثم اعتبره من جملة مفسّري الشيعة غير المغالين في التشيع ولا متطرفاً في عقيدته ما هو شأن غالب علماء ومفسّري الشيعة.[٤]

١. الطبرسي وآيات الولاية

قام الذهبي في بداية دراستة لتفسير مجمع البيان بالتعرض لآية الولاية في هذا التفسير، حيث قال: «بما أنّ الطبرسي يعتقد بولاية علي، وأنّه خليفة النبي بلا فصل، فهو يحاول أن يثبت مذهبه بكل ما استطاع بما ورد من القرآن، فتراه يبذل مجهوداً كبيراً لاستخلاص وجوب إمامة علي من خلال الآية الخامسة من سورة المائدة،[٥] فنراه

---

١. المصدر السابق، ص ٤٣. ٢. المصدر السابق، ص ٤٤. ٣. المصدر السابق، ص ١٠٤.
٤. المصدر السابق، ص ١٠٥.
٥. ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾.

يستفيد من كل شيء من اللغة لإثبات ادعائه، فقد حاول الطبرسي أن يبيّن سبب نزول الآية بالاستعانة ببعض الروايات، ومن جملتها «تصدّق علي بخاتمه»؛ ليثبت ذلك المطلب.

ثم ذكر الذهبي عبارة الطبرسي في نقل الرواية المذكورة ثم قال في نهاية كلامه: ولا شك أن هذه المحاولة فاشلة، فإنّ حديث تصدّق علي بخاتمه في الصلاة ـ وهو محور الكلام ـ حديث موضوع لا أصل له، وقد تكفّل العلّامة ابن تيمية بالردّ على هذه الدعوى في كتاب منهاج السنّة.[1]

والملاحظ أنّ الطبرسي استفاد من مقدمات كثيرة لإثبات إمامة علي عليه السلام بلا فصل بعد النبي صلى الله عليه وآله، ومن جملتها ما ورد في اللغة في معنى كلمة «الولي»، ثم أشار بعد ذلك إلى كلام الصحابة والتابعين المعروفين بأنّ سبب نزول الآية كان في أمير المؤمنين عليه السلام، وهناك مصادر كثيرة عند أهل السنّة ذكرت ذلك، كما ورد في التفاسير الروائية عندهم أيضاً،[2] وهذا ما شهد به الكثير من الصحابة والتابعين.[3]

كما أشار المرحوم الطبرسي إلى عدد من رواة الحديث المذكور لكي يتأمل الذهبي ـ وأمثال الذهبي، من الذين يعتبرون أقوال الصحابة حجّة ـ قليلاً قبل الحكم على تلك الرواية المذكورة بالوضع، بل أنّ الطبرسي أسند تلك الرواية إلى كلام مجاهد والسدي

---

١. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١٠٩.

٢. الرواية المذكورة وردت في المصادر التالية: تفسير الطبري، تفسير الفخر الرازي، تفسير الدر المنثور للسيوطى تفسير الخازن، النيشابوري، الثعلبي، ابن كثير، الآلوسي، فتح القدير، تفسير المنير وبعض الكتب مثل: ذخائر العقبى للطبري، ص ٨٨؛ أسباب النزول، الواحدي، ص ١٤٨؛ الباب المنقول، السيوطي، ص ٩٠؛ الكافي الشاف، ابن حجر العسقلاني، ص ٥٦؛ كنز العمال، ج ٢، ص ٣٩١؛ الغدير، ج ٢، ص ٧١.

٣. رواة الرواية المذكورة هم: ابن عباس، أبو ذر الغفاري، جابر بن عبد الله الأنصاري، عبد الله بن سلام، سلمة بن كميل، انس بن مالك، عتبة بن حكيم، مجاهد، عطاء و... السيد شرف الدين، المراجعات، ص ١٥٥.

وعطاء وهم من كبار رواة الحديث، فإذا كانت الرواية المذكورة ـ طبقاً لزعم الذهبي ـ موضوعة فهل يمكن أنّ يقال بأنّ جميع رواة المصادر التي ذكرت هذه الرواية وخصوصاً المصادر الروائية الكثيرة لأهل السنّة من الوضّاعين الكذّابة، وأنّ الذهبي وأمثاله يؤكدون على صحة المصادر الروائية لأهل السنّة.

قال الذهبي[1] لدى تعرّضه لذيل الآية ٣٣ من سورة الأحزاب: ﴿...إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾: ولما كان الطبرسي يدين بعصمة الأئمة فإنّه يسعى بكل جدّية أن يقصر أهل البيت على النبي ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين.

وبعد أن ذكر الذهبي كلام الطبرسي، قال: فأنت ترى أنّ الطبرسي يحاول من خلال هذا الجدل العنيف أن يثبت عصمة الأئمة، وهي عقيدة باطلة وتحكّم في كتاب الله، ومثل هذا الفهم يعتبر من التفسير بالرأي وتحميل العقائد على الآيات.[2]

وكل من دقّق في كلام الطبرسي سوف يكتشف أنّ هذا العالم استطاع اثبات رأيه بالاستفادة من المعاني اللغوية في لفظ «البيت»، ونقل الأقوال، وذكر كلام الصحابة والتابعين، وروايات العامة والخاصة ودراسة ألفاظ الآية، قال: عندما نزلت آية التطهير قام النبي بجمع أصحاب الكساء، وقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي وعترتي»، والروايات في هذا المجال من العامة والخاصة كثيرة.[3]

ثم استفاد الطبرسي من المباحث الأدبية الموجودة في الآية، وأثبت من خلالها أنّ الآية مختصة بأفراد معيّنين وذلك بالإستفادة من كلمة «إنّما». والسؤال هو لماذا لم يذكر الذهبي عبارات الطبرسي في الاستناد بكلام الصحابة والتابعين، وذكر سبب النزول وكيفية الإستدلال بالآية بصورة كاملة؟ ثمّ يعتبر ذلك تحكّماً وتفسيراً بالرأي.

---

١. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١١٠.
٢. المصدر السابق.
٣. مجمع البيان، ج٨ ص ١٥٧، ذيل الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

٢. الطبرسي والتفاسير الرمزية

كما سبق أنْ ذكرنا إنّ الذهبي لم ينظر إلى مسألة البطن نظرة علمية فاعتبر التفسير الباطني من مختصّات الشيعة لإثبات عقيدتهم في الإمامة.

فالطبرسي بالرغم من اهتمامه بظاهر الآيات المتبادرة إلى الذهن إلّا أنّه أحياناً يذكر المعاني الباطنية، أي أنّه يذكر التفسير الرمزي الذي تقول به الشيعة، وهو وإن كان ناقلاً لأقوالهم إلّا أنّه يرتضيها ولا يرد عليها، بل ذكر بعض المؤيّدات من عنده في إثباتها،[1] ثم ذكر مثالاً على ذلك في الآية ٣٥ من سورة النور: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ...﴾، وقد أشكل الذهبي على المرحوم الطبرسي في تفسير عبارة ﴿...نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ...﴾، حين أشار الطبرسي في ذيل هذه الآية إلى بعض الروايات وكلام الصحابة، فقال: المقصود من نور على نور، نبي من نسب نبي، والمصباح النبي. ومعنى ﴿...لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ...﴾ مكة...

والمقصود من «المشكاة»: هم أهل البيت عليهم السلام طبقاً لرواية الإمام الرضا عليه السلام الذي قال: «نحن المشكاة». وقال الامام الباقر عليه السلام أيضاً في معنى ﴿...كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ...﴾: «نور العلم في صدر النبي». أما «زجاجة» فهي صدر علي، صار علم النبي صلى الله عليه وآله إلى صدر علي. والمقصود من ﴿...نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ...﴾ إمام مؤيّد بنور العلم والحكمة؛ أئمة من آل محمد من نسب آدم حتى ظهور القائم، فهؤلاء الأوصياء الذين لا تخلو الأرض منهم أبداً، ثمّ قال الطبرسي في نهاية تفسير الآية ـ: إنّ الشجرة المباركة المذكورة في الآية هي دوحة التقى والرضوان وعترة الهدى والإيمان، شجرة أصلها النبوة، وفرعها الإمامة، وأغصانها التنزيل، وأوراقها التأويل، وخدمها جبريل وميكائيل.[2]

---

١. الذهبي، التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١٤١.

٢. مجمع البيان، ج ٧، ص ٢٢٦.

وقد عدّ الذهبي العبارة السابقة التي نقلها الطبرسي في تفسير الآية من التفسير الباطني، فهي أبعد من الظاهر؛ لأنّه طبّق النور والشجرة على الأئمة المعصومين عليهم السلام. ولو تأمل الذهبي قليلاً ـ كما أشار إلى ذلك بعبارته السابقة ـ فسوف يرى أنّ الطبرسي قد اتبع نفس منهجه واسلوبه في الآيات الأُخرى، فهو يبدأ بالمباحث اللغوية والأدبية ثم يقوم بتفسير الآية.

قال في تبيين معنى «المشكاة»: المشكاة: هي الكوّة في الحائط، يوضع عليها زجاجة، ثم يكون المصباح خلف تلك الزجاجة. والمقصود من الشجرة المباركة هي شجرة الزيتون، لأنّ فيها أنواع المنافع. ثم بيّن تشبيه نور الله بالمشكاة، وذكر الأقوال ومصداق الآية المذكورة آخذاً بنظر الاعتبار أقوال المفسرين.[١] فكل مفسّر يمكنه التعرّض إلى هذه الأقوال طبقاً لمبانيه وأصوله في التفسير، فإذا اعتبر الذهبي أنّ ما ذكره الطبرسي من التفسير الباطني فإنّه لا ينعكس على هذا التفسير، لأنّ بعض المفسّرين ذكروا مثل هذه المصاديق في تفسير الآيات لكي يكون لمفهوم الآية معاني واسعة.

فالتفسير الباطني الذي ذكره الطبرسي ليس إلّا ذكر مصاديق في تفسير الآية، وقد ذكر الطبرسي هذه المصاديق بالاستناد إلى الروايات المأثورة وأقوال المفسّرين الكبار، وهذه المصاديق لا تتنافى مع ظاهر الآية طبقاً لإسلوب أخذ البطن من الآيات بعد الغاء الخصوصية في كل آية فيتخذ من ذلك مفهوماً كلّياً عاماً يمكن تطبيقة على مصاديق كثيرة، وهذا ما قام به العلّامة الطباطبائي أيضاً حيث قال: في بعض الروايات عبارة الآية تنطبق على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأئمة أهل البيت عليهم السلام، فهذه أيضاً من موارد التطبيق وليس التفسير. ودليل ذلك هو اختلاف الروايات في التطبيق المذكور، فقد ورد في بعض الروايات أنّ «المشكاة» هي قلب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وفي بعض آخر: نور العلم في صدر النبي صلى الله عليه وآله وسلم.[٢] وقد طبّق السيوطي عبارة: ﴿...زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ...﴾ على قلب ابراهيم، حيث قال: إنّه لا يهودي ولا نصراني.[٣]

---

١. المصدر السابق. ٢. الميزان، ج ١٥، ص١٤٢.

٣. الدر المنثور، ج٦، ص ٢٠٠، ذيل الآية ٣٥ من سورة النور.

وقد استفاد العلّامة الطباطبائي من هذا المنهج في التفسير فذكر مصاديق الآية استناداً إلى بعض الروايات، كما أنّ الطبرسي بيّن مثل هذه الموارد في تفسير الآية. ومن الطبيعي فإنّ النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام من أفضل مصاديق الآية، وإلّا فإنّ الآية عامة ويمكن أن يكون لها مصاديق أُخرى.[١]

وطبقاً لرؤية الذهبي غير العلمية بالنسبة إلى روايات الشيعة، واعتبار رواياتهم غير صحيحة، وأنّ الطبرسي يعتمد في تفسيره على هذه الروايات الموضوعة،[٢] لم يذكر دليلاً واحداً على وضع هذه الروايات، والظاهر أنّ كل رواية لا تنسجم مع أفكاره وآراءه فهي موضوعة في نظره، كما هو الحال في غالب الروايات المأثورة في روايات الولاية.

ومن هذا المنطلق فإنّ تفسير الآية المذكورة هو بيان المصداق، فإذا كان هذا التفسير باطنياً، فإنّ دليله الحديث النبوي الذي يقول ما من آية في القرآن إلّا ولها ظهر وبطن.... وعندما سئل الإمام الباقر عليه السلام عن معنى الرواية المذكورة قال: « ظهره تفسيره، وبطنه تأويله».[٣] وعلى هذا الأساس فإنّ للقرآن بطن وهو الذي يشير إلى نفس التأويل في الآيات، وهو غالباً ما يصدق على الآيات المتشابهة. والطبرسي ليس كالباطنية الذين يفسّرون الآية دون أيّ ضابطة، بل هو يذكر كل ما يتلاءم مع مفهوم الآية.

٣. الطبرسي وروايات التفسير

يعتقد الذهبي أنّ الطبرسي اعتمد على روايات غير صحيحة، وأنّه جانب الطريقة الصحيحة؛ لأنّه اعتمد على روايات موضوعة وترك الروايات الصحيحة. فالذهبي يعتقد أنّ الطبرسي لم يكن صادقاً في وصفه لكتابه بأنّه سوف يكون حجّة للمحدثين،[٤] مع أنّه ذكر الأحاديث الموضوعة، ونسبها إلى النبي وأهل البيت كما جاء في فضائل

---

١. الميزان، ج ١٥، ص ١٤١. ٢. التفسير والمفسّرون، ج ٢، ص ١٤١.
٣. محمد الصفار، بصائر الدرجات، ص ١٩٥.
٤. مجمع البيان، ج ١، ص ٧٧: «وهو بحمد الله للأديب عمدة... وللمحدث حجّة».

السور، وهذه الروايات وإن نسبت إلى أُبي وغيره ولكنّها موضوعة باتفاق أهل العلم.[١]

ثم ذكر بعض هذه الروايات فقال: إنّ الطبرسي ذكر بعض الروايات في تفسير الآية: ﴿...إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾،[٢] وأنّ المقصود من «المنذر» هو النبي، و«الهادي» هو علي، وكذلك أورد الطبرسي بعض الروايات في ذيل قوله تعالى: ﴿...قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ... ﴾[٣] بأنّ المقصود من المودة هي مودة علي وفاطمة وأولادها.[٤] وقد كرّر الذهبي هذا الأمر في نقده ودراسته للتفاسير، ومن جملة ذلك قوله في تفسير الصافي: إنّ همة الفيض كانت في نقل الروايات الموضوعة، وأنّ كتابه مملوء بمثل هذه الروايات، قال: «وفي اعتقادي أنّ هذه الروايات لا تعدو أن تكون مكذوبة كالروايات المنسوبة إلى أُبي وابن عباس في فضائل السورة، وليس بغريب أن يذكر صاحبنا مثل هذه الروايات المكذوبة في تفسيره».[٥]

وكل محقّق منصف عندما ينظر إلى تفسير الطبرسي سوف يدرك بأنّه بعد بيان معاني الآيات والمباحث اللغوية والأدبية، وتفسير الآيات بالآيات الأُخرى، يقوم بنقل الروايات بطريقة مستدلة؛ لأنّ الطبرسي يعلم جيداً بأنّه ليس كل رواية صحيحة، ولذلك فهو يبادر إلى ذكر الروايات بعد دراستها سنداً ومتناً. خصوصاً في الآيات الاعتقادية التي يختلف فيها الشيعة مع السنّة بدراية كاملة لكي يقنع بها الخصم. ومن هنا فلم يستطع الذهبي اثبات وضع تلك الروايات.

وإذا أراد أن يثبت وضعها فعليه بدراسة السند والمتن، وأمّا ضوابط الحديث فكلا الفريقين ذكروا معايير خاصة لمعرفة الحديث الصحيح من غير الصحيح، فقدماء محدثي الشيعة مثل: الكليني، الصدوق، الطوسي لهم معاييرهم في الحكم على

---

١. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١٣٧. ٢. الرعد، ٧.
٣. الشورى، ٢٣. ٤. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١٣٨ و ١٣٩.
٥. المصدر السابق، ج ٢، ص ١٨٥.

الحديث بالصحة، وهي وجود قرائن الحجّية والصحة في الرواية. أمّا متأخّري الشيعة فمعيار الصحة عندهم هو اتصال السند، العدالة وإمامية الرواة، وكذلك ذكروا للحديث الموثّق والحسن ملاك خاص، وتفصيل ذلك في كتب الحديث.[١] فلمعيار الصحة وعدم الصحة عند المحدثين موازين خاصة،[٢] فإذا ما حكم محدثوا الشيعة بوضع بعض الروايات عند أهل السنّة فإنّما يكون ذلك طبقاً لمعاييرهم، فمثلاً إذا ضعّف أحد الرواة في كتب الرجال لأهل السنّة مثل ميزان الإعتدال فعلى الذهبي أن يذكر سبب وضع الروايات بصراحة، فإن كانت روايات فضائل القرآن غير صحيحة فما هو السبب في ذلك؟ فهل أنّ محتواها غير منسجم مع الروايات المعتبرة والمتواترة، أو أنّها لا تنسجم مع متن الآيات، أو أنّ رواتها من الوضّاعين والمذمومين؟

فمن الطبيعي أن يحكم الذهبي على الروايات بالوضع؛ لأنها تخالف مذهبه خصوصاً في الروايات الاعتقادية، وهذا المنهج غير صحيح، فلعل مذهب الذهبي لا يقوم على أساس عقلي ونقلي متين، فكما أنّ الذهبي يعطي لنفسه حق الاستدلال بروايات خاصة وردت في تفاسير أهل السنّة، وكذلك بأقوال الصحابة لتدعيم مذهبه فكذلك الطبرسي له الحق أيضاً بأن يدعم اعتقاداته، كالاعتقاد بولاية أمير المؤمنين عليه السلام بروايات وأقوال الصحابة والتابعين، فإذا كان هذا المنهج غير صحيح، أي الاعتماد على روايات وأقوال الصحابة والتابعين في المباحث الاعتقادية، فعلى الذهبي أن يعمّم ذلك على مفسّري أهل السنّة كالطبري والسيوطي ويخطّىء مناهجهم.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ الطبرسي قد اتبع منهجاً خاصاً في اعتماد الروايات، فهو يذكر أولاً الروايات المعتبرة والتي غالباً ما تكون مورد قبول الفريقين، ثم يؤيّدها

---

١. المامقاني، **مقباس الهداية**، ج١، ص ١٣٩؛ **الرعاية في علم الدراية**، الشهيد الثاني، ص ٧٧؛ **علم الدراية تطبيقي**، الكاتي، ص ٤٧.

٢. صبحي الصالح، **علم الحديث ومصطلحه**، ص ١١؛ السيوطي، **تدريب الراوي**، ج١، ص٦٣؛ مؤدب، **علم الدراية تطبيقي**، ص ٥٢.

بأقوال الصحابة والتابعين، والمثال الذي ذكره الذهبي لدى الإشكال على الطبرسي في ذيل الآية: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[1] من جملة ذلك، فقد ذكر الطبرسي في البداية بعض الأقوال التي لا تؤيّد مذهبه، في حين أنّ الذهبي لم يذكر هذه الأقوال واكتفى بنقل القول الذي يمكن أن يكون مؤيّداً لمذهب الطبرسي فقط، بحيث يظهر أنّ الطبرسي لم يذكر إلّا هذا القول فقط في ذيل الآية.

ولبيان منهج الطبرسي ننقل أقواله في خصوص هذه الآية[2]:

ألف) إنّ المقصود من المنذر والهاد هو النبي ﷺ، وعبارة هاد عطف على منذر.

ب) المنذر: هو النبي، والهاد: الله سبحانه وتعالى.

ج) المنذر: النبي، والهاد: الأنبياء عليهم السلام.

د) المنذر: النبي، والهاد: هو الداعي إلى الحق.

هـ) المقصود من المنذر: النبي، والهاد: علي عليه السلام.

ونظراً إلى هذه الأقوال يتبيّن أنّ الطبرسي ذكر الأقوال في الآية أولاً ثم أسند كل واحد منها إلى الصحابة والتابعين، وأسند القول الأخير الذي هو مورد إشكال الذهبي إلى ابن عباس مستدلاً بأحد مصادر السنّة فقال: إنّ الحاكم الحسكاني بيّن بالسند المذكور أنّ النبي ﷺ أخذ بيد علي عليه السلام فألزمها بصدره، ثم قال له: «إنّما أنت منذر».[3] فكيف لم يشر الذهبي إلى هذه الدقة في نقل الأقوال حتى في الاستناد إلى كلام الحاكم الحسكاني؟ فقد أشار الطبرسي في البداية إلى عدد من الأقوال، مع العلم أنّه كان يرى أحد تلك الأقوال، بل إنّه في نهاية نقل تلك الآراء، ذكر كلام الحسكاني ولم يذكر صحة القول الأخير، ولم ينقد الأقوال الأُخرى، بحيث يُفهم من ذلك صحة الأقوال الأُخرى في تفسير الآية أيضاً، فهو يعتقد أنّ الآية يمكن أن تكون ذات مصاديق متعددة، أحدها أنّ علياً عليه السلام هو الهادي.

---

١. الرعد، ٧.
٢. مجمع البيان، ج٥، ص ٤٢٧، ذيل الآية ٧ من سورة الرعد.
٣. المصدر السابق.

أوَ ليس هذا المنهج ـ منهج الطبرسي ـ هو الصحيح والمقبول عندما يقوم بعرض جميع الأقوال والروايات في مورد الآية، أو منهج الذهبي غير العلمي الذي جعل الطبرسي هدفاً لهجومه دون الالتفات إلى سياق كلامه ثم اعتباره مفسّراً خاطئاً؟ كذلك أشكل الذهبي على الطبرسي بأنّه أورد بعض الروايات غير الصحيحة ـ طبقاً لرأي الذهبي ـ في الآية ﴿...قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ...﴾،[1] وعندما نراجع ما ذكره العلّامة الطبرسي يتبيّن أنّه قام بذكر الأقوال في معنى الآية، أحدها أنّ المقصود من أُولي القربى هو محبّة أقربائه وعترته، حيث قام الطبرسي بذكر عدّة أدلة من الروايات المعروفة وأقوال الصحابة والتابعين من جملتهم سعيد بن جبير (من التابعين المعروفين) بأنّ المقصود هو محبة أهل البيت عليهم السلام، وأيدها برواية الحاكم الحسكاني من مصادر أهل السنّة، ثم ختم ذلك برواية أُخرى من كتاب شواهد التنزيل[2] تؤيد المطلب نفسه وإن كانت مرفوعة، وبما أنّها لم تكن الرواية الوحيدة في بابها، بل مؤيّدة بروايات أُخرى يمكن حينئذٍ اعتبارها رواية صحيحة.

ومن العجيب أنّ الذهبي يعتبر هذه الرواية من الروايات الغريبة، لكن بما أنّها مؤيّدة بروايات أُخرى فلا يمكن اعتبارها من الروايات الغريبة، وحتى لو كانت غريبة فإنّ الطبرسي قد دعمها بروايات معتبرة أخرى، بالإضافة إلى نقل أقوال الصحابة والتابعين. ومن الغريب ايضاً أنّ الذهبي لم يذكر إلّا تلك الرواية المرفوعة فقط، وكأن الطبرسي لم يكن له دليل إلّا هذه الرواية في الآية، ثم إنّ الإستدلال بروايات وأقوال الصحابة، وبالخصوص المقصود من مودة ذوي القربى وبيان مصاديق ذلك لا ينحصر في تفاسير الشيعة فقط، بل يوجد ذلك في تفاسير أهل السنّة أيضاً، فإن لم تصح هذه الروايات والأقوال فهذا ينعكس على تفاسير أهل السنّة أيضاً مثل: جامع البيان، الدر المنثور والكشاف،[3] وهذا ما لم يلتزم به الذهبي.

---

١. الشورى، ٢٣. ٢. مجمع البيان، ج٩، ص ٤٣، ذيل الآية ٢٣ من سورة الشورى.
٣. الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص ٢١٩، ذيل الآية ٢٠٣ الشورى؛ الدر المنثور، ج٧، ص ٣٤٨.

٤. الطبرسي والمهدوية

يعتقد الذهبي أنّ الطبرسي قد تأثّر بعقيدة المهدي، وهي في نظره عقيدة غير صحيحة، قال في هذا الشأن[١]: «فنجده {الطبرسي} عند تفسيره لقوله تعالى: «ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ...»[٢] يذكر الأقوال الواردة في المعنى المراد بالغيب، وينقل في جملة ما ينقل من الأقوال أنّ ابن مسعود وجماعة من الصحابة فسّروا الغيب بما غاب علمه عن العباد.

ثم يقول: وهذا أولى لعمومه، ويدخل فيه ما رواه أصحابنا من زمان غيبة المهدي ووقت خروجه».[٣]

إنّ الإعتقاد بالمهدوية الذي أشار اليه العلّامة الطبرسي من جملة اعتقادات الإمامية المستندة إلى الروايات والأدلة العقلية، وبعض تلك الروايات من مصادر أهل السنّة الروائية،[٤] والمصادر الروائية للإمامية.[٥]

قام الطبرسي في البداية بذكر الأقوال في معنى الغيب، وأسند كل قول من تلك الأقوال إلى الصحابة والتابعين، ومن جملة تلك الأقوال هو أنّ معنى الغيب هو ما غاب علمه عن العباد، ثم عدّ هذا القول أتم وأكمل من بقية الأقوال الأُخرى؛ لأنّه أكثر انسجاماً مع عموم الآية، ثم اعتبر الطبرسي أنّ أحد أمثلة هذه الآية ينطبق على اعتقاد الإمامية بغيبة إمام الزمان وخروجه وقيامه، ومثل هذا التحليل لمصداق الآية إلى جنب المعاني والمصاديق الأُخرى للغيب ليس غير صحيح فحسب، بل يعتبر دليلاً على تبحّر وتتبع المفسّر، حيث إنّه عرّف الغيب أولاً ثم ذكر أمثلة محسوسة. فهذا التفسير

---

١. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١١١. ٢. البقرة، ٣.
٣. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص١١١؛ مجمع البيان، ج١، ص ١٢١.
٤. الصافي الكلبايكاني، منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر.
٥. المجلسي، بحار الانوار، ج ٥١، ص ٥٢؛ الري شهري، منتخب ميزان الحكمة، ص٣٠.

يستند لبعض الروايات الواردة عن طريق المصادر الروائية للشيعة،[١] هدفها توسيع معنى الغيب ليشمل الإمام الغائبعليه السلام.

٥ . الطبرسي والإعتقاد بعصمة الأئمةعليهم السلام

أشكل الذهبي على اعتقاد الطبرسي بعصمة أهل البيتعليهم السلام، وكذلك استدلاله على ذلك.

وطبقاً لما ذكره الذهبي فإنّ الطبرسي كان يجادل لإثبات عقيدته في عصمة الأئمة، و أنّ هذا الجدال نابع من الهوى النفسي ليحمل مذهبه على الآية الشريفة، يقول: ولمّا كان الطبرسي يدين بعصمة الأئمة، فإنّا نراه عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿...إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ...﴾ يحاول محاولة جدية أن يقصر أهل البيتعليهم السلام على النبيصلى الله عليه وآله وعلي وفاطمة والحسن والحسين، ليصل من وراء ذلك إلى أنّ الأئمة معصومون من جميع القبائح... وهي عقيدة فاسدة.... ولا شك أنّ هذا تحكّم في كلام الله تعالى دفعه إليه الهوى، وحمله عليه تأثير المذهب.[٢]

إنّ استدلال الطبرسي بآية التطهير[٣] لإثبات عصمة أهل البيت الذي يعتبرها الذهبي جدل وتحكّم هو استدلال قوي ومتين؛ لأنّ الطبرسي بحث أولاً معنى أهل البيت من ناحية اللغة وأقوال الصحابة والتابعين حيث يقول: الأمة متّفقة على أنّ أهل البيت هم أهل بيت النبي.[٤] ثم ذكر بعض الأقوال في المراد من أهل البيت، ومن جملتها قول عكرمة الذي يذهب إلى أنّ المراد من أهل البيت زوجات النبيصلى الله عليه وآله، ثم استدلّ الطبرسي بكلام أبو سعيد الخدري، أنس بن مالك، واثلة بن أسقع، عائشه وأم سلمة، فإنّ كل هؤلاء يرون بأنّ المقصود من الآية هم: النبيصلى الله عليه وآله، علي، فاطمة، الحسن والحسينعليهم السلام.[٥] ثم ذكر بعض الروايات من تفسير الثعلبي وعلماء السنّة الآخرين الذين يذهبون إلى نفس

---

١. نور الثقلين، ج ١، ص ٣١. ٢. التفسير والمفسّرون، ج ٢، ص ١١٠.
٣. ﴿...إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ الأحزاب، ٣٣.
٤. مجمع البيان، ج ٨ ص ١٥٦. ٥. المصدر السابق.

هذا الرأي، وبعد ذلك قال: «والروايات في هذا كثيرة من طريق العامة والخاصة».[١]

والظاهر أنّ هذه العبارة أغضبت الذهبي، فإنّه يرى أنّ منهج واسلوب الطبرسي جدلي نابع من التعصب، فلو كان الذهبي يتمتّع بقليل من الإنصاف لرأى أنّ الطبرسي اعتمد أقوال الصحابة والتابعين وروايات أهل السنّة في الإستدلال على عصمة أهل البيت عليهم السلام، خلافاً للكثير من مفسّري الشيعة الذين اعتمدوا الدليل العقلي وروايات الإمامية في استدلالهم على العصمة معرضين عن مصادر أهل السنّة.[٢]

وكان من المناسب أن يطالع الذهبي تفسير الدر المنثور وشواهد التنزيل قبل أن يشكل على صاحب مجمع البيان، فكان عليه أن يخطّئ مصادر أهل السنّة أولاً، أو يتأمل أكثر في الموضوع، لعلّه يرجع عن اصدار مثل هذه الأحكام في حق الطبرسي الذي ينظر إليه المفسّرون وكثير من علماء أهل السنّة نظرة احترام، وقد مدح الذهبي الطبرسي في موضع آخر، فقال: أفلا ترى معي أنّ هذا التفسير يجمع بين حسن الترتيب وجمال التهذيب ودقة التعليل وقوة الحجّة، وأظن أنّك معي أيضاً في أنّ الطبرسي وإن دافع عن عقيدته ونافح عنها لم يغل غلو غيره...[٣] والحق أنّ تفسير الطبرسي ـ بصرف النظر عمّا فيه من نزعات شيعية وآراء اعتزالية ـ كتاب عظيم في بابه، يدل على تبحّر صاحبه في فنون مختلفة من العلم والمعرفة.[٤]

٦. الطبرسي والإسرائيليات

يعتقد الذهبي أنّ التفاسير يجب أن تبتعد عن الإسرائيلات؛ ولذلك أشكل على الطبرسي بأنّه ينقل الإسرائيلات بكثرة، وهناك بعض النصوص ينقلها دون نقد، يقول:

---

١. المصدر السابق، ص ١٥٧.

٢. الدر المنثور، ج ٦، ص ٦٠٤، ذيل الآية؛ شواهد التنزيل، ج ٢، ص ٢٥؛ تفسير الطبري، ج ١٠، ص ٢٩٧ ذيل الآية.

٣. التفسير والمفسّرون، ج ٢، ص ١٤٤.

٤. المصدر السابق، ص ١٠٥.

«وكثيراً ما يروي الطبرسي في تفسيره الروايات الإسرائيلية معزوّة إلى قائلها، ونلاحظ عليه أنّه يذكرها بدون أن يعّقب عليها»،[1] ثم ذكر مثالاً في ذيل الآية ٢١ من سورة ص حول استغفار داوودﷺ فأشار إلى بعض الموارد من قضاء داوود وزواجه من زوجة أوريا.[2]

لقد امتنع كبار المفسّرين عن ذكر الإسرائيليات، وإذا ما ذكروا هذه الأحاديث فمن جهة نقل الأقوال في الاية ثم نقدها، وقد اعترض الذهبي اعتراضاً شديداً على نقلها، وكان عليه أن يعمّم غضبه على جميع التفاسير التي استخدمت هذا المنهج وخصوصاً التفاسير التي لها الريادة في هذه الأمور، مثل تفسير الطبري وتفسير الدر المنثور ليخرجها من الاعتبار، فإذا ما وجدت بعض المطالب الإسرائيلية في مجمع البيان فهي ليست كثيرة ومصاديقها محدودة.

فقد تعرض الطبرسي في المثال المذكور لنقل الأقوال في الآية الشريفة: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَٰلِكَ...﴾،[3] وفي مقام بيان علة الاستغفار أورد بعض المطالب طبقاً لأسلوبه في التوسع في الأقوال من أجل تبيين معنى الآية، فهو ليس في مقام اثبات الذنب على داوودﷺ اطلاقاً، بل هو كغيره من مفسّري الإمامية يذهب إلى الإعتقاد بعصمة الأنبياء، وكما بيّن ذلك مفسّرو الشيعة بأنّ استغفار داوود إمّا من أجل ترك الأولى، أي العجلة في القضاء،[4] أو أنّ خطأه كخطأ آدم في الجنة في ظرف الامتثال وليس في مقام التكليف والتشريع حتى يتعارض مع عصمته.[5] وعندما نقل الطبرسي بعض هذه الأقوال قام بتكذيبها، لكن الذهبي لم يلتفت إلى ذلك، قال الطبرسي: «وأمّا ما ذكره في القصة أنّ داوود.... ممّا لا شبهة في فساده».[6]

---

١. المصدر السابق، ص ١٣٩.
٢. المصدر السابق؛ مجمع البيان، ج٨ ص ٣٥٣، ذيل الآية ٢١ إلى ٢٥ من سورة ص.
٣. ص، ٢٥.
٤. مكارم، تفسير نمونه، ج ١٩، ص ٢٥٧، ذيل الآية.
٥. الطباطبائي، الميزان، ج١٧، ص ٢٠٣، ذيل الآية.
٦. مجمع البيان، ج٨ ص ٣٥٤.

٧. الطبرسي والآراء الاعتزالية

عدّ الذهبي الطبرسي في عداد المعتزلة، رغم أنّه لا يميل إلى أفكارهم في مسألة كيفية الشفاعة وحقيقة الإيمان،[١] حيث إنّه يرى أنّ الشفاعة جائزة للمطيعين والعاصين، وفي حقيقة الإيمان يرى أنّه بالإضافة إلى فعل الطاعة فإن معرفة الله ورسوله ضرورية بالنسبة إلى الأعمال الدينية، ولكن في بعض الموارد من قبيل رؤية الله سبحانه فهو يعتقد بعدم جواز الرؤية البصرية لله سبحانه وتعالى، وأنّ مثل هذه الرؤية لا تقع في الآخرة كما ذهب إلى ذلك المعتزلة، وقد ذكر الذهبي بالتفصيل رأي الطبرسي في تفسير الآيات من سورة القيامة: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ۝إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾،[٢] وأنّه بعد نقل الأقوال كيف اتبع كبار العلماء أمثال السيد المرتضى، حيث حمل الرؤية على رؤية الثواب والنعم الأُخروية.[٣]

إنّ الاعتقاد بعدم الرؤية البصرية لله سبحانه وتعالى التي يعتقد بها الإمامية ومن ضمنهم الطبرسي اعتقاد قوي ومتين. وقد ذكر الطبرسي وكبار علماء الإمامية أدلة كثيرة على ذلك، فطبقاً لرأيهم أنّ الرؤية تستلزم جسمانية الله تعالى، ولازم ذلك الإشارة إليه في حين أنّ الله سبحانه وتعالى منزه عن الإشارة، بالإضافة إلى أن لفظ «نظر» لا تعطي معنى الرؤية في اللغة إلّا إذا تعلّقت بالعين، أمّا إذا تعلّقت بالقلب فتعطي معنى المعرفة.[٤]

مضافاً إلى أنّ الرؤية البصرية لا تتلائم مع بعض الآيات، مثل قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ...﴾.[٥] وعلى كل حال إذا تمسّك الذهبي بعقيدة الرؤية فعليه أن يلتزم بلوازم هذه العقيدة، وقول الطبرسي لا يعدّ دليلاً على اعتزاليته، والسيد

---

١. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١٣٥ و١٣٦. ٢. القيامة، ٢٢، ٢٣.
٣. مجمع البيان، ج١٠، ص ٦٠٣، ذيل الآية ٢٣ من سورة القيامة.
٤. المصدر السابق، ص ٦١٠. ٥. الأنعام، ١٠٣.

المرتضى الذي يذكره الطبرسي هو من كبار علماء الإمامية، وقد أخطأ الذهبي في اعتبار السيد المرتضى من جملة المعتزلة، ثم ذكر أنّ السيد المرتضى كان يحاول إثبات: أنّ أُصول المعتزلة مأخوذة من كلام أمير المؤمنين عليه السلام.[1]

ثم إنّ الذهبي يرىٰ تأثّر الإمامية بآراء المعتزلة، وأنّ الفكر الشيعي مأخوذ من متكلّمي المعتزلة وليس أصيلاً، في حين أنّ أفكار المعتزلة تختلف عن الإمامية في موارد متعددة،[2] وإذا ما تشابه الفكران فمن حيث استنادهم إلى الدليل العقلي في أغلب الموارد، والشيعة في موارد كثيرة يستدلون بالدليل العقلي علاوة على اعتماد هم أقوال المعصومين عليهم السلام الذين أخذوا ذلك عن طريق رسول الله صلى الله عليه وآله. فقد اختار الأشاعرة الجبر في أفعال العباد، والمعتزلة اختاروا عقيدة التفويض، أمّا الامامية فقد ذهبت إلى نظرية الأمر بين الأمرين التي أخذوها عن الأئمة المعصومين عليهم السلام،[3] وهي مستندة إلى رواية الإمام الصادق عليه السلام الذي يقول: «لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين».[4]

---

١. الذهبي، **التفسير والمفسّرون**، ج ٢، ص ٢٦.

٢. الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج ١، ص ٤٣؛ السبحاني، **الملل والنحل**، ج ١، ص ١٠٩.

٣. علي الرباني، **جبر واختيار**، ص ٢٧٧.

٤. **الكافي**، ج ١، ص ٢٢٤؛ الصدوق، **التوحيد**، الباب ٥٩، الحديث ٨



مصادر البحث

١. أسباب النزول، الواحدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢ هـ
٢. بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٣هـ
٣. بصائر الدرجات، محمد الصفار، ١٣٨١ هـ
٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، المكتبة العلمية، ١٣٩٢هـ
٥. التوحيد، الصدوق، أبو جعفر، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٧٥ش.
٦. تفسير نمونه، ناصر مكارم الشيرازي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٧٦ش.
٧. التفسير والمفسّرون، محمد حسين الذهبي، بدون تاريخ و مكان الطبع.
٨ التفسير والمفسّرون، محمد هادي معرفة، منشورات الرضوية، ١٤١٨هـ
٩. جامع البيان، محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ
١٠. جبر واختيار، علي رباني، تحقيق سيد الشهداء، قم، ١٣٦٨ش.
١١. درس‌نامه روش‌هاى وگرايش‌هاى تفسيرى، محمد علي رضائي، المركز العالمي، ١٣٨٢ ش.
١٢. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ
١٣. الرعاية في علم الدراية، زين الدين ـ الشهيد الثاني، مكتبة آية الله النجفي، قم، ١٤٠٨ هـ
١٤. روش‌هاى تفسير قرآن، السيد رضا مؤدب، اشراق، جامعة قم، ١٣٨٠ ش.
١٥. سلامة القرآن عن التحريف، فتح الله المحمدي، المشعر، ١٤٢٤ هـ
١٦. شواهد التنزيل لقواعد التفصيل، طهران، الإرشاد، ١٤١١هـ
١٧. صيانة القرآن عن التحريف، محمد هادي معرفة، دار القرآن، قم ١٤١٠ هـ
١٨. علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح، المكتبة الحيدرية، قم، ١٤١٧هـ
١٩. علم الدراية تطبيقى، سيد رضا مؤدب، المركز العالمي، ١٣٨٢ ش.
٢٠. الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، عبد الحسين أحمد الأميني، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٧٢ش.
٢١. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، حسام الدين هندي، الرسالة، بيروت ١٤٠٥ هـ
٢٢. الكافي في الأصول، محمد بن يعقوب الكليني، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٨ ش.

٢٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمر الزمخشري، نشر البلاغة، قم، ١٤١٣هـ
٢٤. لباب النقول في أسباب النزول، جلال الدين السيوطي، دار إحياء التراث، بيروت، [بی تا].
٢٥. مباني وروش‌هاى تفسير قرآن، عميد زنجاني، طهران، الإرشاد، ١٣٧٣ش.
٢٦. الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٨هـ
٢٧. مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل الحسن الطبرسي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٨هـ
٢٨. مجلة مقالات وبررسيها، كلية الإلهيات جامعة طهران، العدد ٧٤، شتاء ١٣٨٢ هـ
٢٩. مفاتيح الغيب، محمد فخر الدين الرازي، دار الكتاب، بيروت، قم، ١٤١١هـ
٣٠. مقباس الهداية في علم الدراية، عبد الله المامقاني، آل البيت، قم، ١٤١١هـ
٣١. منتخب ميزان الحكمة، محمد الري شهري، دار الحديث، قم ١٤٢٢هـ
٣٢. منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر، لطف الله الكلبايكاني، مكتبة أهل البيت، ١٤٢١هـ
٣٣. الملل والنحل، جعفر السبحاني، مركز مديرية الحوزة العلمية، قم، ١٤٠٨هـ
٣٤. الملل والنحل، أحمد الشهرستاني، دار المعرفة، بيروت.
٣٥. نور الثقلين، عبد علي بن جمعة الحويزي، الحكمة، قم، ١٣٧٣.

وقفه مع الدكتور الذهبي
في كتابه «التفسير و المفسرون»

السيد عبدالكريم الحيدري

تعرّض الدكتور الذهبي فـي كـتابه \التـفسير و \المـفسّرون إلى جملة مـن عـقائد الشـيعة الإمامية التي أساء فهمها و لم يوفَّق إلى عرضـها بشكلها الواقعي، و من جملتها: مسألة التقية، حيث صوّرها تصويراً خاطئاً، فأحببنا أن نقف عند هذه المسألة لنثبت أنّها من المسائل التي أقرّها القرآن الكريم و الشريعة المقدّسة، بل هي من الأمور الفطرية التي يلجأ إليها كل انسان عاقل في ظروف الخطر. و هي فقهياً خاضعة للأحكام الخمسة بل قد تكون محرَّمة في بعض الظروف.

لقد عانى الشيعة الإمامية أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام عـلى مـرّ التـاريخ ظـروفاً قـاسية ألجأتهم إلى تطبيق هذا الحكم الشرعي فأصبحوا معروفين بالتقية، لا سيّما من قِبل الحكـام الظالمين، وقد شوَّه الظالمون صورة التقية في أعين الناس ليشوّهوا من خلال ذلك صـورة مذهب أهل البيت عليهم السلام، و ممّا يؤسف له أنّ الدكتور الذهبي قد ابتعد عـن المـنهج العـلمي فـي عرضه لهذه المسألة.

نبذة عن الدكتور الذهبي

الاسم: محمدحسين الذهبي

الولادة: ولد في جمهورية مـصر العـربية فـي مـحافظة كـفر الشـيخ سـنة ١٣٣٤ هـ ق/١٩١٥م.

دراسته: بدأ بحفظ القرآن الكريم في قريته، ثم درس في مدينة دسوق، ثم في معهد الإسكندرية الديني، ثم في كليّة الشـريعة حـيث حـصل عـلى التـربتة العـالمية سـنة

١٣٥٨هق، وكان ترتيبه الأول، ثم حصل على الدكتوراه من كـليّة أُصـول الديـن، سـنة ١٣٦٦ هق في علوم القرآن و الحديث.

المناصب التي شغلها: عُيّن أول أمره خطيباً و إماماً بمساجد الأوقاف، ثـم مـدرّساً بمعهد القاهرة الديني، ثم أُستاذاً بكليّة أُصول الدين بالأزهر.

عيّن أميناً عاماً مساعداً لمجمع البحوث الإسلامية، ثم عميداً لكلّية أُصول الديـن، ثم أميناً عاماً لمجمع البحوث الإسلامية، ثم وزيراً للأوقاف. وكان قـد شـغل مـنصب رئيس قسم الشريعة في كلّية الحقوق العراقية «سابقاً».

وفاته: اختطف و قتل في شهر رجب عام ١٣٩٧ هق ١٩٧٧م، وقد اختلفت الأقوال في سبب اختطافه و اغتياله. وقدقيل: إنّ السبب هو أن تذهب و تختفي معالم السرقات التي كانت بيديه وثائقها منذ كان وزيراً للأوقاف.

مؤلفاته: له العديد من الكتب و المقالات، فمن جملة كتبه:

١. مقدمة في علم التفسير.

٢. مقدمة في علوم القرآن.

٣. مقدمة في علوم الحديث.

٤. مشكلات الدعوة و الدعاة.

٥. أثر إقامة الحدود في استقرار المجتمع.

٦. الإسرائيليات في التفسير و الحديث.

٧. الأحوال الشخصية: دراسة مقارنة بين أهل السنة و الشيعة الجعفرية.

٨. الإسلام و أهل الذمة.

٩. نور اليقين من هدي خاتم المرسلين.

١٠. الاتجاهات المنحرفة في التفسير، و هو الكتاب الذي ذكر في مقدمته أنّ تلميذه الدكتور رمزي نعناعة قد سرقه منه أيام كان مشرفاً على رسالته الجامعية ثم طبعه باسمه

بعد أن غيّر عنوانه إلى «بدع التفسير».

١١. التفسير و المفسّرون: و هو أهم كتبه و أشهرها، حيث صار مصدراً للتدريس في كثير من الجامعات، و لأهمية هذا الكتاب فقد قام باختصاره ثلاثة من الباحثين تحت عنوان المختصر المصون من كتاب التفسير و المفسّرون.[1]

و لأهيمة الكتاب تعرّضنا في هذه المقالة لبعض الأخطاء الجسيمة التي وقع فيها المؤلف عندما عرض عقائد الشيعة الإمامية الإثني عشرية فأحببنا الإشارة إلى بعضها بشكل موجز و سريع.

وله مجموعة من المقالات في مجلة «الوعي الإسلامي» و مجلة «المعارج».

نقد: و قد وجدنا رسالتين للماجستير تعرضتا لنقد الذهبي في كتابه التفسير و المفسّرون: الأولى للدكتور برومند من كلّية الإلهيات في جامعة طهران، والثانية للباحث محمد حسن المددي الموسوي من جامعة فردوسي في مشهد.

الذهبي و عقائد الشيعة الإمامية «التقية نموذجاً»

بعد هذه النبذة الموجزة و السريعة عن الدكتور الذهبي، نقف قليلاً عند نقطة مهمّة أكدّ عليها الذهبي في كتابه التفسير والمفسّرون عند تعرضه لعقائد الشيعة، حيث قال:

«أشهر تعاليم الإمامية الإثني عشرية:

١. العصمة ٢. المهدية ٣. الرجعة ٤. التقية

....وأمّا التقية: فمعناها المداراة و المصانعة، و هي مبدأ أساسي عندهم و جزء من الدين يكتمونه عن الناس، فهي نظام سرّي يسيرون على تعالميه، فيدعون في الخفاء لإمامهم المختفي، ويظهرون الطاعة لمن بيده الأمر، فإذا قويت شوكتهم أعلنوها ثورة مسلّحة في وجه الدولة القائمة الظالمة».

---

١. اعتمدنا في ترجمة الدكتور الذهبي على: الف) المستدرك على تتمة الأعلام للزركلي، ص ٢٤٠؛ ب) اتمام الأعلام للزركلي، ص ٢٣١.

و هنا نقف عند جملة من الأُمور:

لم يذكر الدكتور الذهبي المصدر الذي اعتمد عليه في بيان أشهر تعاليم الإمامية الإثني عشرية.

من الواضح لمن يراجع كتب العقائد عند الإمامية فإنّه سيجد أنّ أشهر عقائد الإمامية لا تنحصر بهذه الأربعة، وهذا يدل على أنّه ربّما يريد بها الأُمور التي انفردت بها الإمامية وخالفت أهل السنّة فيها.

مسألتا(التقية) و(المهدية) ليستا من مختصّات الإمامية كما سنبيّن فيما يخص(التقية) من بحثنا هذا.

لقد صوّر التقية علي أنّها «نظام سرّي» هدفه انتهاز فرصة ضعف الدولة للثورة عليها والقيام ضدها، ممّا يصورها و كأنّها حركة هدّامة، فيجعل المسلمين يتعاملون بحذر شديد مع الشيعة الإمامية ويخافونهم.

لا ندري عند ما قال بأنّ الإمامية من خلال التقية عندما تقوى شوكتهم يقومون في وجه الدولة القائمة الظالمة؛ ما هو المانع من القيام أمام دولة ظالمة؟

إلّا أن يقول لنا: بأنّ الإسلام قد فرض على المسلمين القبول بالحاكم و لو كان ظالماً، وهذا مالا نقبله عقلاً وشرعاً، وهذه آيات القرآن الكريم و الأحاديث تذم الظالمين و الركون إليهم ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ...﴾،[1] وإذا كان الشيعة لا يقلبون بالظلم فهذا من مفاخرهم، ثم الشيعة لم يكونوا عبر التاريخ يسعون إلى السلطة و إنّما رفضوا الظلم.

لم يذكر أدلةً على ادعاءاته الكثيرة و اكتفي بالقول عن الإمامية بأنّهم «يستدلون على كل ما يقولون و يعتقدون بأدلة كثيرة غير أنّها لا تسلم لهم و لا تثبت مدّعا هم، ونحن نمسك عنها و عن ردّها خوف الإطالة»،[2] و هذا كلام غير مسؤول و لاعلمي، فكيف

---

١. هود، ١١٣.
٢. الذهبي، التفسير و المفسّرون، ج٢، ص٩.

يجوز سرد الشبهات والإدعاءات ثم ترك الإشارة إلى الأدلة و مناقشتها خوف الإطالة؟!

نعم، ذكر دليلاً واحداً يخص التقية و هو «الظن» بقوله:

«و نحن لا نظّن أنّ الأئمة كانوا يلجأون إلى هذه التقية... والظن لا يغني من الحق شيئاً».[1]

ثم إنّه وحاول أن يصوّر الشيعة الإمامية بأنّها حركة باطنية تخفي حقيقتها لا سيّما إذا عاشوا مع السنّة فقال:

«فإن عاشوا وسط السنيين فباطنهم لأنفسهم و ظاهرهم التقية»، و اكتفى بهذا من غير توضيح و لا دليل.[2]

والحقيقة أنّ الباطن لا يعلمه إلّا الله تعالي، ونحن مأمورون بالظاهر، و لئن أخفى بعض الشيعة عن بعض إخوانهم السنّة بعض معتقداتهم فإنّ ذلك إنّما لأجل أنّ إخوانهم لا يتحمّلون هذه المخالفة، ولم تسع صدورهم أن تفسح مجالاً للدفاع عنها والاستدلال عليها، فدفعوا ثمناً باهضاً بسبب ذلك.

وقد خلط بين الفرق الباطنية التي تخفي كتبها و عقائدها وبين الشيعة الإمامية الذين أثروا المكتبة الإسلامية بكتبهم التي تبيّن عقائدهم.

نصّ غريب

يؤسفني أن أنقل ما ذكره الدكتور الذهبي في كتابه و هو يتحدث عن عقائد الإمامية فجاء بهذا النص الغريب حيث يقول: «و قبل أن أخلص من هذه العجالة أسوق لك كلمةأنقلها بنصّها عن أبي المظفر الإسفراييني في كتابه التبصير في الدين قال: واعلم أنّ الزيدية و الإمامية منهم، يكفّر بعضهم بعضاً و العداوة بينهم قائمة دائمة، و الكيسانية يعدّون في الإمامية متفقون على تكفير الصحابة، و يدّعون أنّ القرآن قد غيّر عمّا كان، و وقع فيه الزيادة و النقصان من قِبل الصحابة، ويزعمون أنّه قد كان فيه النص على إمامة

---

١. المصدر السابق، ص٢٣. ٢. المصدر السابق.

علي فأسقطه الصحابة منه، و يزعمون أنّه لا اعتماد على القرآن الآن و لا علي شيء من الأخبار المروية عن المصطفى ﷺ، ويزعمون أنّه لا اعتماد على الشريعة التي في أيدي المسلمين، و ينتظرون إماماً يسمّونه «المهدي» يخرج و يعلمهم الشريعة، و ليسوا على شيء من الدين، وليس مقصودهم من هذا الكلام تحقيق الكلام في الإمامة ولكن مقصودهم إسقاط كلفة تكليف الشريعة عن أنفسهم حتى يتوسعوا في استحلال المحرمّات الشرعية، و يعتذروا عند العوام بما يعدّونه من تحريف الشريعة و تغيّر القرآن من عند الصحابة، و لا مزيد على هذا النوع من الكفر، إذ لا بقاء فيه على شيء من الدين»،[١] اشتمل هذا النص الغريب على اتهامات خطيرة اُلخصّها في هذه النقاط:

١. الزيدية و الإمامية يكفّر بعضهم بعضاً.

٢. أنّهم متفقون على تكفير الصحابة.

٣. أنّهم يدّعون وقوع الزيادة و النقصان في القرآن الكريم.

٤. وأنّهم يزعمون أنّ الصحابة أسقطوا من القرآن الكريم النص على إمامة علي عليه السلام.

٥. لا يعتمدون على شيء من الأخبار المروية عن المصطفى ﷺ.

٦. لا يعتمدون على الشريعة التي في أيدي الناس.

٧. ينتظرون إماماً يسمّونه «المهدي».

٨. ليسوا علي شيء من الدين.

٩. أسقطوا عن أنفسهم كلفة تكليف الشريعة ليتوسعوا في استحلال المحرّمات الشرعية.

والجواب و المناقشة لهذة الدعاوى الخطيرة يستلزم كتاباً موسعاً يخرجنا عن حدود هذه المقالة، و لهذا كنت أتردّد حتى في التعليق على هذا النص الغريب، وأن اكتفي بالأسف و الأسى على هذه الأقلام غير المسؤولة كيف تخدم أعداء الإسلام من

---

١. المصدر السابق، ص١٠.

خلال تمزيق الأُمة الإسلامية العظمية، و تشويه صورة أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام بجملة من الإفتراءات، ولكن سأُشير في عجل الى بعض النقاط أداءً لواجبنا في الدفاع عن الحق:

١. لم يعتمد الذهبي في نقله لهذا النص(و ما اشتمل عليه) على مصادر الشيعة الإمامية، كما يقتضيه منهج البحث العلمي.

٢. التكفير لم يكن يوماً من الأيام شعاراً لشيعة أهل البيت عليهم السلام، بل هو شعار شرذمة مزّقت الأُمة الإسلامية و أذاقتها الويلات و المصائب و لا تزال، و خير شاهد على ذلك ما يجري في العراق من قتل الأبرياء بعد تكفير هم و هذا الفكر (التكفيري) بعيد عن روح الإسلام العظيم و عن فكر أهل البيت عليهم السلام الذين رفعوا شعار «اذهبوا فأنتم الطلقاء»، و قال الشاعر في حق أهل البيت عليهم السلام:

ملكنا فكان العفو منّا سجية — فلمّا ملكتم سال بالدم أبطحُ

فحسبكم هذا التفاوت بيننا — وكلُّ إناء بالذي فيه ينضحُ

فأسسوا أسُس الرحمة و المودة بين أبناء الأُمة الإسلامية.

٣. يعتبر القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع، فقد اعتنى به الشيعة الإمامية أيّما عناية، وعقيدتهم بسلامته من التحريف قد امتلأت بها الكتب و المدوّنات، ويشهد تاريخهم بذلك، وقد دافعوا عن أنفسهم تجاه هذه التهمة الظالمة بما لا مزيد عليه من التأليفات.

٤. وأمّا احترامهم لصحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم المخلصين الذين بذلوا أنفسهم و أموالهم في سبيل إعلاء كلمة الحق فمن الواضحات، يشهد لهم زيارتهم لقبورهم و الدعاء لهم، وهذه المسألة مذكورة في كتبهم، ولكن هذا لا يعني أنّ جميع الصحابة بلا استثناء عدول منزَّهون عن الذنوب و المعاصي و الأخطاء، و القرآن الكريم و السنّة الشريفة قد شهدا بهذه الحقيقة، و قد أشبعت هذه المسألة بحثاً لأهمّيتها وخطورتها.

وخلاصة القول أنّ احترامنا للصحابة لا يمنع من مناقشة أفعال بعضهم على ضوء

القرآن الكريم و السنّة الشريفة و التاريخ و العقل السليم.

٥. و أمّا «أنّهم لا يعتمدون على شيء من الأخبار»، فشيعة أهل البيت عليهم السلام هم أول من حافظ على الأخبار ودوّنها حيث كان المنع من تدوين الحديث!! و هم يفتخرون بأنّهم حملوا راية السنّة و تدوينها والدفاع عنها ولم يحرّفوها أو يمنعوا منها، و هذه كتب الحديث الشريف قد حفظت ذلك التراث العظيم، فالكافي لوحده يضم أكثر ممّا حوته الصحاح الستّة...كل ذلك لأنّهم باشروا تدوين السنّة الشريفة في زمن النبي صلى الله عليه وآله، وكتاب علي عليه السلام أفضل شاهد على ذلك. و بهذا التراث استغنوا عن الرأي و القياس.

٦. و أمّا «أنّهم لا يعتمدون على الشريعة» فلا أدري أين هذا في كتبهم الفقهية أم الكلامية أم الأخلاقية؟!

و أذا أردنا أن نوجّه كلامه جهة يمكن قبولها فنقول:

لعلّه يقصد أنّ بين الشيعة من لم يلتزم بالشريعة، فإذا كان هذا مراده فإنّ هذه المشكلة موجودة بين أبناء الأُمة الإسلامية على اختلاف مذاهبها، وليس الذنب على الإسلام إذا لم يلتزم المسلم بشريعته، وهذا يدعونا الى التكاتف و التآزر في سبيل تطبيق الشريعة السمحاء و التزام جميع المسلمين بها و مواجهة الغزو الثقافي الذي يهدد أبناء الأُمة الإسلامية...على أنّنا نجد بعد انتصار الثورة الإسلامية المباركة في ايران اتجاهاً عاماً نحو الإسلام و تطبيق الشريعة، و صحوة إسلامية عالمية، بل وجدنا إقبالاً كبيراً علي الإسلام و محاولة التعرّف على فكر أهل البيت عليهم السلام الذين يمثّلون روح الإسلام المحمّدي الأصيل.

٧. و من الظلم الفادح أن يوصف أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام بأنّهم(ليسوا على شيء من الدين)، وقد قدّموا أنفس ما عندهم في سبيل الدين اقتداءً بإمامهم أميرالمؤمنين عليه السلام شهيد المحراب و ابنه الإمام الحسين عليه السلام شهيد كربلاء.

٨. وأمّا المهدي فقد سمّاه جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله و لم يسمّوه هم، و قد تعلّموا من

النبي ﷺ و الأئمة عليهم السلام أهمية انتظار المهدي و التمهيد لظهوره، و مسألة المهدي من الأمور المتفق عليها بين المسلمين و من مفاخر الإسلام الذي أمر بالعدل و القسط و وعد بأن يسودا في الأرض على يد الإمام المهدي بعد أن ملئت ظلماً و جوراً ﴿...لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾.[1]

و أختم هذه المناقشة السريعة بالأسف و الأسى على هذه الكلمات التي سطرها الذهبي في كتابه، وأختم بالقول «إنا لله و إنا إليه راجعون»، وأرجع إلى أصل البحث حول التقية.

تأكيد الذهبي على مسألة التقية

وعند ماكان يستعرض أهم كتب التفسير عند الإمامية الإثني عشرية كان يتوقّف لينقل مقتطفات ترتبط بهذه العقائد التي ذكرها و من جملتها مسألة(التقية)، ونحن نشير الى بعضها حيث يقول الذهبي:

تفسير الحسن العسكري:

التقية: و هو يعترف بها و يدين بها...[2]

مجمع البيان لعلوم القرآن للطبرسي:

التقية: ولمّا كان الطبرسي يقول بمبدأ التقية، فإنّا نجده يستطرد الى الكلام فيها و يؤيّد مذهبه عند ما فسّر قوله تعالى في الآية ٢٨ من سورة آل عمران...

الصافي في تفسير القرآن الكريم لملّا محسن الكاشي:

التقية: و لما كان ملّا محسن يقول بالتقية و يراها ضرورة من ضروريات قيام مذهبه وصون أصحابه من الاضطهاد، فإنّا نراه يفيض فيها عند ما تكلم عن قوله تعالى في الآية ٢٨ سورة آل عمران.[3]

---

١. التوبه، ٣٣. ٢. المصدر السابق، ج٢، ص٩٦.
٣. المصدر السابق، ج٢، ص١٧٤.

تفسير القرآن للسيد عبدالله العلوي

التقية: ولتأثر المؤلف بعقيدته في التقية نجده عند تفسيره لقوله تعالى في الآية(۲۸) من سورة آل عمران...[1]

كل هذا يظهر حساسية الدكتور الذهبي من «التقية» و محاولته لإظهارها و كأنّها أمر ابتدعه الإمامية و ليس له أساس في الدين الإسلامي.

وهذا ما جعلنا نقف قليلاً عند هذه المسألة، علاوة علي هذا، فإنّنا وجدنا أنّ هذه الأقلام بتشويهها للحقائق صارت سبباً لزرع الأحقاد بين ابناء الأُمة الإسلامية الواحدة ممّا ينذر بوقوع فتنة لا تحمد عقباها و لا تخدم إلّا أعداء الإسلام، لاسيّما وأنّ كتابه هذا مصدر معتمد في كثير من الجامعات.

التقريب بين المذاهب ضرورة حياتية

لقد التفت كبار العلماء من الفريقين منذ زمن بعيد إلى مسألة التقريب بين أبناء الأمة الإسلامية الواحدة حتى تجسّد في إنشاء دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة برعاية شيوخ في الأزهر كالشيخ محمود شلتوت و ببركة جهود المرجع الكبير المرحوم السيد البروجردي ﷺ، ثم في زماننا المعاصر و بعد انتصار الثورة الإسلامية المباركة في ايران أكّد الإمام الخميني ﷺ على هذه المسألة و أفشل بذلك مخططات الأعداء في الداخل و الخارج، و على نفس النهج سار سماحة السيد القائد الخامنئي ـ حفظه الله تعالى ـ و ببركته تمّ تأسيس «المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية» و لا أجدني بحاجة إلى بيان أهمية التقريب فإنّها في زماننا من الأُمور الواضحة لا سيّما أمام الهجمة الشرسة التي يقوم بها الاستكبار العالمي ضد المسلمين في مشارق الأرض و مغاربها، فالتقارب أُمنية كل المسلمين الواعين، و كنّا نرجو و نأمل

---

۱. المصدر السابق، ج۲، ص۱۹۰.

من مثل الدكتور الذهبي ممّن يتحمّلون مسؤولية كبيرة من خلال مناصبهم العلمية و الرسمية أن يهتموا بما يهتمّ به المسلمون، و أن يحفظوا الصف الإسلامي و لا أقل من أن يكونوا منصفين في كتاباتهم، ولكن عجبنا لا ينتهي كيف يقدم هذا الأُستاذ على تشويه صورة أُمة كبيرة من المسلمين و قد عاش قريباً منهم و لم يكن «في عقيدتي» صعباً عليه أن يستقرىء عقائد الإمامية لا سيّما عند ماكان رئيس قسم الشريعة في كلية الحقوق العراقية، و الشيعة الإمامية في العراق يمثّلون أكثرية هذا البلد العريق.

إنّ مثل هذه الكتابات غير المسؤولة من شأنها أن تزرع أحقاداً بين أبناء الأُمة الإسلامية الواحدة في وقت هي في أمس الحاجة إلى التقارب و التعاضد.

بعد هذه المقدمة الموجزة دعنا ندخل في توضيح هذه العقيدة من مصادر الشيعة أنفسهم، فهم أصحابها الذين حملوا رايتها واستعملوها، فلماذا نسأل خصومهم عنها كما يفعل الكثيرون ممّن كتبوا عن الشيعة «مع شديد الأسف»؟.

وكما فعله الذهبي نفسه عندما نقل رواية من الكافي استناداً إلى مصدر «الوشيعة في نقد عقائد الشيعة»، وكان الأحرى به أن يرجع إلى نفس المصدر الشيعي لو كان منصفاً.[١] و سنجد بوضوح أنّ التقية ليست من مختصات الشيعة الإمامية.

التقية من تعاليم القرآن الكريم

إن أحد التعاليم القرآنية التي أشار إليها القرآن الكريم هي مسألة كتمان المسلم لعقيدته إذا داهمه خطر على نفسه أو عرضه أو ماله لو أظهر عقيدته، قال تعالي: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِالْإِيمَٰنِ...﴾،[٢] و هي ترتبط بقصة عمار بن ياسر عندما اضطر إلى إظهار كلمة الكفر بعد أن قتلوا أباه ياسراً و أُمه سمية، و ذلك للخلاص و النجاة من أيدي الكفار بشرط أن يبقى قلبه عامراً بالإيمان مشحوناً

---

١. المصدر النفسه، ص ٤٠.   ٢. النحل، ١٠٦.

بالإعتقاد الصحيح. ولنستعرض سريعاً بعض أقوال المفسّرين في هذه الآية:

قال الطبرسي: قد نزلت الآية في جماعة أُكرهوا على الكفر، و هم عمار و أبوه ياسر و أمّه سمية، و قُتل الأبوان لأنّهما لم يُظهرا الكفر و لم ينالا من النبي، و أعطاهم عمار ما أرادوا منه فأطلقوه، ثم أخبر عمار بذلك رسول الله، و انتشر خبره بين المسلمين، فقال قوم: كفر عمّار، فقال الرسولﷺ: «كلاّ! إنّ عماراً مليء إيماناً من قرنه إلى قدمه، و اختلط الإيمان بلحمه»، و في ذلك نزلت الآية السابقة، و كان عمار يبكي فجعل رسول اللهﷺ يمسح عينيه و يقول: «إن عادوا لك فعد لهم بما قلت».[١]

١. و قال الزمخشري: روي أنّ أُناساً من أهل مكة فُتنوا فارتدوا عن الإسلام بعد دخولهم فيه، و كان فيهم من أُكره و أجرى كلمة الكفر على لسانه و هو معتقد للإيمان، منهم عمار بن ياسر و أبواه ياسر و سمية، و صهيب و بلال و خباب.

أمّا عمار فأعطاهم ما أرادوا مكرهاً.[٢]

٢. و قال القرطبي: قال الحسن: التقية جائزة للإنسان إلى يوم القيامة، ثم قال: أجمع أهل العلم على أنّ من أُكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل أنّه لا إثم عليه إن كفر و قلبه مطمئن بالإيمان، و لا تبين منه زوجته و لا يحكم عليه بالكفر. هذا قول مالك و الكوفيين والشافعي.[٣]

أكتفي بهذه النماذج، و يمكن للباحث مراجعة بقية التفاسير ليتضح أنّ التقية ليست مختصة بالإمامية و لا من ابداعاتها، بل هي من مبادىء القرآن الكريم.

ويمكن الرجوع أيضاً إلى ما قاله المفسّرون في ذيل قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ

---

١. مجمع البيان، الطبرسي، ج٣، ص٣٨٨.

٢. الكشاف عن حقائق التنزيل، الزمشخري، ص٤٣٠.

٣. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج٤، ص٥٧.

ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَـٰةً وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾.[1] و كذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ مِن رَّبِّكُمْ وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾[2] و كانت عاقبة أمره أن: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴾.[3] و ما كان ذلك إلاّ لأنه بتقيته استطاع أن ينجي نبيّ الله مـن المـوت: ﴿...قَالَ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ ﴾.[4]

هل التقية مختصة بالمسلم أمام الكافر

إنّ مورد هذه الآيات و إن كان هو اتقاء المسلم من الكافر، ولكن الملاك «و هو حفظ النفس و المال و العرض في الظروف الحساسة و الخطيرة» لا يختص بالكفار، فلو تعرض المسلم لخطر مماثل من قبل المسلمين الذين يخالفونه في الرأي جرى في المقام حكم التقية لوحدة العلة و الملاك، وقد صرّح بهذا لفيف من العلماء منهم الفخر الرازي عند تفسيره لقوله تعالى ﴿...إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَـٰةً... ﴾[5] حيث قال: ظاهر الآية على أنّ التقية إنما تحلّ مع الكفار الغالبين، إلّا أنّ مذهب الشافعي ﷺ أنّ الحالة بين المسلمين إذا شاكلت الحالة بين المسلمين و الكافرين حلّت التقية محاماةً عن النفس.

و قال: التقية جائزة لصون النفس، و هل هي جائزة لصون المال؟ يحتمل أن يحكم فيها بالجواز لقوله ﷺ: «حرمة مال المسلم كحرمة دمه»، وقوله ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد».[6]

---

١. آل‌عمران، ٢٨. ٢. غافر، ٢٨. ٣. غافر، ٤٥.
٤. القصص، ٢٠. ٥. آل عمران، ٢٨.
٦. مفاتيح الغيب، الرازي، ج٨ ص١٣.

والعقل أيضاً

إنّ جواز التقية لا يحظى بالدليل النقلي من الآيات و الروايات فحسب، بل هي قضية يدعمها العقل السليم و الفطرة السلمية و لا تختص بالمسلم، فكل إنسان إذا تعرضت حياته للخطر نتيجة إظهار عقيدته و عدم تحمّل الآخرين لها فإنّه بحكم العقل الذي أوجب عليه حفظ نفسه سيضطر إلى إخفائها.

التقية المحرّمة

ولكن التقية في بحثها الفقهي تخضع للأحكام الخمسة و قد تكون محرّمة في بعض الظروف إذا ترتب عليها مفسدة أعظم كهدم الدين و خفاء الحقيقة على الأجيال الآتية و تسلّط الأعداء على شؤون المسلمين و حرماتهم و مقدساتهم. و للإمام الخميني ﷺ كلام في المقام يقول: «تحرم التقية في بعض المحرمات و الواجبات التي تمثّل في نظر الشارع و المتشرعة مكانة بالغة، مثل هدم الكعبة و المشاهد المشرفة و الردّ على الإسلام و القرآن، و التفسير بما يضرّ المذهب و يطابق الإلحاد و غيرها من عظائم المحرمات و لا تعمّها أدلة التقية و لا الاضطرار و لا الإكراه».[1]

وممّا لاشك فيه أنّ أئمة الشيعة استشهدوا بالسيف أو السم عندما شعروا أنّ العمل بالتقية معناه زوال الدين و هلاك المذهب. و لهذا فإنّ علماء الشيعة أظهروا عقائدهم الحقّة في أشدّ الظروف و الأحوال و دفعوا لذلك ثمناً باهضاً، و لم يحدث طيلة التاريخ و لامرة واحدة أن أقدم علماء الشيعة على تأليف رسالة أو كتاب على خلاف عقائد مذهبهم بحجّة التقية.[2] و اذا كان الشيعة قد مارسوا هذا الحكم الشرعي فإنّما كان ذلك بسبب الظلم الشديد الذي تعرضوا له على مرّ التاريخ، وإنّ استعراضاً سريعاً لتاريخ الشيعة في ظلّ الأمويين و العباسيين و في عصر الخلفاء العثمانيين كفيل ببيان فداحة

---

١. أضواء على عقائد الشيعة الامامية، السبحاني، ص٤٢٣.

٢. العقيدة الإسلامية، سبحاني، ص٢٧٧.

الظلم و القتل و التشريد الذي تعرض له أتباع مدرسة أهل البيتعليهم السلام مع ما كانوا عليه من التقية، فكيف إذا لم يراعوا العمل بهذا الأصل؟ ترى هل كان يبقى من التشيّع اليوم أثر أو خبر؟!

وأساساً لابد من التنبية إلى نقطة مهمّة و هي أنّه إذا استوجبت التقية لوماً فإنّ هـذا اللوم يجب أن يوجّه إلى من تسببّها.[١] و الغريب أنّ بعض المذاهب الإسلامية قد عملت بالتقية في ظروف صعبة مرت بها من قبيل محنة القول بـ«خلق القرآن» في عصر المأمون.[٢] و هذا أبوهريرة يصرِّح قائلاً: «حفظت من رسول الله و عائين، أمّا أحدهما فبثثته في الناس، وأمّا الآخر فلو بثثته لقطع هذا البلعوم».[٣] ولكن ما مرّ به الشيعة من اتباع مدرسة أهل البيتعليهم السلام قد لا يمكن تصوره:

كتاب معاوية إلى عمّاله: روى أبوالحسن علي بن محمد بن أبي سيف المدائني في كتاب «الأحداث» قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة: «أن برئت الذمة ممّن روى شيئاً من فضل أبي تراب و أهل بيته» فقامت الخطباء في كل كورة و على كل منبر يلعنون علياً و يبرؤن منه، و يقعون فيه و في أهل بيته، و كان أشد الناس بلاءً حينئذٍ أهل الكوفة، لكثرة من بها من شيعة عليعليه السلام فقتلهم تحت كل حجر و مدر و أخافهم و قطع الأيدي و الأرجل و سمل العيون و صلبهم على جذوع النخل و طردهم و شرّ دهم عن العراق فلم يبق بها معروف منهم.[٤]

بعد هذا كلّه نقول للدكتور الذهبي: إنّ العمل بالتقية ليس وسيلة تستخدمها الحركات السرية لأجل الحصول على الحكم بل هي مبدأ اسلامي دلّت الأدلة الشرعية على جوازه، و لو راجع كتب الإمامية في هذه المسألة لعرف صورتها الحقيقية من غير

---

١. المصدر السابق، ص٢٧٨. ٢. تاريخ الطبري، ج٧، ص١٩٥ـ٢٠٦.
٣. محاسن التأويل، ج٤، ص٨٢
٤. أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، السبحاني، ص٣٩، نقلاً عن شرح نهج البلاغة، ج١١، ص٤٦.

تشويه و هذا هو المأمول من الباحث المنصف، لاسيّما من يحمل شهادة علمية كبيرة و تسنّم مناصب مهمّة و حساسة.

فإنّ الشيعة إنما كانوا يلجأون إلى التقية في عصر لم تكن لهم دولة تحميهم، و لا قدرة و لا منعة تدفع عنهم الأخطار، وأمّا في هذه الأعصار فلا مسوغ و لا مبرر للتقية إلّا في موارد خاصة.

إنّ الشيعة «كما قلنا» لم تلجأ إلى التقية إلّا بعد أن اضطرت إلى ذلك، و هو حق لا أعتقد أن يخالفنا فيه أحد ينظر إلى الأمور بعقله لا بعواطفه، و يحدّثنا التاريخ أنّ الشيعة رغم الظروف الصعبة كانوا من أكثر الناس تضحية، فكانوا مفاخر التاريخ في الوقوف أمام الظلم، و هذه مواقف رجال الشيعة مع معاوية و غيره من الحكّام الأمويين و العباسيين، فهذا حجر بن عدي و ميثم التمار و رشيد الهجري و كميل بن زياد و مئات غيرهم.[١]

بين التقية و النفاق

وقد خلط البعض بين هذا المفهوم القرآني الأصيل و بين النفاق، ومنهم الدكتور الذهبي حيث و صفها بقوله: «تقية الخداع في الأخبار والنفاق في الأحكام»، فالتقية إظهار الكفر و إبطان الايمان، أو التظاهر بالباطل و إخفاء الحق، و النفاق يقابلها مقابلة الإيمان و الكفر، فهو ضدها و خلافها؛ لأنّه إظهار الإيمان و ابطان الكفر و التظاهر بالحق و إخفاء الباطل.

و مع وجود هذا التباين الكبير بينهما فلا يجوز عدّها من فروع النفاق، و القرآن الكريم يعرّف المنافقين بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[٢] المنافقون: فهؤلاء يظهرون الايمان و يخفون الكفر.

---

١. راجع: أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، السبحاني، ص٤٢٢.
٢. المنافقون، ١.

و كيف تكون التقية من فروع النفاق و قد وردت في الشريعة و أمرت بها النصوص الكثيرة، و الله لا يأمر بالنفاق.

ولكن هذه الأساليب تحاول تشويه صورة هذا الحكم الإلهي الذي جعلوه معلماً من معالم الشيعة الإمامية رغم أنّه ليس من مختصاتهم و لا من ابتكاراتهم سوى أنّهم عملوا بهذا التكليف حيث اضطرهم الظالمون إليه فحفظوا بذلك أنفسهم.

ولنا في تاريخنا المعاصر نموذج آخر حيث إنّ المسلمين القاطنين في الإتحاد السوفيتي السابق قد لاقوا من المصائب و المحن ما لا يمكن للعقول أن تحتملها و لا أن تتصورها، فإنّ الشيوعيين و طيلة تسلطهم على المناطق الإسلامية قد أذاقوهم ألوان المحن فصادروا أموالهم و أراضيهم و مساكنهم و مساجدهم و مدارسهم و أحرقوا كتبهم و قتلوا كثيراً منهم قتلاً ذريعاً و وحشياً، فلم ينج منهم إلّا من اتقاهم بإخفاء المراسم الدينية و العمل على إقامة الصلاة في البيوت إلى أن نجّاهم الله سبحانه بانحلال تلك القوة الكافرة، فبرز المسلمون من جديد، و أخذوا يستعيدون مجدهم و كرامتهم، و هذا من ثمار التقية المشروعة.[1]

---

١. المصدر السابق، ٤٠٨.

نقد ودراسة آراء الذهبي حول مسألة الوضع في التفسير

ناصر رفيعي المحمدي

تناولنا في هذه المقالة آراء الذهبي بالنقد والدراسة في مجال الكذب في التفسير، فقد تعرّض إلى هذه المسألة في أربعة محاور، فهو يعتقد أنّ بداية الوضع في الحديث كان سنة ٤١ هـ وهذا الإدعاء غير صحيح، فهناك شواهد وقرائن متعدّدة تدل على أنّ الوضع إنّما بدأ في زمان النبي ﷺ. نعم، اتسعت هذه الظاهرة سنة ٤١ هـ فما بعد، أي في زمان حكم معاوية.

البحث الثاني الذي تناوله الذهبي هو أسباب وضع الحديث، فقد ذهب إلى أنّ الشيعة هم الذين بدأوا الوضع في الفضائل، ولم يذكر دليلاً على هذا المدعى، علماً أنّ هذا الإدعاء قد ذُكر من قِبل بعض علماء السنّة مثل ابن الجوزي، وقد تناولنا بالنقد هذه الرؤية أيضاً.

والبحث الثالث الذي تناوله الذهبي هو بيان أثر الوضع في التفسير، وقد تعرضنا إلى هذا البحث بالنقد والتحليل.

أمّا البحث الرابع والأخير فهو قيمة التفسير، فقد اعتبر التفسير بالأحاديث الموضوعة له قيمة ذاتية علمية بغض النظر عن انتسابه إلى المعصوم، وهذا الكلام غير صحيح ولا ينطبق على المباني المستنبطة من القرآن والسنّة.

المقدمة

يُعتبر التفسير بالمأثور (تفسير القرآن بالرواية) من أقدم مناهج التفسير، وقد أشار القرآن الكريم إلى أنّ النبي محمد ﷺ هو أول مفسّر ومبيّن لكلام الله حيث قال: ﴿...وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ...﴾،[1] وهذه الوظيفة تختلف عن وظيفة

---

١. النحل، ٤٤.

القراءة التي تعتبر من أوائل ما أمر الله تعالى نبيّة بها.

إنّ منهج التفسير الروائي عند الشيعة يشمل جميع روايات المعصومﷺ، قال العلّامة الطباطبائي في ذيل الآية ٤٤ من سورة النمل: «وفي الآية دلالة على حجيّة قول النبيﷺ، ويُلحق به بيان أهل بيته لحديث الثقلين المتواتر وغيره».[١]

وطبقاً لرأي علماء الشيعة فإنّ كلام الصحابة والتابعين لا يكون بمنزلة روايات المعصومينﷺ، بل يعامل معاملة كلام سائر المفسّرين، حيث يخضع للنقد والدراسة، وان كان له اعتبار خاص من حيث قربهم من عصر النزول، ومعرفتهم بلغة وثقافة العرب في ذلك الوقت.

بدأ التفسير في الاسلام بمنهج التفسير الروائي المأثور، وهو أحد المصادر المهمّة في التفسير؛ وبما أنّ طريقة تدوين وجمع الروايات لا تتشابه مع طريقة جمع القرآن فقد لجأ البعض إلى وضع الأحاديث ونسبتها إلى المعصومينﷺ لأسباب متعددة، وكانت روايات التفسير هي إحدى مجالات الوضع.

إنّ المنع الرسمي لتدوين الحديث هو في الحقيقة يعتبر أمراً بالوضع والكذب على الرسولﷺ، بالإضافة إلى وجود بعض الظروف الموضوعية المساعدة لهذه الظاهرة كتحريف الأحاديث في زمن معاوية، نشأة الفِرق الفقهية والكلامية، تشجيع الحكّام والسلاطين و... وجميع هذه العوامل أدّت إلى فتح باب الوضع على مصراعية فأصبح من الصعب تشخيص الروايات الصحيحة من غير الصحيحة، قال الإمام الصادقﷺ: «إنّ الناس أولعوا بالكذب علينا كأنّ الله افترضه عليهم لا يريد منهم غيره، وإنّي أُحدّث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، وذلك أنّهم لا يطلبون بحديثنا وبحبّنا ما عند الله وإنّما يطلبون الدنيا».[٢]

---

١. الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج١٢، ص ٢٦.
٢. الشيخ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥٣.

إنّ آفات التفسير الروائي برزت منذ عهد مبكر، فقد ذكر محمد حسين الذهبي في كتابه التفسير والمفسّرون ثلاثة آفات، هي: الوضع، الإسرائيليات وحذف الأسانيد. وقد تعرض لكلٍ من الآفات الثلاث. وقد انصبّ بحثه حول محاور الوضع في أربعة أقسام.[١] وسوف نقوم بدراسة ونقد هذه المحاور، ذاكرين آراء بعض الباحثين في هذه المسألة بصورة مجملة.

١. نشأة الوضع في التفسير

أول المباحث التي تعرّض لها الذهبي هو بيان تاريخ الوضع في الحديث، ولم يفكّك بين الوضع في الحديث والوضع في التفسير، قال: «نشأ الوضع في التفسير مع نشأته في الحديث؛ لأنّهما كانا أول الأمر مزيجاً لا يستقل أحدهما عن الآخر، فكما أنّنا نجد في الحديث، الصحيح والحسن والضعيف، وفي رواته من هو موثوق به ومن هو مشكوك فيه ومن عُرف بالوضع، نجد مثل ذلك فيما روي من التفسير».[٢]

يعتقد الذهبي أنّ بداية الوضع كان في سنة ٤١هـ بسبب الاختلافات السياسية حول الخلافة،[٣] وهذا الرأي صحيح نوعاً ما في مسألة توسّع الوضع، ولكنّه ليس بصحيح في مسألة بداية الوضع، علماً بأنّ هناك أربعة آراء في بداية هذه الحركة(الوضع) وهذه الآراء، هي:

١. بدأ الوضع في حياة رسول الله ﷺ، وهذا الرأي يلتزم به أغلب علماء الشيعة وبعض المعاصرين من علماء السنّة، مثل: أبو رية،[٤] أحمد أمين[٥] ومحمد أبو زهو.[٦]

٢. بداية الوضع كانت في النصف الثاني من خلافة عثمان، وقد ذهب إلى هذا الرأي بعض علماء السنّة مثل أكرم العمري الذي كان يعتقد بأنّ بداية الوضع في الحديث

---

١. محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسّرون، ص ٥٧. ٢. المصدر السابق، ص ١٥٨.
٣. المصدر السابق. ٤. أضواء على السنّة المحمدية، ص ٩٥.
٥. فجر الاسلام، ص ١٧. ٦. الحديث والمحدثون، ص ٤٨٠.

يرجع إلى السنوات الأخيرة من خلافة عثمان، فقد اعتبر ابن عديس أول من كذب في زمان الخليفة الثالث.[١]

٣. بدأ الوضع في الحديث بعد الخلفاء الأربعة سنة ٤١هـ: ويعتقد بهذا الرأي جمهور أهل السنّة، أي أنّ أحاديث النبي ﷺ بقيت محفوظة من أي تلاعب وتحريف طوال فترة حياة رسول الله ﷺ وزمان الخلفاء الأربعة. وقد نشأت حركة الوضع عندما تسلّط معاوية على الحكم وأصبح مطلق العنان،[٢] وكان الذهبي يعتقد بهذا الرأي.

٤. بدأت ظاهرة الوضع منذ عام ٧٠ هـ(أواخر القرن الأول الهجري)، وهذا ما ذهب اليه الدكتور فلاته، فبعد أن ذكر بقية الآراء وقام بنقدها ذهب إلى أنّ زمان الرسول ﷺ وثلثي القرن الأول كان خالياً من هذه الظاهرة، فقال: «فإني أرجّح بأن الوضع في الحديث إنّما بدأت المحاولة فيه في الثلث الأخير من القرن الأول».[٣]

إنّ العامل المشترك في الآراء الثلاثة الأخيرة هو إنكار أن يكون الوضع حدث في زمن النبي ﷺ، وأهم دليل ذكره هؤلاء هو نظرية عدالة الصحابة أي استبعاد الوضع في زمان الصحابة، بالإضافة إلى فقدان الشواهد التاريخية، وهذه النقطة لا نتعرض لها الآن تاركين بحثها إلى دراسة أُخرى،[٤] وسوف نكتفي بالإشارة إلى عدم صحة كلام الذهبي في أنّ بداية الوضع كانت في سنة ٤١ هـ؛ لأنّ هناك شواهد كثيرة تدل على أنّ بداية الوضع كانت في زمان النبي ﷺ، وسوف نكتفي بذكر مثالين على ذلك:

١. قال الإمام علي عليه السلام: «وقد كذب على رسول الله في عهده، حتى قام خطيباً فقال أيّها الناس قد كثر الكذّاب عليّ، فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوء مقعده من النار ثم كذب

---

١. أكرم العمري، بحوث في تاريخ السنّة المشرّفة، ج ٤، ص ٥.

٢. راجع: السباعي، السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٧٦؛ أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب الحديث، ص ٢٢؛ أبو الفتاح، لمحات من تاريخ السنّة وعلوم الحديث، ص ٣٦.

٣. فلاته، الوضع في الحديث، ج ١، ص ٢٠٢.

٤. انظر: ناصر رفيعي المحمدي، درسنامه وضع حديث، ص ٢٢ فما بعد.

عليه من بعده أكثر ممّا كذب عليه في زمانه». [١،٢]

٢. عن عطاء بن السائب إنّ عبد الله بن الزبير قال يوماً لأصحابه: أتدرون ما تأويل هذا الحديث: «من كذب عليّ متعمداً» قالوا: لا نعلم، قال: إنّ رجلاً عشق امرأة فأتى أهلها فلم يزوّجوه منها فلبس حلّة وأتى أهلها، وقال لهم: إنّ رسول الله ﷺ بعثني اليكم لكي أتضيّف في أيّ بيت شئت من بيوتكم، وكان ينتظر أن ينام عندهم ليتصل بتلك المرأة، فأتى رجل منهم رسول الله، فقال له: إنّ فلاناً أتانا يزعم أنّك أمرته أن يبيت في أيّ بيوتنا شاء، فقال النبي ﷺ: كذب والله. [٣]

وعلى هذا فإنّ انكار أنّ يكون بداية الوضع في زمان رسول الله ﷺ، والتأكيد على أنّ بدايته كانت في سنة ٤١ هليس أكثر من ادعاء؛ لأنّ هناك شواهد متعددة على أنّ بداية الوضع كانت في زمن النبي ﷺ، ثمّ توسّعت هذه الحركة بعد رحيل النبي ﷺ، وخاصةً في زمان معاوية عام ٤١ هـ؛ لأنّ الدواعي كانت كثيرة؛ ولذلك فإنّ كلام الذهبي حول توسّع هذه الظاهرة صحيح؛ ولكنّه أخطأ في تشخيص بداية الوضع.

٢. أسباب الوضع

أحد أهم المباحث في مجال الوضع هو معرفة العوامل والأسباب لهذه الظاهرة، إنّ أصل وقوع هذه الظاهرة هو مورد اتفاق الجميع، ولم ينكر أحد ذلك، ولكن تشخيص الأسباب والبواعث لهذه الحركة لم تتفق عليها الآراء، وكذلك في مسألة الأولوية في العوامل المؤدية إلى الوضع، فقد ذكر أحد الباحثين أنّ أحد أهم العوامل في وضع الحديث خصوصاً في مسألة فضائل أهل البيت هم الشيعة، فقد نسبوا إليهم تعصباً

---

١. المجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٢، ص ٢٢٩.

٢. من الجدير بالذكر أنّ رواية من كذب عليّ وصلت إلى حد التواتر اللفظي في مصادر أهل السنّة، انظر: **الموضوعات**، ج ١، ص ٥٠ المقدمة.

٣. أنظر: هاشم معروف الحسني، **أضواء وآثار ساختكى**، ص ١٢٣؛ **أضواء على السنة المحمدية**، ص ٦٥.

بانهم كانوا من السبّاقين في وضع روايات الفضائل.[١]

وقد وقع محمد حسين الذهبي تحت تأثير هذه الآراء فذكر أنّ أحد الأسباب في الوضع هو التعصب المذهبي، وكان الشيعة أول من وضع الحديث في محبة الإمام علي عليه السلام، وتفسير آيات القرآن،[٢] ونحن لا نبرّأ جميع الشيعة من هذه التهمة، فقد كان من بين الشيعة من يضع الحديث. فأقدموا على وضع الروايات لعدة دوافع منها الهوى وحب الخير، ونسبوا ذلك كذباً إلى الأئمة عليهم السلام كما قال الامام الصادق عليه السلام: إنّا أهل بيت صادقون، لا نخلو من كذّاب يكذب علينا ويسقط صدقنا بكذبة علينا عند الناس».[٣] وقد تصدّى الأئمة عليهم السلام بكل شدة لهؤلاء الأفراد فقاموا بلعنهم وطردهم، فقد لعن الإمام الصادق عليه السلام أبو الخطاب محمد بن مقلاص،[٤] وكذلك لعن الإمام الرضا والإمام الكاظم عليهما السلام محمد بن بشير الكوفي،[٥] وكذلك لعن الإمام الصادق والامام الرضا عليهما السلام محمد بن المغيرة لتلاعبه بكتب أصحاب الأئمة والغلو، ونسبة الكذب إلى الإمام الباقر عليه السلام.[٦]

ولكن الذي ننكره على الذهبي هو القول بأنّ بوادر هذه الظاهرة ـ وخاصة في روايات فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ـ كانت من الشيعة، وهذا ليس أكثر من ادعاء؛ لأنّ فضائل الإمام علي عليه السلام وأهل البيت عليهم السلام الصحيحة كثيرة جداً إلى درجة أنّها لا تحتاج إلى وضع الروايات، وقد اعترف ابن الجوزي بذلك، حيث قال: «فضائل علي الصحيحة

---

١. انظر: الدكتور عبد الصمد، **الوضع في الحديث النبوي**، ص ٦٢؛ عمر بن الحسن فلاته، **الوضع في الحديث**، ج ١، ص ٢٤٥؛ عجاج الخطيب، **المختصر في علوم الحديث**، ص ٢٥٢؛ ابن أبي الحديد، **شرح نهج البلاغة**، ص٤٨. ٢. الذهبي، **التفسير والمفسّرون**، ج ١، ص ١٥٨.

٣. المجلسي، **بحار الأنوار**، ج ٢، ص ٢٥٠.

٤. علي أكبر الغفاري، **تلخيص مقباس الهداية**، ص ٢٦٨.

٥. علي العلياري، **بهجة الآمال في شرح زبدة المقال**، ج٦، ص ٣١٥.

٦. السيد أبو القاسم الخوئي، **معجم رجال الحديث**، ج ١٨، ص ٢٧٥.

كثيرة»،[1] وقد دوّنت عشرات الكتب المستقلة وغير المستقلة في هذه الفضائل،[2] كما وردت مئات الروايات الصحيحة والمعتبرة في تفسير آيات القرآن وتطبيقها على أهل البيتﷺ. أمّا بداية اختلاق الفضائل حول الخلفاء الثلاثة، ومعاوية وخلافته غير المشروعة بصورة رسمية فقد كانت بيد معاوية، فكان يحاول التغطية على فضائل الإمامﷺ وإسباغ المشروعية على خلافته، حيث أصدرأمراً رسمياً: «ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في فضل أبي تراب إلّا وأتوني بناقض له في الصحابة فإنّ هذا أحبّ إليّ وأقر لعيني».[3]

ومن هذا المنطلق فقد وهب معاوية سمرة بن جندب أربعمئة ألف درهم لكي يذكر أنّ الآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ... ﴾[4] لم تنزل في حق امير المؤمنينﷺ، بل نزلت في حقّه آية أُخرى،[5] وهي آية نازلة في حق المشركين والكفار.[6] ومن الغريب أن يقوم الذهبي باتهام اتباع أمير المؤمنينﷺ ولم يتّهم معاوية والأمويين في هذا الأمر.

٣. أثر الوضع في التفسير: تناول الذهبي في القسم الثالث أثر الوضع في التفسير، وقد أكّد بعد أن نقل كلاماً طويلاً لجو لدزيهر: أنّ ظاهرة الوضع في روايات التفسير أدى إلى تناقض الروايات المنقولة من مفسّر واحد، ولكن هذا التناقض لا يؤدي إلى رفع اليد عن كلام المفسّرين. لأنّ أغلب موارد الاختلاف يرجع إلى اختلاف وتنوع العبارة والجمع بينهما سهلٌ وميسور، وإذا ما تعارضت أقوال الصحابة فإنّ قول ابن عباس يقدّم على غيره؛ لأنّ النبيﷺ قد دعا له.[7] ولم يُشر الذهبي أيّ اشارة لقيمة

---

١. انظر: ابن الجوزي، **الموضوعات**، ج٢، ص ٩٢، الباب ٣١.
٢. انظر: النسائي، **الخصائص**؛ القندوزي، **ينابيع المودة**؛ الحسكاني، **شواهد التنزيل**.
٣. محمد هادي الفضلي، **اصول الحديث**، ص ٢٧.
٤. البقر، ٢٠٧.
٥. البقرة، ٢٠٤.
٦. ابن ابي الحديد، **شرح نهج البلاغة**، ج١، ص ٣٦١.
٧. الذهبي، **التفسير والمفسترون**، ص ١٦٠، ١٦٢ بتلخيص.

التفسير الوارد عن أهل البيت ﷺ، وخصوصاً عن الإمام علي ﷺ وهو التفسير المنقول مباشرة عن النبي الأكرم ﷺ، فهو يرى تقدّم رأي ابن عباس على غيره، في حين أنّ ابن عباس كان تلميذاً للإمام علي ﷺ، وهناك روايات متعددة في مصادر الفريقين تدلّ على عدم افتراق الإمام علي ﷺ عن القرآن، وأنّه لا يوجد نظير للإمام علي ﷺ في فهم القرآن، ومن هذه الروايات الرواية التالية: «علي مع القرآن والقرآن مع علي، لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»،[1] يقول الإمام علي ﷺ: «سلوني عن كتاب الله عز وجلّ، فو الله ما نزلت آية منه في ليل أو نهار ولا مسير ولا مقام إلّا وقد أقرأنيها رسول الله وعلّمني تأويلها».[2] وقد ذكر الحاكم الحسكاني في كتاب شواهد التنزيل باباً تحت عنوان: «في توحّده بمعرفة القرآن ومعانيه وتفرّده بالعلم بنزوله وما فيه»، وقد أورد اثنتاعشرة رواية في هذا الباب[3] اضافة إلى حديث الثقلين الذي هو من أقوى الأدلة في بيان أرتباط أهل البيت والقرآن،[4] فكان من اللّازم على الذهبي أن يشير إلى تقدّم روايات المعصومين ﷺ، خاصة ما ورد عن الإمام علي ﷺ على سائر الصحابة.

٤. قيمة التفسير الموضوع

أشار الذهبي في آخر قسم من بحث الوضع في التفسير إلى قيمة ومكانة التفسير الموضوع فاعتبره ذو قيمة علمية بغض النظر عن الإسناد ونسبة الكذب، قال في هذا الشأن: «ثم إنّ هذا التفسير الموضوع لو نظرنا إليه من الناحية الذاتية ـ بصرف النظر عن

---

١. الحاكم النيشابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص ١٢٤ بتلخيص المستدرك الذهبي، ج٣، ص١٢٤؛ ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص٢٢؛ الحموي، فرائد السمطين، ج١، ص ١٧٧.
٢. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٢، ص ٢٣٨؛ الحسكاني، شواهد التنزيل، ج١، ص ٤٠، أبو نعيم، حلية الأولياء، ج١، ص ٦٧؛ السيوطي، الاتقان، ج٢، ص ١٨٧؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج١، ص٣٥؛ ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١، ص ١٣.
٣. الحسكاني، شواهد التنزيل، ج١، ص ٣٩ ـ ٥١.
٤. انظر: فتح الله نجار زادكان، تفسير تطبيقي، ص ١١٢.

الناحية الإسنادية ـ لو جدنا أنّه لا يخلو من قيمته العلمية.... فمن يضع في التفسير شيئاً وينسبه إلى علي أو إلى ابن عباس، لا يضعه على أنّه مجرد قول يلقيه على عواهنه، وإنّما هو رأي له...... وكثيراً ما يكون صحيحاً، غاية الأمر أنّه أراد لرأيه رواجاً وقبولاً، فنسبه إلى من نسب إليه من الصحابة... وله قيمته الذاتية وإن لم يكن له قيمته الإسنادية».[١]

مقصود الذهبي من هذا الكلام أنّ الحديث الموضوع والمنسوب إلى الصحابة لا بد من دراسته مع غض النظر عن النسبة، واعتباره رأياً تفسيرياً إلى جانب الآراء الأُخرى، ولكن السؤال هو أنّه كيف يمكن أن نغض النظر عن مثل هذا الكذب؟ أوَ ليس الكذب من علامات المنافق ويخرج صاحبه من العدالة، إنّ مثل هذا الكلام يؤدي إلى تسويغ الوضع وتقليل قبحه.

وقد تصدّى النبي الأكرمﷺ للكذب بشدة مكرراً القول: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»،[٢] ولا يوجد استثناء في هذه القاعدة، فنسبة الكذب لشخص لم يقله كذب.

إنّ نظرية الذهبي تبرّء جميع الكذابين، اضافة إلى أنّ كلامه لا يستند إلى دليل.

---

١. التفسير والمفسترون، ص ١٦٤.

٢. بحار الأنوار، ج٢، ص ٢٢٩.



دراسة ونقد آراء الذهبي حول آية الولاية

ايلقار اسماعيل‌زاده

هناك مؤلفات عديدة تتناول طبقات المفسّرين، من أبرزها كتاب التفسير والمفسّرون تأليف محمد حسين الذهبي. تناول المؤلف في هذا الكتاب كتب التفسير، وممّا يؤسف له فإنّ المصنف قد جانب جادة الإنصاف في دراسته لتفاسير الشيعة. وهذا الأمر إمّا أن يكون راجعاً إلى قلة إطلاعه وضحالة معلوماته حول تلك التفاسير، أو يأتي من باب التعصب في التسليم للوقائع التاريخية الواضحة، وغير القابلة للإنكار.

ولسنا هنا بصدد تأييد محتوى جميع تفاسير أهل البيت، أو تبرير موقف بعض المفسّرين المعروفين بالنسبة لبعض الآيات القرآنية؛ لأنّ بعض مفسّري الشيعة حاول إثبات المعاني الباطنية للآية عن طريق إنكار جميع ظواهر القرآن أو شأن النزول. وقد صار ذلك مبرراً ووسيلة للهجوم على المذهب. وهذا المقال يتناول نقد ودراسة آراء الذهبي حول الآيات المعروفة في القرآن(التطهير، الولاية وأُولي الأمر) والتي تعتبر من أشهر الأدلة على أفضلية أهل البيت، وهذه الآيات تسمّى آيات الولاية.

القسم الأول: آية التطهير وعصمة أهل البيت

ذكر الذهبي استدلال الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) صاحب كتاب مجمع البيان في تفسير القرآن بآية التطهير الشريفة، ودلالتها على عصمة أهل البيت، فضعّف هذا الاستدلال، واعتبر الإعتقاد بعصمة أهل البيت عقيدة فاسدة ناشئة من تأثير مذهب الإمامية.[1]

---

١. محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١١٠ ـ ١١١، دار الكتب الحديث، ط٢، ١٩٧٦م.

نقد وتحليل

هناك نقاط كثيرة في نقد هذا الكلام، ولكنّنا سوف نراعي الاختصار في طرح هذه المباحث، وسوف نذكر في الختام النتيجة التي توصلنا لها.[١]

إنّ مسألة العصمة المطروحة من قبل أتباع أهل البيت ﷺ لا يمكن انكارها أو الإشكال عليها، ولا يمكن غض النظر عن أهمية هذا الموضوع بطرح الكلام المتقدم؛ لأنّ عصمة النبي ﷺ وأهل بيته ضرورة عقلية وقرآنية، بالإضافة إلى وجود الروايات التي تؤيّد هذه القضية. وسوف نعرض وباختصار الأدلة العقلية والقرآنية والروائية التي تدل على ذلك.

الأدلة العقلية

طبقاً للأدلة المنطقية غير القابلة للإنكار فإنّ عصمة أنبياء الله والأئمة الإثني عشر تعتبر أمراً ضرورياً، وإليك هذه الأدلة:

الدليل الأول

أ) تكفّل الله سبحانه وتعالى هداية وإرشاد جميع البشر عن طريق إرسال الرسل، فكان أول الأنبياء آدم ﷺ وآخرهم محمد ﷺ.

ب) من وظائف الأنبياء قيادة البشر وتوصيل الشرائع الإلهية إليهم دون زيادة أو نقصان.

ج) إذا ما قام أحد الأنبياء أو خلفاءه بما يخالف أوامر الله سبحانه فإنّه يسلب عنه ثقة الناس واعتمادهم عليه.

د) إذا ما تعرض أحد الأنبياء أو خلفاء النبي محمد ﷺ للخطأ والاشتباه أو النسيان فإنّ هذا الخلل سوف ينسحب إلى وصول الأحكام والدساتير الإلهية إلى الناس. لأنّهم

---

١. للمزيد من المطالعة، راجع: تفسير تطبيقى آية تطهير از ديدگاه مذهب أهل بيت وأهل سنّت، ص١١٣ ـ ١١٥، ١٩١ ـ ٣٠٤، منشورات المركز العالمي للعلوم الإسلامية، قم، ط١، ص١٣٨٢ش.

قد يبلّغون حكم التحليل بدلاً من التحريم، وهذا أمر وارد ما داموا غير معصومين، أي أنّهم قد يقوموا بخلاف ما يريده الله سبحانه وتعالى في هداية البشر، بالإضافة إلى اهتزاز ثقة الناس بأقوالهم، وبلا شك فإنّه في هذه الحالة سوف تفقد فلسفة بعثة الأنبياء ونصب خلفاء نبي الإسلامﷺ أهميتها، ومن هنا فإنّ عصمة الأنبياء وخلفاء نبي الإسلام تعتبر أمراً ضرورياً في هذه الحالة.

الدليل الثاني

أ) الإنسان موجود اجتماعي ذو خصائص معيّنة كالشهوة والغضب و...

ب) يحتاج مثل هذا الإنسان إلى أن يعيش حياة إجتماعية؛ لأنّ الحياة الفردية لا يمكن أن تلبي جميع احتياجاته غير المتناهية.

ج) كل حياة اجتماعية بحاجة إلى قانون وقائد لائق.

د) إنّ تعيين مثل هذا القانون والقائد اللائق خارجة عن تكليف وقدرة الإنسان دون شك؛ لأنّ الموجود الوحيد الذي يعلم جميع احتياجات الإنسان والخصائص المادية وغير المادية له هو وحده الذي يتمكن من أن يحدد القائد المثالي اللائق، ولا يوجد من تتحقّق فيه هذه الشروط غير الله سبحانه وتعالى، ومن الطبيعي أنّ الإنسان يمكنه أن يشرّع القوانين ويختار القائد، ولكن مثل هذا الاختيار لا يكون دون نواقص كثيرة ومشاكل متعددة، ودليل ذلك ما نشاهده على طول التاريخ.

هـ) إنَّ تلقي القانون الإلهي من قبل الله سبحانه وتعالى يجب أن يكون هناك شخصاً منزهاً من كل خطأ واشتباه، بل حتى من النسيان لكي يتمكن من استلام التشريع الإلهي كما هو، ويبلّغه للناس كما ينبغي، ويقوم بتنفيذه بصورة كاملة، والضرورة تقتضي أيضاً بأن يقوم خلفاء النبيﷺ بتبليغ نفس هذه القوانين إلى الناس بعد رحيل النبيﷺ دون خطأ أو اشتباه أونسيان، ويكونوا حافظين للشريعة.

فإذا كان أنبياء الله أو خلفاء نبي الإسلام غير معصومين من الخطأ والاشتباه والنسيان

فما هي الفائدة المترتبة على إرسال الأنبياء ونصب الخلفاء، ومن هنا فإنّ العقل السليم يحكم بضرورة طهارة القادة الإلهيين خصوصاً قادة الأُمة الإسلامية من كل نوع من أنواع الخطأ والاشتباه والنسيان. وبكلمة جامعة لا بد أن يتمتّعوا بصفة العصمة التي تشمل جميع هذه المعاني.

العصمة

إذا ما ألقينا نظرة على آيات القرآن الكريم سوف يتبيّن لنا بوضوح أنّ الله سبحانه وتعالى يشير إلى عصمة مجموعة من عباده، وبلا شك أنّ هؤلاء هم الأنبياء عليهم السلام والأئمة المنصوبون من قبل الله سبحانه، ومن جملة تلك الآيات الآية الرابعة والعشرون بعد المائة من سورة البقرة، قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وكما نرى أنّ الله سبحانه وتعالى صرّح في هذه الآية بأنّ مقام الإمامة وقيادة الأمة لا تكون في الأفراد الظالمين، مع العلم أنّ الله قد بيّن في آيات أُخرى المقصود من الظلم والظالم، فعلى سبيل المثال نقرأ في الآية الثالثة عشر من سورة لقمان أنّ القرآن صرّح بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ وكذلك في الآية التاسعة والعشرين بعد المأتين من سورة البقرة: «﴿...وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾. ومن هنا فإنّ الذين ابتلوا ببعض الذنوب قبل دخولهم دين الإسلام لا يحق لهم قيادة الأُمة الإسلامية، وأنّ الله سبحانه لا يمكن أن يسند أُمور الإمامة إلى مثل هؤلاء الأفراد، أي أنّ من شروط قيادة كل أُمة هو بُعد قائد تلك الأُمة من كل أنواع الظلم والشرك، والذنوب من أبرز مصاديق الظلم. وطبقاً لما ورد عن علماء اللغة فإنّ الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه.[1] ومن هنا فإنّ عصمة الأنبياء والأئمة المعصومين عليهم السلام الذين هم قادة الأُمة تعتبر أمراً ضرورياً.

---

١. راجع: الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص٥٣٧، مادة ظلم، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٩٦م.

العصمة في الروايات

في المصادر الروائية للفريقين أحاديث متعددة تدل دلالة واضحة على عصمة النبي ﷺ وأهل بيته ﷺ، والملاحظ أنّ مثل هذه الروايات قليلة في مصادر أهل السنّة بسبب منع الحديث لمدة مئة عام تقريباً وأسباب أُخرى، ومع ذلك نجد بعض الروايات التي تدل على ذلك. وفيما يلي نماذج من تلك الروايات في مصادر الفريقين:

الف) روايات أهل البيت ﷺ

١. قال رسول الله ﷺ: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون».[١]

٢. عن عبد الله بن عباس قال: «قال رسول الله ﷺ: أنا وأهل بيتي مطهّرون من الذنوب».[٢]

٣. قال رسول الله ﷺ: «الأئمة بعدي اثنا عشر عدد نقباء بني اسرائيل كلّهم أمناء أتقياء معصومون».[٣]

٤. قال رسول الله ﷺ: «من سرّه أن ينظر إلى القضيب الأحمر الذي غرسه الله بيده ويكون متمسّكاً به فليتولّ علياً والأئمة من ولده، فإنّهم خيرة الله عزّ وجل وصفوته، وهم المعصومون من كل ذنب وخطيئة».[٤]

٥. قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ: «إنّما أمر الله عزّ وجل بطاعة الرسول لأنّه معصوم مطهّر لا يأمر بمعصيته، وإنّما أمر أُولي الأمر؛ لأنّهم معصومون مطهّرون لا يأمرون بمعصيته».[٥]

---

١. الشيخ الصدوق، **عيون أخبار الرضا** ﷺ، ج١، ص٦٤، ج٣٠، منشورات طوس، قم، ط٢، ١٣٦٣ش.

٢. الطبرسي، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، ج٩، ص٢٠٧، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٣. تاج الدين محمد بن محمد الشعيري، **جامع الأخبار**، الفصل السابع، ص١٩، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٤. الشيخ الصدوق، **عيون أخبار الرضا** ﷺ، ج١، ص٥٧، ج٢١١.

٥. الشيخ الصدوق، **الخصال**، ص١٣٩، الحديث ١٥٨، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

والجدير بالذكر أنَ هذه الرواية إنّما نزلت في بيان الآية الخمسين من سورة النساء(آية أولي الأمر)، وقد أمر الله سبحانه وتعالى بطاعته وطاعة أُولي الأمر بصورة مطلقة.

٦. قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ: «إنّ الله عزّ وجل فضلنا أهل البيت، وكيف لا يكون كذلك والله عزّ وجل يقول في كتابه: ﴿...إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[1] فقد طهّرنا الله من الفواحش ما ظهر منها وما بطن، فنحن على منهاج الحق».[2]

٧. قال الإمام الحسن المجتبى ﷺ: «إنّا أهل بيت أكرمنا الله بالإسلام واختارنا واصطفانا واجتبانا، فأذهب عنّا الرجس وطهرّنا تطهيراً... وطهرّنا من كلّ أفن وغية».[3]

٨. قال الإمام الباقر ﷺ: «إنّا لا نوصف، وكيف يوصف قوم رفع الله عنهم الرجس وهو الشك».[4]

٩. قال الإمام الصادق ﷺ: «الأنبياء والأوصياء لا ذنوب لهم؛ لأنّهم معصومون مطهّرون».[5]

١٠. قال الإمام الصادق ﷺ: «إنّ الشك والمعصية في النار ليسا منّا ولا إلينا».[6]

١١. قال الإمام الرضا ﷺ: «إنّ الإمامة خصّ الله عزّ وجل بها ابراهيم الخليل ﷺ بعد

---

١. الاحزاب، ٣٣.

٢. السيد شرف الدين علي الاسترآبادي، **تأويل الآيات الظاهرة**، ص٤٥٠، تحقيق: الأستاذ ولي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٢، ١٤١٧هـ محمد باقر المجلسي، ط٢، ١٩٨٣، السيد هاشم البحراني، **البرهان في تفسير القرآن**، ج٦، ص٢٦٠ ـ ٢٦١ الحديث١٦، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٣. الشيخ الطوسي، **الأمالي**، ص٥٦٢، الحديث ١١٧٤، تحقيق: مؤسسة البعثة، قم، ط١، ١٤١٤هـ

٤. الشيخ الكليني، **الأصول من الكافي**، ج٢، ص١٨٢، الحديث١٦، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٣، ١٣٨٨هـ

٥. الشيخ الصدوق، **الخصال**، ص٦٠٨، الحديث التاسع.

٦. الشيخ الكليني، **الأصول من الكافي**، ج٢، ص٤٠٠، الحديث الخامس.

النبوة، والخلة مرتبة ثالثة وفضيلة شرّفه بها وأشاد بها ذكره فقال: ﴿...إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا...﴾[1] فقال الخليل ﷺ: ﴿...وَمِن ذُرِّيَّتِي...﴾؟ قال الله تبارك وتعالى: ﴿...لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، فأبطلت هذه الآية ولاية كل ظالم إلى يوم القيامة، وصارت في الصفوة».[2]

ب) روايات أهل السنة

١. قال رسول الله ﷺ: «إنّا أهل بيت قد أذهب الله عنّا الفواحش ما ظهر منها وما بطن».[3]

٢. قال رسول الله ﷺ: «أنا وأهل بيتي مطهّرون من الذنوب».[4]

٣. قال رسول الله ﷺ: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهّرون معصومون».[5]

٤. قال رسول الله ﷺ: «نحن أهل بيت طهّرهم الله من شجرة النبوة وموضع الرسالة ومختلف الملائكة وبيت الرحمة ومعدن العلم».[6]

٥. قال رسول الله ﷺ: «نحن أهل بيت لا يقاس بنا أحد».[7]

---

١. البقرة، ١٢٤.

٢. المصدر السابق، ج١، ص١٩٩، الحديث الأول؛ الشيخ الصدوق، **الأمالي**، ص٥٣٧، الحديث الأول، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٠م، **عيون أخبار الرضا** ﷺ، ج١، ص٢١٧، الحديث الأول.

٣. أبو شجاع شيرويه الديلمي، **الفردوس بمأثور الخطاب**، ج١، ص٥٤، الحديث ١٤٤، تحقيق: سعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ

٤. جلال الدين السيوطي، **الدر المنثور في التفسير المأثور**، ج٦، ص٦٠٥ ـ ٦٠٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.

٥. ابراهيم بن محمد الجويني الخراساني، **فرائد السمطين**، ج٢، ص١٣٣، الحديث ٤٣٠، تحقيق: محمد باقر المحمودي، مؤسسة المحمودي، بيروت، ١٩٨٠م، القندوزي الحنفي، **ينابيع المودة**، ج٣، ص٥٠٤، تصحيح وتحقيق: علاء الدين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٧م.

٦. ابن أبي حاتم، **تفسير القرآن العظيم**، ج٩، ص الحديث ١٧٦٨٠، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩م، السيوطي، **الدر المنثور في التفسير المأثور**، ج٦، ص٦٠٦.

٧. **الفردوس بمأثور الخطاب**، ج٤، ص٢٨٣، الحديث ٦٨٣٨؛ **ينابيع المودة**، ج٢، ص٢٣٠.

ولا بد أن نذكر في توضيح هذا الحديث أنّه وإن لم يصرّح هنا بطهارة وعصمة أهل البيت عليهم السلام، ولكن يمكن أن نستنتج منه عصمة هؤلاء العظماء بأدنى تأمل، فأهل البيت لا يمكن قياسهم بأيّ شخص. وهذا الأمر يعني أفضليتهم وعصمتهم أيضاً. ويمكن أن نستنتج بعض النتائج من الروايات المذكورة:

١. إنّ النبي صلى الله عليه وآله والأئمة الإثنا عشر من أهل بيته لهم بصيرة ورؤية إلهية في تبليغ الشرائع والمعارف الإلهية بصورة قطعية، وهم مطهّرون من جميع الذنوب الظاهرية والباطنية، وهذه الصفة(العصمة) من الصفات المختصة بهم فقط.

٢. إنّ مقام القيادة وإمامة المسلمين لا يكلف بها كل شخص ؛ لأنّ أحد أهم شروط وخصوصيات الإمام والقائد الواقعي هو العصمة، أي البعد عن كل نوع من أنواع الذنوب الظاهرية والباطنية؛ وأنّ تبليغ وحفظ المعارف الإلهية لا يحصل إلّا عن طريق العناية الإلهية الخاصة.

٣. العصمة ليست أمراً شخصياً، بل هي ترتبط بالعناية الإلهية للشخص؛ بالإضافة إلى الاستعداد الشخصي.

٤. بالإضافة إلى الأئمة والأوصياء عليهم السلام فإنّ جميع أنبياء الله يتصفون بصفة العصمة طبقاً للتعريف الذي ذكرناه.

٥. إذا ما درسنا بدقة مصادر التفسير والحديث عند الفريقين، فسوف يتضح لنا أنّه لم يدّع أحد غير الرسول محمد صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين عليهم السلام العصمة والطهارة من الذنوب الظاهرية والباطنية على طول التاريخ، وهذا ما يثبت أنّ من يتصف بهذه الصفةمن بين المسلمين قليل جداً، ولذلك فهم أحق من غيرهم بالقيادة والإمامة، ولا بد من الإشارة إلى أنّ الروايات المرتبطة بآية التطهير تدل على عصمة وطهارة أهل البيت عليهم السلام أيضاً، فهل يمكن تسمية الاعتقاد بالعصمة عقيدة فاسدة ناشئة من تأثير المذهب مع وجود كل تلك الأدلة الواضحة والقاطعة؟ وفي الحقيقة فإنّ طرح مثل هذا

الإشكال من قبل شخص عالم كالذهبي غريب جداً. وبلا شك فإنّ ما ذهب إليه أتباع أهل البيت عليهم السلام حول مسألة العصمة وغيرها متين جداً لا يمكن تضعيفه بمثل كلام الدكتور الذهبي.

علماً بأن المفسّر الكبير الشيخ الطبرسي ذكر بعض الأدلة لدى تفسيره لآية التطهير.[1]

القسم الثاني: آية الولاية

تعرّض الدكتور محمد حسين الذهبي في نقده لتفسير مجمع البيان في تفسيرالقرآن فذكر استدلال الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) بآية الولاية (المائدة: ٥٥) في إثبات ولاية علي بن أبي طالب عليه السلام، فقال: «ولا شك أنّ هذه المحاولة فاشلة؛ فإنّ حديث تصدّق علي بخاتمه في الصلاة ـ وهو محور الكلام ـ حديث موضوع لا أصل له».[2]

نقد وتحليل

سوف نتعرض لنقد هذا الكلام بصورة إجمالية، قال الله سبحانه وتعالى في سورة المائدة: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾؛[3] وحيث إنّ الذهبي أشار إلى الروايات التي تبيّن شأن نزول الآية سوف نتعرض إلى شأن نزول الآية، فقد ورد في الروايات الكثيرة عن طريق الشيعة والسنّة وباعتراف مفسّري الفريقين أنّ فقيراً دخل مسجد النبي صلى الله عليه وآله في المدينة فطلب مساعدة المسلمين فلم يعطه أحد شيئاً، فرفع السائل يده إلى السماء فقال: اللهم اشهد أنّي دخلت مسجد نبيك صلى الله عليه وآله فلم يعطني أحد شيئاً، وكان عليّ عليه السلام راكعاً، فأومأ بخنصره اليمنى إليه وكان يتختم فيها فأقبل السائل وأخذ الخاتم... فنزلت آية الولاية المباركة من سورة المائدة.[4]

---

١. مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٨، ص٥٦٠ ـ ٥٨٨.
٢. الدكتور الذهبي، التفسير والمفسترون، ج٢، ص١٠٩.
٣. المائدة، ٥٥.
٤. مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٣، ص٣٢٦ ـ ٣٢٧.

وهناك اختلافات جزئية في نقل هذه الروايات الواردة عن طريق أهل البيت عليهم السلام وأهل السنّة في مصادر الحديث والتفسير، ومن بين من روى هذه الحادثة من الصحابة: عبد الله بن عباس، عمار بن ياسر، أبو ذر الغفاري، جابر بن عبد الله الأنصاري، بلال الحبشي، انس بن مالك، أبو رافع، عمرو بن العاص، الإمام الحسين بن علي عليه السلام، وأمير المؤمنين نفسه بالإضافة إلى الإمام زين العابدين عليه السلام والإمام الباقر والصادق عليهما السلام.

وقد وصلت طرق هذه الرواية في مصادر أهل السنة إلى أربعة وعشرين طريقاً، وتسعة عشر طريقاً عند الشيعة،[1] وهذه الطرق لا تدع أيّ شك في أصل وقوع وصحة هذه الواقعة. والروايات المتعددة والمختلفة تدل على تواترها؛ لأنّه لا يمكن أن يتواطئ جميع هؤلاء الصحابة والائمة المعصومين عليهم السلام على وضع هذه الروايات.

ومن المناسب أن نشير إلى المصادر التفسيرية والحديثية من الفريقين والتي أشارت إلى شأن نزول آية الولاية مع بعض الاختلافات الجزئية، وهي تدل على نزول آية الولاية بعد تصدّقه عليه السلام، وهو في حالة الركوع:

مصادر التفسير والحديث عند أهل البيت عليهم السلام

١. الفرات بن إبراهيم الكوفي من علماء القرن الثالث والرابع الهجري: تفسير الفرات، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

٢. محمد بن مسعود السمرقندي (ت ٣٢٠ هـ)، تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٩.

٣. الشيخ الطوسي (٣٨٥ ـ ٤٦٠ هـ)، التبيان في تفسير القرآن، ج ٣، ص ٥٥٨.

٤. الشيخ الصدوق (ت ٣٨٥)، الخصال، ج ٢، ص ٥٨٠ الحديث الأول.

٥. الشيخ الكليني (ت ٣٢٩)، أصول الكافي، ج ١، ص ١٤٦، الحديث ١١.

٦. الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، الأمالي، ص ٥٤٩، الحديث ١١٦٨.

---

١. راجع: ناصر مكارم الشيرازي، تفسير نمونة، ج ٤، ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط ٢٧، ١٣٧٨ش.

٧. الشيخ الطبرسي (٥٤٨)، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٣، ص ٣٢٤.
٨. الشيخ أبو الفتوح الرازي (ت ٥٥٤)، تفسير أبو الفتوح الرازي، ج٧، ص ١٩ ـ ٢٩.
٩. السيد هاشم البحراني (ت ١١٠٧هـ)، البرهان في تفسير القرآن، ج٣، ص ٤٧٤ ـ ٤٨٨.
١٠. الفيض الكاشاني (ت ١١٩١هـ)، تفسير الصافي، ج٢، ص ٤٤ ـ ٤٦.
١١. الشيخ عبد علي جمعة الحويزي (ت ١١١٢هـ)، تفسير نور الثقلين، ج١، ص ٦٤٣ ـ ٦٤٨.
١٢. الشيخ محمد بن محمد رضا القمي (ت ١١٢٥هـ)، تفسير كنز الدقائق، ج٤، ص ١٤٥ ـ ١٥٦.
١٣. السيد هاشم البحراني، غاية المرام، ج٣، ص ٢٠ ـ ٢١، الحديث ١٧.
١٤. العلامة المجلسي (ت ١١١١هـ) بحار الأنوار، ج٣٥، ص ١٨٧، الحديث ٧.
١٥. العلامة الأميني، الغدير، ج١، ص ١٩٦ و....
١٦. العلامة الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج٦، ص ٥.

المصادر التفسيرية لأهل السنّة

١. محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، جامع البيان، ج٤، ص ٢٨٨ ـ ٨٢٩، ج٦.
٢. نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٥هـ)، تفسير السمرقندي، ج١، ص ٤٤٥.
٣. جار الله الزمخشري (ت ٥٢٨ هـ)، الكشاف، ج١، ص ٦٤٩.
٤. محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، ج٦، ص ٢٢١.
٥. عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠هـ)، تفسير النسفي، ج١، ص ٤٥٦.
٦. عبد الرحمن بن محمد الثعالبي (ت ٨٧٥هـ)، تفسير الثعالبي، ج٢، ص ٣٩٦.
٧. عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٧٩١هـ)، تفسير القرآن العظيم، ج٣، ص ٧٣ ـ ٧٤.
٨. اسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، ج٢، ص ٧٣ ـ ٧٤.
٩. جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الدر المنثور في التفسير المأثور، ج٣، ص ١٠٤ ـ ١٠٦.

١٠. أبو السعود محمد بن محمد العمادي الحنفي (ت ٩٨٧هـ)، تفسير ابن السعود، ج٣، ص ٢٨٩.

١١. الحاكم الحسكاني (من علماء القرن الخامس)، شواهد التنزيل، ج١، ص١٦٨ ١٦١.

١٢. الخوارزمي (ت ٥٦٨هـ) المناقب، ص٢٦٦، الحديث ٢٤٨.

١٣. جلال الدين السيوطي، لباب النقول في أسباب النزول، ص١١٧.

١٤. ابن عساكر الشافعي، تاريخ دمشق، ج٢، ص ٤٠٩، الحديث ٩٠٨ـ ٩٠٩.

١٥. علي بن أحمد الواحدي النيشابوري (ت ٤٦٨هـ)، ص ١١٣ ـ ١١٤.

١٦. ابن المغازلي الشافعي، مناقب علي بن أبي طالب، ص٣١١؛ الأحاديث ٣٥٤ ـ ٣٥٨.

١٧. الكنجي الشافعي، كفاية الطالب، ص ٢٢٨ و ٢٥٠ ـ ٢٥١.

١٨. الشيخ سليمان القندوزي الحنفي، ينابيع المودة، ص١١٥.

١٩. محب الدين الطبري الشافعي، ذخائر العقبى، ص٨٨و ١٠٢.

٢٠. ابن الصباغ المالكي، الفصول المهمة، ص ١٢٣ و ١٠٨.

٢١. الشوكاني، فتح القدير، ج٢، ص ٥٣.

٢٢. الكلبي، التسهيل والتنزيل، ج١، ص ١٨١.

٢٣. إبن الجوزي الحنفي، تذكرة الخواص، ص ١٨و ٢٠٨.

٢٤. الشبلنجي، نور الأبصار، ص ٧٠.

٢٥. الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٧، ص١٧.

٢٦. إبن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج١٣، ص٢٧٧.

٢٧. إبن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة، ص٢٤.

٢٨. الهندي، كنز العمال، ج١٥، ص١٤٦، الحديث[1] و ص٩٥ الحديث ٢٦٩.

---

١. المصدر السابق، ج٢، ص ١٤.

٢٩. ابن الأثير، جامع الأصول، ج ٩، ص ٤٧٨.

٣٠. ابن طلحة الشافعي، مطالب السؤول، ص ٣١ و....

هذه بعض الكتب التي نقلت روايات شأن النزول في مصادر الفريقين.

رأي المفسّرين من أهل السنة

بالإضافة إلى أقوال مفسّري الشيعة في مورد نزول هذه الآية، فإنّ هناك بعض مفسّري السنّة المعروفين ممّن ذهب إلى اختصاص آية الولاية بأمير المؤمنين عليه السلام ونزولها بعد تصدّقه بخاتمه وهو في حال الركوع، منهم جار الله الزمخشري (ت ٥٢٨هـ)،[١] عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠هـ)،[٢] عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٧٩١هـ).[٣] وقد وردت هذه الروايات بصور مختلفة في الكتب والآثار، ولم يدّع أحد حتى الآن بأنّ تلك الروايات موضوعة. ولا بد من سؤال الدكتور الذهبي عن دليله، وكيف يمكن توجيه إنكار مثل هذه الحقيقة الواضحة؟

والجدير بالذكر أنّه لولا منع رواية وكتابة الحديث بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لشاهدنا مثل هذه الروايات في أهم كتب السنّة كصحيح البخاري ومسلم.

وعلى كل حال فإنّ ما هو موجود في مصادر أهل السنّة التفسيرية والحديثية كافٍ لإثبات مثل هذا الأمر، وأنّ إنكار مثل هذه الحقيقة بدعوى وضع هذه الروايات غير منطقي ولا يقوم على أساس متين.

وكذلك يجب أن لا ننسى بأنّه إذا قلنا بوضع هذه الروايات فإنّ هذا الإشكال سوف يتوجّه إلى المصادر التفسيرية لأهل السنّة أيضاً؛ لأنّ عدداً لا بأس به من المصادر التفسيرية والحديثية لأهل السنّة صرّحت بشأن نزول آية الولاية، وأنّها روت الأخبار

---

١. تفسير الكشاف، ج ١، ص ٦٤٩، نشر البلاغة، قم، ط ٢، ١٤١٥هـ

٢. تفسير النسفي، ج ١، ص ٤٥٦، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

٣. البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج ١، ص ٢٧٢، دارالكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨.

المتعلّقة بتلك الآية دون تضعيف أو قدح. وبعد كل ذلك فعلى العلماء المنصفين أن يقضوا بالحق في شأن كلام الدكتور الذهبي والإفصاح عن الحق والحقيقة.

القسم الثالث: آية أُولي الأمر(النساء٥٩)

تعرّض الذهبي في كتابه تفسير الصافي ذاكراً بعض المباحث التي أوردها الفيض الكاشاني(ت ١٠٩١هـ) في توضيح آية أولي الأمر(النساء، ٥٩) ثم قال: «ومثلاً عند قوله تعالى في الآية(التاسعة والخمسين) من سورة النساء... نراه يحمل هذه الآية وفق مذهبه، فيقصر أُولي الأمر على الأئمة من أهل البيت خاصة، أمّا من عداهم فليسوا أُولي الأمر، وليس يجب على أحد أن يقوم بطاعتهم...».[1]

نقد وتحليل

لبيان صحة أو عدم صحة الرأي المذكور، من الأفضل ـ بداية ـ أن نلقي نظرة سريعة حول تفسير وتحليل آية أُولي الأمر، ثم نقوم باستخلاص النتيجة.

آية أُولي الأمر هي الآية التاسعة والخمسين من سورة النساء، حيث يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ... ﴾، وطبقاً للأدلة العقلية والنقلية فإنه يمكن تقسيم أُولي الأمر في هذه الآية إلى قسمين:

١. القادة الحقيقيّون للأُمة الإسلامية

أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين بإطاعة أُولي الأمر بصورة مطلقة طبقاً للأدلة الظاهرية للآية. ولذلك يمكن أن نستنتج من هذا الحكم أنّ الطاعة المطلقة تختص بالمعصومين فقط، ولا تشمل الآخرين؛[2] لأنّ الأمر بالطاعة المطلقة لغير المعصومين هي في الواقع

---

١. الذهبي، التفسير والمفسّرون، ج٢، ص١٧٠.

٢. راجع: الشيخ الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج٣، ص٢٣٦، تحقيق: أحمد حبيب قيصر العاملي، دار احياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ الطبع، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٣، ص١٠٠، الفخر الرازي، تفسير الفخر الرازي، ج١٠، ص١٤٨ ـ ١٤٩، دار الفكر، بيروت، بی تا.

أمر بارتكاب الذنوب، والله منزّه عن إصدار مثل هذا الأمر، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿...قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَآءِ... ﴾،[١] ومن البديهي فإنّ غير المعصومين معرَّضون لارتكاب الذنوب، ولذلك لا يجوز الأمر بطاعتهم بصورة مطلقة، وقد أشير إلى ذلك في الأحاديث المعتبرة الصحيحة والتي سوف نذكر بعضاً منها:

الحديث الأول

قال الإمام عليعليه السلام: «إنّما أمر الله عزّ وجل بطاعة الرسول لأنّه معصوم مطهّر ولا يأمر بمعصيته، وإنّما أمر بطاعة أُولي الأمر لأنّهم معصومون مطهّرون لا يأمرون بمعصيته».[٢]

الحديث الثاني

روى أبو بصير في حديث صحيح قال: سألت الإمام الصادقعليه السلام حول هذه الآية فقال: «نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسينعليهم السلام...».[٣]

الحديث الثالث

ورد عن الإمام الباقرعليه السلام أنّه قال: «إيّانا عنى خاصة، أمر الله جميع المؤمنين إلى يوم القيامة بطاعتنا».[٤]

والجدير بالذكر أنّ هذه الأحاديث وأمثالها تشير إلى المصاديق الحقيقية والكاملة لآية أُولي الأمر والتي يكون طاعتهم بصورة مطلقة واجب على الأُمة الإسلامية إلى يوم القيامة.

٢. أُولي الأمر أو قادة الأُمة الإسلامية(بصورة نسبية)

طبقاً للمعنى الظاهري لآية أولي الأمر والأدلة العقلية والنقلية، فإنّ سائر قادة الأُمة

---

١. الاعراف، ٢٨. الشيخ الصدوق، **الخصال**، ص١٣٩، الحديث١٥٨.

٢. الأعراف، ٢٨.

٣. **الأصول من الكافي**، ج١، ص٢٨٦ ـ ٢٨٧، الحديث الأول.

٤. **الأصول من الكافي**، ج١، ص٢٨٦، الحديث الأول، العياشي، **تفسير العياشي**، ج١، ص٢٤٧، الحديث ١٥٣، تحقيق: السيد هاشم رسول محلاّتي، المكتبة الإسلامية، طهران، ١٣٨٠هـ

الإسلامية غير الأئمة المعصومين‌ﷺ يمكن أن يعتبروا من أُولي الأمر إذا توفّرت فيهم عدّة شرائط:

أ) لا بد أن تكون الأوامر الصادرة عنهم(الحكّام أوالقادة غير المعصومين) في ظلّ تقوية النظام، وتأمين المصالح العامة للناس.

ب) لا بد أن تكون أوامرهم في إطار الشريعة الإسلامية المقدسة.

ومع الأخذ بنظر الإعتبار أنّ الله سبحانه وتعالى لا يأمر بالمعاصي والذنوب، ولذلك فإنّه لا يجوز من ناحية عقلية ونقلية طاعة أيّ شخص في معصية الله.

روى الإمام علي‌ﷺ عن نبي الإسلامﷺ أنّه قال: «لا طاعة لبشر في معصية الله»،[1] وقال النبي الأكرمﷺ في حديث آخر: «من أمركم بمعصيته فلا تطيعوه».[2] ولا شك في أنّ طاعة هؤلاء القادة ليس أمراً مطلقاً، بل مقيّداً بشروط خاصة، ولذلك يمكن أن يطلق عليهم بأنّهم من المصاديق النسبية لأُولي الأمر.

ويجب أن لا ننسى أنّ للآيات القرآنية معاني ظاهرية وباطنية، فهي تجري كما يجري الشمس والقمر فتنطبق على جميع الأزمنة والأمكنة.

ومن جهة أُخرى فإنّ العقل يحكم بتقييد طاعة أُولي الأمر والقوانين الحاكمة وجعلها في إطار حفظ النظام فقط؛ ولذلك فلا يرد أيّ إشكال في هذا المجال، ولا بد من الإشارة إلى أنّ التفسير الذي ذكرناه قد يكون مطروحاً لأول مرة، وفي نفس الوقت فإنّ هناك أدلة متعددة لإثباته لا تفي هذه المقالة بذكرها جميعاً.

النتيجة

من خلال ما ذكرناه لا بد من القول أنّ الفيض الكاشاني لم يفسّر آية أُولي الأمر على أساس مذهبه وعقيدته، وما ذكره في خصوص آية أُولي الأمر إنّما هو بيان للمصاديق

---

١. السيوطي، الدر المنثور في التفسير المأثور، ج٢، ص٥٧٧. ٢. المصدر السابق، ج٢، ص٥٧٦.

الحقيقية والتامّة لأُولي الأمر، وهذا ما يظهر من خلال المعنى الظاهري للآَية بالإضافة إلى الروايات المعتبرة الواردة في بيان شأن النزول و في تفسيرها.

فإذا كان الفيض الكاشاني في صدد نفي المصاديق النسبية لآية أُولي الأمـر أمكـن حينئذٍ توجيه النقد والإشكال عليه في هذه الحالة، لكن ممّا لاشك فيه أنّ الذهـبي لم يوجّه سهام نقده إلى الفيض بسبب هذه النقطة بالذات.

نقد آراء الذهبي لعقائد الشيعة

السيد عبدالله الحسيني

كتاب التفسير والمفسّرون للدكتور محمد حسين الذهبي هو أحد الكتب المشهورة في تاريخ التفسير ودراسة مناهج المفسّرين. طبع هذا الكتاب في مصر عدّة مرات، وهو أحد المصادر المعتمدة حتى في الجمهورية الإسلامية،[1] وكذلك من المصادر التي تُدرس في جامعة المدينة. وقد طبع هذا الكتاب في إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية. ينظر هذا الكتاب إلى الشيعة نظرة سلبية ومتعصّبة جداً، ويسعى لتحقيق هدفين: الأول، دراسة تاريخ التفسير وكتب التفاسير، والثاني هو نقد العقائد والكتب التفسيرية التي لاصلة لها بأهل السنّة. وقد رُتبت مباحث الكتاب بحيث وصف فيها الجبرية(أهل الحديث والأشاعرة) والفرق الإسلامية الأخرى (الشيعة، الخوارج والمعتزلة) بأنّهم من أهل الأهواء والبدع، وقد اعتمد المؤلف في كتابه على كتاب «الوشيعة في نقد عقائد الشيعة» و«تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة في هذا المجال. إنّ الاستناد على هذين الكتابين يؤدي إلى ايجاد ذهنية سلبية تجاه عقائد الشيعة.

كتاب التفسير والمفسّرون بمقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة، وقد شغل ألف صفحة تقريباً، وبعد حذف المقدمة والفهرست ومصادر الكتاب يكون نصيب الشيعة من هذا الكتاب أربعمائة وسبعة عشر صفحة، أي ما يقارب اثنان وأربعون بالمئة من حجم الكتاب، حيث تعرضت عقائد الشيعة ـ أحكاماً وعقائداً ـ لحملات شديدة من قبل الكاتب،

---

١. التفسير والمفسّرون في ثوبة القشيب، آية الله معرفة، وهذا الكتاب في الحقيقة جواب للإشكالات التي طرحها الذهبي في كتابه، وقد استندت الكتب المدونة في علوم القرآن في الفترة الأخيرة كثيراً إلى هذا الكتاب.

وفي بعض الأحيان إلى اتهامات غريبة.

دوّن أصل هذا الكتاب ونشر من قِبل المؤلف بمجلدين، وبعد مرور اثني عشر عاماً على طبعه، أي في عام ١٩٨٨ جمع أحد الأشخاص مدونات الذهبي في جامعة بغداد في مجلد خاص فكان المجلد الثالث بعد كتابة مقدمة وحواشي مفصّلة، وقد كُرّرت بعض المطالب في هذا المجلد، فهناك مئة وعشرون صفحة في المجلد الثالث موجودة في المجلد الثاني وبنفس العناوين، بل وبنفس العبارات، فقد كُرّرت جميع المباحث المتعلّقة بالتعريف بالشيعة والفِرق الباطنية في المجلد الثالث، أي أنّ ما يقارب مئة وثلاثون صفحة من مجموع مئتي وأربعين صفحة هي مباحث مكرّرة؛ لأنها ذكرت في المتن والحواشي، أربعون صفحة دونها البلتاجي نفسه، وما يقارب خمسة وستون أُخرى خصّصها الذهبي للتعريف ببعض مصادر الشيعة الأُخرى مثل، أُصول الكافي، تفسير البرهان وكتابان أو ثلاثة من مؤلّفات الفرقة الإسماعيلية المجهولة، ونقل أقوالهم.

والذي يبدو أنّ مباحث المجلد الثالث هي استنساخ لما ورد في المجلد الثاني؛ لأنّ ما يقرب من ثلثي المطالب التي ذكرها الذهبي في المجلد الثالث قد كررّت بنفس العناوين في المجلد الثاني. والثلث المتبقي هو أيضاً عبارة عن مباحث لم يرغب الذهبي بذكرها في هذا الكتاب.

إنّ تصور الذهبي وكثير من مؤلّفي علماء السنّة عن عقائد الشيعة واقع تحت تأثير المواقف السلبية للحكّام والعلماء المتعصبين والتكفيريين على طول التاريخ، والمباحث التي ذكرها حول الشيعة هي انعكاس للتصور السلبي الذي يحمله عن الشيعة أكثر ممّا تكون نتيجة لتحقيقات ودراسات موضوعية؛ لأنّ المباحث التي ذكرها حول الشيعة تكشف وبصورة واضحة أنّه ليس لديه معرفة بالمذهب الشيعي، وهذا ما يتبيّن بوضوح من خلال التهم التي وجهّها لهم.

١. أشهر تعاليم الشيعة

تعرّض الذهبي في بحث له تحت عنوان: «أشهر تعاليم الإمامية الإثني عشرية»[1] فذكر العصمة والمهدوية والرجعة والتقية، وهذه المسائل وإن كانت أموراً مقبولة ومسلّمة لدى الشيعة، ولكنّها ليست من أشهر عقائدهم؛ لأن الشيعة تعتقد بأنّ أصول الدين خمسة، هي: التوحيد والعدل. النبوة، الإمامة والمعاد، ثلاثة منها مورد اتفاق جميع الفرق الإسلامية كالتوحيد والنبوة والمعاد. أما العدل فهو يختص بالعدلية فقط، أي المعتزلة والشيعة، أمّا الإمامة والتي يعبّر عنها بالولاية فهي من أشهر عقائد الشيعة والتي تميّزهم عن الطوائف الأخرى. وهناك مسائل تعتبر في الحقيقة من فروع أصل الإمامة، مثل: العصمة والمهدوية والرجعة.

لقد اتفق الجميع على عصمة النبيﷺ، ولكنّ الشيعة تعتقد بعصمة أئمة أهل البيت عليهم السلام أيضاً. وعقيدة أهل السنّة في عدالة الصحابة هي في الحقيقة اعتقاد بعصمتهم، وإن كان ذلك بمسمى آخر، فكل من رأى رسول اللهﷺ، الرؤية فقط، فهو صحابي وعادل عندهم؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى قد عدّلهم، أي اعتبرهم عدولاً، وبما أنّ الصحابي غير معصوم فمن الممكن أن يقع في الاشتباه والخطأ، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يكون عمله وقوله دليلاً شرعياً.

ولا بد من الإشارة إلى أنّ جميع الفِرق الإسلامية ومن جملتهم كثير من أهل السنّة يعتقدون بالمهدوية، ولكنّ الاختلاف بينهم هو أنّ بعضهم ذهبوا إلى أنّ الإمام المهدي لم يولد بعد، فالكثير من الأمور الواردة في مسألة المهدوية إنّما رويت عن طريق أهل السنّة، فقد كتب ابن حجر كتاباً أسماه: القول المختصر في علامات المهدي المنتظر، ذاكراً جملة من العلامات، منها: خروج الدجال، خروج السفياني، خروج يأجوج ومأجوج، خروج دابة الأرض، ظهور عيسى، ظهور المهدي، أفضلية المهدي على

---

١. الدكتور محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ٨، ط٧ للعام، ٢٠٠٠.

الأنبياء وعلى أبي بكر وعمر، وكثير من المطالب الأُخرى موجودة في هذا الكتاب.[١] أمّا بالنسبة إلى التقية فهي مسألة فقهية وليست اعتقادية، ثم إنّها ليست جائزة عند الشيعة بصورة مطلقة وفي جميع الأماكن والموارد والأحوال، بل هي حرام في بعض الحالات، هذا مضافاً إلى أنّ علماء السنّة قد عملوا بالتقية في بعض الموارد[٢] ونقلوا بعض الروايات في كتبهم.

فمن ذلك ما ورد في صحيح البخاري من كتاب الإكراه،[٣] وكذلك ما ورد في كتبهم انّ عبد الله بن عمر قد استعمل التقية مع خلفاء بني أُمية.[٤]

وقال السرخسي في كتاب المبسوط: «وعن الحسن البصري رحمة الله: التقية جائزة للمؤمن إلى يوم القيامة، إلّا أنّه كان لا يجعل في القتل تقية، وبه نأخذ».[٥]

أمّا بالنسبة إلى مسألة الرجعة فيقع البحث في إمكانها، حيث تبحث في التفسير بهذا المقدار فقط، ولا يوجد في الشيعة من ينكر إمكان الرجعة، وقد ذكر القرآن بعض الموارد من حدوثها بعد الموت، قال تعالى في سورة البقرة: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن

---

١. أحمد الهيثمي، القول المختصر في علامات المهدي المنتظر، ص١٠٩.
يقول ابن حزم: الصحابة كلهم من أهل الجنة(الاصابة: ج ١، ص١٩)؛ وقال النووي أيضاً: الصحابة كلهم عدول من لابس الفتنة وغيرهم(التقريب)؛ وادّعى ابن عبد البر القرطبي الاجماع على عدالة الصحابة(الاستيعاب)، وقال الغزالي: الذي عليه سلف الأُمة وجماهير الخلف أنّ عدالتهم معلومة بتعديل الله عزّ وجل إياهم وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم إلّا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، وذلك ممّا لا يثبت، فلا حاجة لهم إلى تعديل(مجلة تراثنا، ج١٤، مؤسسة آل البيت، ص١٤٠).

٢. للمزيد من الإطلاع حول رؤية فقهاء الشيعة بالنسبة للتقية راجع: رسالة الشيخ المرتضى في التقية.

٣. محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، ج ٨ ص ٤٩.

٤. روى عبد الرزاق في المصنّف، ج ٤، ص ٤٧ عن ميمون بن مهران قال: دخلت على ابن عمر أنا وشيخ أكبر منّي، قال: حسبت أنّه قال ابن المسيب، فسألته عن الصدقة أدفعها إلى الأُمراء؟ فقال: نعم، قلت: وإن اشتروا به الفهود والبيزان(الصقور)؟! قال:نعم.

٥. المبسوط، ج ٢٤، ص٤٥.

دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَـٰهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾،[1] وكذلك جاء في آخر السورة: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَـٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِا۟ئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِا۟ئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾،[2] حيث يتبيّن من خلال هاتين الآيتين أنّ الله سبحانه وتعالى قد أعاد الحياة إلى بعض الناس بعد موتهم وفنائهم.

والبحث الآخر هو رجعة بعض الناس في آخر الزمان، ورغم أنّ هذه المسألة لم تذكر في القرآن بصورة صريحة، ولكن هناك إشارات قرآنية تدل على ذلك، بالإضافة إلى وجود عدد من الروايات المويّدة لذلك، أضف إلى ذلك أنّ هذه العقيدة ليست جزءاً من ضروريات عقيدة الشيعة التي يجب على كلّ شيعي الإعتقاد بها؛ لأنّها إنّما وردت في الروايات، فمن لم يحصل له العلم بصحتها تبقى في دائرة الإحتمال والإمكان، ولذلك لا يمكن ردّ هذه الروايات قبل بحثها ودراستها؛ لأنّ هذه المسائل من الأمور الغيبية التي لا يمكن إنكارها لمجرد عدم امكان إثباتها بالحواس أو بالعقل، ولا إثباتها أيضاً، ولكن إذا قام الباحث بدراسة هذه الروايات وحصل له العلم بصحتها أو عدم صحتها فإنّ يقينه هذا يكون حجّة عليه، فما ورد في الكتب الكلامية للشيعة هو التصديق بمفاد هذه الروايات، وقد وردت أخبار كثيرة من طرق أهل السنّة مشابهة لما هو موجود عند الشيعة، منها: خروج الرجال، خروج دابة الأرض، خروج يأجوج ومأجوج، وظهور عيسى في آخر الزمان، فاذا دلّت الروايات على ظهور عيسى عليه السلام مرة أُخرى بعد عروجه قبل الفي عام، فهل يستبعد حينئذٍ ظهور المهدي عليه السلام!، وإذا ما خرج يأجوج ومأجوج بالصورة التي وردت في الكتب الحديثية لأهل السنّة فالرجعة أيضاً لا

---

١. البقرة، ٢٤٣. ٢. البقرة، ٢٥٩.

يمكن استبعادها، وهذه المسائل لا ينكرها أهل السنّة بل يسلّمون بها؛ لورودها في رواياتهم، وبحث الرجعة عند الشيعة يرجع إلى ذلك أيضاً.

٢. آراء الشيعة في الفقه

يقول الذهبي في الفقه الشيعي: «لهم في الفقه مخالفات وشذوذ يشذّون بها!» ثم ذكر بعض الأمثلة فقال: فمثلاً تراهم يمسحون الرجلين في الوضوء دون الغسل، ولا يجيزون المسح على الخفين، وجوّزوا أن تورث الأنبياء، وأنّهم لا يجيزون نكاح نساء أهل الكتاب، لذلك فمن الطبيعي أن يقفوا من الآيات التي تتعلّق بالفقه وأُصوله موقفاً فيه تعصّب وتعسف لكي يخضعوا هذه النصوص ويجعلوها أدلة لآرائهم ومذاهبهم ـ ثم قال ـ بل وجدناهم أحياناً يزيدون في القرآن ما ليس منه، ويدّعون أنّه قراءة أهل البيت»[1] ـ إنّ الموارد التي ذكرها الذهبي ليست مهمّة كثيراً، فإذا فرضنا أنّ شخصاً ما لم يمسح على الخف فهل تكون صلاته باطلة؟ وإذا لم يتزوج بالمرأة اليهودية أو المسيحية، فما هو الإشكال الذي يتوجّه عليه؟ في حين إنّا نشاهد بين المذاهب الأربعة لأهل السنّة اختلافات أكثر أهمية من تلك، فالمذهب الحنفي يعتمد على القياس بكثرة، ويعتقدون ضعف كثير من الروايات، وأهل الحديث لا يهتمون بمسألة الإجتهاد، بل يعتمدون على الأحاديث، وقد كفّر بعضهم بعضاً، وكان كل منهم يرى رأي الآخر باطلاً. والظاهر أنّ الذهبي ليس لديه معرفة كافية بفقه الشيعة، وإلّا فهناك مسائل مورد اختلاف أكثر أهمية ممّا ذكر من الأُمور.

٣. الشيعة والحديث النبوي

قال الذهبي في معرض التعريف بالشيعة: الشيعة لا يقبلون بالأحاديث النبوية الصحيحة، وإذا ما تعارضت الأحاديث مع عقائدهم فإنّهم يردّونها ولا يقبلونها، أو يقوموا بتأويلها.

---

١. التفسير والمفسّرون، ج ٢، ص ٢٩.

ثم ضرب مثالاً على ذلك، فقال: الشيعة يردّون الأحاديث والآثار التي ثبتت في تحريم نكاح المتعة ونسخ حلّه، كما نجدهم يردّون أحاديث المسح على الخفّين، وعدم وراثة الانبياء عليهم السلام. ثم أضاف: إنّهم لا يأخذون الحديث إلاّ ممّن كان شيعياً.[١]

والحقيقة أنّ عكس هذا الكلام هو أقرب إلى الواقع؛ لأنَّ أهل السنّة لا يلتفتون إلى روايات أهل البيت عليهم السلام، ويقبلون بروايات أعدائهم ويعملون بها، فلا يوجد حديث واحد عن الإمام الصادق عليه السلام أو الإمام الحسن عليه السلام، أو الرضا عليه السلام، أو الكاظم عليه السلام، أو الجواد عليه السلام، أو الإمام الهادي عليه السلام، أو الإمام العسكري عليه السلام في صحيح البخاري، نعم، رويت روايات قليلة عن بعض أئمة أهل البيت عليهم السلام، وخلافاً لقول الذهبي فهناك الكثير من الأحاديث المنقولة عن رواة أهل السنّة في كتب الحديث والتفسير للشيعة، وقد اهتم علماؤهم بأقوال فقهاء أهل السنّة في كتبهم الفقهيّة الإستدلالية، ومن جملة هذه الكتب: المختلف للعلّامة والمبسوط للشيخ الطوسي وحتى شرح اللمعة للشهيد الثاني، وكتب أُخرى كثيرة. وكذلك في الكتب التفسيرية للشيعة مثل التبيان للشيخ الطوسي ومجمع البيان وتفسير الميزان فقد نقلت موارد كثيرة من أقوال وأحاديث أهل السنّة في هذه الكتب، في حين لم يرو في كتب السنّة حديثاً عن أهل البيت عليهم السلام، ومن الغريب أنّ أئمة أهل السنّة قد منعوا كتابة سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله في تمام القرن الأول وأوائل القرن الثاني، وما يوجد الآن عند أهل السنّة من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله إنّما جُمع أواسط القرن الثاني، ورفعوا شعار «حسبنا كتاب الله» والآن يطلق عليهم أتباع السلف وأصحاب السنّة.

وعلى كل حال فعلماء الشيعة لهم أراؤهم ونظرهم حول صحة تلك الأحاديث، وإذا ماكان الحديث صحيحاً ومتصلاً برسول الله صلى الله عليه وآله فإنّهم لا يتوانون لحظة بالأخذ به، ولكن احتواء المصادر الأصلية للسنّة على أحاديث بعض الرواة أمثال أبي هريرة

---

١. المصدر السابق، ج٢، ص ٢١.

وآخرين غيرهم ممّن قام بوضع الروايات، هو الذي دعاهم للتردد في الأخذ بها والاعتماد عليها.

٤. الذهبي وحديث الشيعة

يعتقد الذهبي أنّ التفسير بالمأثور يعني تفسير القرآن طبقاً لروايات النبي ﷺ والصحابة والتابعين، في حين نجد أنّ القسم الأعظم من الروايات في التفاسير الروائية لأهل السنّة ليس رواتها من الصحابة، بينما نجد تفاسير الشيعة مملوءة بروايات النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأهل البيت عليهم السلام مما لا يعتبره الذهبي جزءاً من التفاسير الروائية، مع أنّه يرى أنّ الإمام الباقر عليه السلام من التابعين.

اضافة إلى ذلك فإنّ الذهبي نفسه يعترف بأنّ التفاسير الروائية فيها الكثير من الأحاديث الموضوعة والإسرائيليات، وهذه المسألة لاتوجيه صحيح لها إلّا التعصب المذهبي. وعندما وصل إلى روايات الشيعة وصفها بأنّها روايات مكذوبة وموضوعة، حيث قال: «وفي مقابل هذه الأحاديث لا يسعنا إلّا أن نردها ردّاً باتاً وذلك لقاعدة متفق عليها بين المحدثين: كل نص يناقض المعقول أو يخالف الأُصول أو يعارض الثابت من المنقول فهو موضوع على الرسول.

وقال في موضع آخر: «الحق والإنصاف أنّ غالب روايات الكافي والوافي كذب وافتراء.[1] وبعد أن ذكر الكتب الأربعة للشيعة وكتاب الوافي للفيض، لم يشر إلى باقي الكتب الحديثية للشيعة إلّا كتاب وسائل الشيعة والبحار نقلاً عن أعيان الشيعة، وهذا يعني أنّه لم ير هذه الكتب، ثم قال وبصورة مقتضبة حول تلك الكتب: «والذي يقرر في هذا الكتاب لا يسعه أمام ما فيها من خرافات وأضاليل إلا أن تحكم به أن متونها موضوعة وأسانيدها مفتعلة مصنوعة».[2]

والغريب هو ادعاءه أنّ جميع روايات الشيعة مخالفة للعقل وأُصول الدين، أو مخالفة للأدلة الشرعية الثابتة، مع أنّ ثمانين في المائة من أحاديث الشيعة متفقة مع

---

١. المصدر السابق، ص ٣٢. ٢. المصدر السابق، ص ٣١.

أحاديث السنّة، وعشرين في المائة منها فقط هي التي تختلف بالمعنى مع أحاديث السنّة، فلا يوجد اختلاف بين السنّة والشيعة في جميع المسائل.

والعجيب أنّ الذهبي يتهم الشيعة بأنّ جميع أحاديثهم مخالفة للأصول والمعقول! فهل درس جميع تلك الأحاديث؟ أم دفعه التعصب وتأثير العقيدة على هذا القول؟ يقول الذهبي: إنّ أكثر هذه الأحاديث بدون سند، ثم يؤيّد قوله بذكر كلام صاحب الوشيعة في نقد عقائد الشيعة[1] أو ليس من الأفضل أن يراجع تلك الكتب بنفسه حتى يرى إن كانت تلك الأحاديث مسندة أم لا؟ نعم، توجد أحاديث ضعيفة عند الشيعة، ولكن عدد هذه الأحاديث قليل بالنسبة إلى عدد الروايات الضعيفة عند السنّة.

٥. القرآن وأهل البيت عليهم السلام

في التعريف بمذهب الشيعة يقول الذهبي: «جلّ القرآن نازل في شأن أهل البيت وأوليائهم وأعدائهم»[2] والشاهد الذي يذكره في تأييد هذا القول الحديث التالي: «نزل القرآن أرباعاً: ربع فينا، وربع في عدونا، وربع سنن وأمثال، وربع فرائض وأحكام، ولنا كرائم القرآن»،[3] مع العلم أنّه لا يوجد تعبير «جلّ القرآن» في هذه الروايات، ثم إنّه يحتمل أنّ المقصود بـ«ربع فينا» في هذا الحديث ليس الربع بالمعنى الدقيق للكلمة، بل ربع الموضوع، وأهل السنّة لديها مثل هذه التأويلات.

أخرج ابن أبي حاتم والخطيب عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ...﴾ قال: تبيض وجوه أهل السنّة والجماعة وتسودّ وجوه أهل البدع.[4] ولا شك في وضع هذا الحديث لسبب بسيط وهو أنّ هذا الاصطلاح(أهل السنّة) لم يكن رائجاً في ذلك الوقت، والخلافات الفكرية والكلامية كانت قليلة جداً؛ ولأنّ الخلفاء قد منعوا نشر

---

١. المصدر السابق.
٢. التفسير والمفسرون، ج٢، ص ١١٥ ـ ١١٦.
٣. بحار الأنوار، ج٢٤، ص ٣٠٥، نقل هذا الحديث في شواهد التنزيل للحسكاني عن الأصبغ بن نباتة عن علي عليه السلام.
٤. الشوكاني، فتح القدير، ج١، ص ٥١٨.

الحديث بشدة، في حين أنّ الذي أكد على سنّة رسول الله ﷺ هم أهل البيت ﷺ، كما أنّ الإمام علي ﷺ حُرم من الخلافة بسبب عدم قبوله العمل بسنّة الآخرين في عرض العمل بسنّة رسول الله ﷺ، وقد جاء في رسالة الإمام الحسين ﷺ للمصريين: «وأن ادعوهم إلى كتاب الله وسنّة نبيه...»،[1] ولذلك فلا يمكن لابن عباس أن يروي هذا الحديث. ظهر مصطلح «أهل السنّة» في القرن الثاني بعد النزاع بين المعتزلة وجماعة المحدثين، وقد وردت روايات عجيبة أيضاً في أبي بكر، قال العجلوني في كشف الخفاء: وباب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه أشهر المشهورات من الموضوعات، كحديث: «إنّ الله يتجلى للناس عامة ولأبي بكر خاصة»، وحديث: «ما صبّ الله في صدري شيئاً إلّا وصببته في صدر أبي بكر»، وحديث: «كان ﷺ إذا اشتاق إلى الجنة قبّل شيبة أبي بكر»، وحديث: «أنا وأبو بكر كفرسي رهان»، وحديث: «إنّ الله لما اختار الأرواح اختار روح أبي بكر»، وأمثال هذا من المفتريات المعلوم بطلانها ببديهة العقل.

ومنها (الأحاديث المنكرة) ما أخرجه الخطيب بالإسناد إلى أبي هريرة قال: «ناول النبي ﷺ معاوية سهماً فقال: خذ هذا السهم حتى تلقاني به في الجنة»...

وهذه الأحاديث المنكرة التي رواها أبو هريرة كلّها باطلة إجماعاً.[2] فإذا كان مثل هذه الأحاديث موجود في كتب أهل السنّة، فهل يكون هذا دليلاً على اعتقاد هم بهذه الروايات؟

٦. الشيعة والسنّة النبوية

يقول الذهبي: إنّ الشيعة غير أُمناء على السنّة، ولا يلتزمون بالسنّة الصحيحة، علماً بأنّ الشيعة تعتقد أنّ أحد مصادر فهم الدين هي سنّة رسول الله ﷺ، وإذا ما ثبت أنّ هناك

---

١. الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٤، ص ٢٦٦.

٢. العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، ج٢، ص ٤١٩.

سنّة صحيحة عن رسول الله ﷺ في مورد من الموارد فإنّ الشيعة يلزمون أنفسهم بها، ولكن هناك اختلاف جدي بين الشيعة والسنّة في سنّة رسول الله ﷺ، فأهل السنّة يأخذون سنّة رسول الله ﷺ من الصحابة، والشيعة يأخذون السنّة من أهل البيت عليهم السلام، وإذا ما ثبتت الرواية عن الصحابة فإنّهم يعملون بها.

وللوصول إلى سنّة النبي ﷺ يوجد طريقان: إمّا طريق الصحابة أو طريق أهل بيت النبي ﷺ، وطريق الصحابة طريق غير آمن؛ لأنّه عند وفاة رسول الله ﷺ منع عمر من العمل بوصيته، ولم يسمح للرسول ﷺ بكتابتها، وبعد وفاة رسول الله ﷺ منع نقل وكتابة حديث النبي ﷺ، ومن هنا فإنّ الصحابة الذين رووا الأحاديث عن رسول الله ﷺ قليلون جداً، والأحاديث المنسوبة إلى رسول الله ﷺ جمعت بعد وفات النبي ﷺ بعد مرور مئة عام، في حين أنّ الشيعة وأهل البيت عليهم السلام أخذوا السنّة من رسول الله ﷺ، وعلي عليه السلام كان في بيت الرسول ﷺ منذ اليوم الأول للبعثة المباركة وحتى آخر لحظة لم يفارقه قط، خلافاً للصحابة الذين منعوا من كتابة ورواية سنّة رسول الله، فقد كان أمير المؤمنين يكتب السنّة خلافاً لبقية الخلفاء الذين نهوا عن السؤال حول مشكلات القرآن، وكان عليه السلام يقول: «سلوني قبل أن تفقدوني»، علماً بأنّ أهل السنّة يسلّمون بأنّه كان لأمير المؤمنين عليه السلام كتاباً روت عنه جميع كتبهم. وكما جاء في الرواية بأنّ أبا بكر كتب خمسمائة حديث عن رسول الله ﷺ ثم حرقها، وكذلك ورد أنّ عمر قررّ في بداية الأمر أن يكتب حديث رسول الله ﷺ ثم انصرف عن ذلك، في حين روي في جميع المصادر الحديثية المعتبرة لأهل السنّة ومنها «صحيح البخاري» أنّه كان لعلي صحيفة فيها أجوبة النبي ﷺ على أسئلة أمير المؤمنين عليه السلام، وقد نقل الكثير من مطالب هذه الصحيفة في كتب أهل السنّة. وقد ورد في روايات أهل البيت عليهم السلام أنّه كان لأمير المؤمنين عليه السلام كتاباً يسمّى «الجامعة» فيه تفصيل الحلال

والحرام،[١] وعلى هذا الأساس يكون طريق أهل البيتﷺ طريقاً آمناً مطمئناً للأخذ بالسنّة النبوية، وطريق الصحابة غير آمن.[٢]

٧. الشيعة لا يقبلون الدليل العقلي

الأشاعرة وأهل الحديث لا يعتبرون العقل حجّة، ولا يقبلون بالحسن والقبح العقليّين، أي حكم العقل القطعي، في حين يعتبرون الحكم العقلي الظنّي حجّة في بعض الموارد، مع أنّ القرآن الكريم يصرّح بعدم حجيّت الظن، قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾،[٣] والغريب قول الذهبي أنّ الشيعة لا يأخذون بالدليل العقلي ولا يأخذون بالقياس والاستحسان والمصالح المرسلة! فهو يصور هذه الأمور وكأنّها من المسائل العقلية ومن الأُصول الإسلامية المسلّمة، وبما أنّ الشيعة لا تلتزم بها فقد ارتكبت بذلك جرماً، علماً بأنّ بعض مذاهب أهل السنّة لا يرتضون الاستحسان والمصالح المرسلة وحتى القياس.

٨. استعمال لفظ الله للأئمة

يعتقد الذهبي أنّ الشيعة يعتبرون إمامة الأئمة والالتزام بمحبتهم وموالاتهم وبغض أعدائهم جزءاً من الايمان، فكل ما ورد من مدح في القرآن فهو ثابت في حق أئمتهم، وكل آية ذم فهو ثابت في حق أعدائهم، قال: «وأعجب من هذا أنّهم جعلوا لفظ الجلالة والإله والرب مراداً به الإمام، وكذا الضمائر الراجعة إليه سبحانه وتأولوا ما أضاف الله إلى نفسه من الإطاعة والرضى والغنى والفقر مثلاً بما يتعلّق بالإمام كإطاعته ورضاه، وغناه وفقره... الخ، ويعدّون ذلك من قبيل المجاز الشائع المعروف.[٤]

---

١. المفيد، الإرشاد، ج٢، ص ١٨٦.

٢. للمزيد من الاطلاع على كيفية وشرائط تدوين سنّة رسول اللهﷺ، راجع الكتاب القيم: للشيخ أبو رية المصري، أضواء على السنّة المحمدية وشيخ المضيرة. ٣. النجم، ٢٨.

٤. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ٢٧.

نسب الذهبي هذه الأمور للشيعة، ولم يأت بدليل على هذا الإتهام الكبير، فإذا كانت هذه الأمور موجودة فعلاً في تفاسير الشيعة فإنّ الذهبي لا يتوانى في ذكرها بكل تأكيد، فلماذا ذكرها، وما هو الهدف الذي يسعى لتحقيقه من وراء ذلك؟

٩. ابن قتيبة والشيعة

بعد أن أنهى الذهبي كلامه ذكر كلام ابن قتيبة في حق الشيعة، فقال: والعجب من هذا تفسير الروافض للقرآن ويدعونه على باطنه بما وقع لهم من الجفر... وهم أكثر أهل البدع افتراقاً ونحلاً، فمنهم قوم يقال لهم البيانية ينسبون إلى رجل يقال له بيان، قال لهم: إليَّ أشار الله تعالى ﴿هَـٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾[1] وهم أول من قال بخلق القرآن. ومنهم الخناقون والشداخون، ومنهم الغرابية وهم الذين ذكروا أنّ علياً رضي الله عنه كان أشبه بالنبي من الغراب بالغراب؟[2]

وأضاف ابن قتيبة بأنّه لا يوجد في أيّ طائفة مدّعٍ للنبوة إلّا في هذه الطائفة، حيث ادّعى عبد الله بن سبأ النبوة، ولم يدّع الربوبية أحد في أيّ طائفة من الطوائف إلّا في هذه الطائفة، حيث ادّعى المختار ذلك.[3]

إنّ استخراج باطن القرآن من الجفر هو كلام يدل على جهل ابن قتيبة، لأنّ الجفر هو محفظة من الجلد كان يحفظ فيه كتاب عليﷺ ومصحف فاطمةﷺ، ولا يشتمل على باطن القرآن كما يدّعي، فهذه هي الكتب الروائية والتفسيرية للشيعة، ويمكن البحث فيها، فهل يمكن أن تجد فيها مثل هذا الأمر؟ فقد بحثت جميع كتب الحديث والتفسير للشيعة في جميع الأقراص المدمجة فلم أرَ مورداً من الموارد أو مطلباً أسند إلى الجفر. نعم، لا يوجد مثل هذا الأمر لا بالكتب الحديثية ولا التفسيرية أو التاريخية أو الكلامية والفقهية. أما البيانية والغرابية فهما طائفتان من الغلاة، والذي يظهر من كلامهم أنّهم لا يؤمنون بالإسلام ولا بالشيعة.

---

١. آل عمران، ١٣٨.
٢. تأويل مختلف الحديث، ص ٨٤ ـ ٨٨.
٣. المصدر السابق.

وإثبات حقيقة صدور مثل هذا الكلام من غير ابن قتيبة صعب جداً، ثم إنّ هناك من بين أهل السنّة(با يزيد البسطامي) الذي كان يقول: ليس في جبّتي إلاّ الله، وغلام محمد القادياني(رئيس الفرقة القاديانية في الوقت الحاضر في باكستان)، حيث تعتقد باستمرار النبوة، والآن لديهم نبي أيضاً، فهل يمكن أن يكون هذا سبباً في لوم أهل السنّة؟

أمّا القول بأنّ الشيعة هم أول من قال بخلق القرآن فهو كلام واضح الكذب؛ لأنّ أئمة الشيعة، بل جميعهم لم يرتضوا بالنزاع الحاصل في هذه المسألة غير المثمرة، بل كانت مسألة جدلية بين المعتزلة والمحدثين،[١] ومعنى «الخنّاقون»، «الشدّاقون» لا يعرفها إلّا ابن قتيبة فقط، والقول بأنّ عبد الله بن سبأ ادّعى النبوة، والمختار ادّعى الربوبية كذبة لا تصدر إلاّ من ابن قتيبة؛ لأنّ الشك هو في أصل وجود عبد الله بن سبأ، بل إنّها خرافة، فكيف تصل النوبة إلى ادّعاء النبوة. أمّا ادّعاء الربوبية من قِبل المختار فلم ترد إلّا في كلام ابن قتيبة؛ لأنّه لم يرد ذكر لهذه المسألة في الكتب التاريخية. نعم، الذي سبّب غضب ابن قتيبة هو وقوف المختار مقابل جيش يزيد والدفاع عن الكعبة، وأخذه بثأر ريحانة رسول الله من قاتليه، والغريب هو نقل هذه الأقوال من قبل الذهبي

---

١. قلت للرضا‎ﷺ: يابن رسول الله، أخبرني عن القرآن، أخالق أو مخلوق؟ فقال: «ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنّه كلام الله». عن الريان بن الصلت: قال: قلت للرضا‎ﷺ: ما تقول في القرآن؟ فقال: «كلام الله، لا تتجاوزوه، ولا تطلبوا الهدى في غيره فتظلوا». محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، قال: كتب علي بن محمد بن علي بن موسى الرضا‎ﷺ إلى بعض شيعته ببغداد: «بسم الله الرحمن الرحيم، عصمنا الله وإياك من الفتنة، فإن يفعل فأعظم بها نعمة، وإلّا يفعل فهي الهلكة، نحن نرى أنّ الجدال في القرآن بدعة اشترك فيها السائل والمجيب، فتعاطى السائل ما ليس له، وتكلّف المجيب ما ليس عليه، وليس الخالق إلّا الله وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله، لا تجعل له اسماً من عندك فتكون من الضالين، جعلنا الله وإياك من الذين يخشون ربهم». الصدوق، الأمالي، ص٦٣٩، وقد قيل: هذا الكلام في أوج النزاع في خلق القرآن الذي أدّى إلى المحنة فيما بعد، وكانت نتائجه سيئة على العالم الإسلامي. والجدير بالذكر أنّ الإفراط في العقلانية أدّى إلى نشوب بعض النزاعات بين الفرق الإسلامية، وقد منع الإمام الرضا‎ﷺ الشيعة من الدخول في هذا النزاع غير المثمر. وهناك رواية عن الإمام الصادق‎ﷺ يصف فيها القرآن بأنّه لا خالق ولا مخلوق بل هو كلام الله سبحانه وتعالى.

في هذا الكتاب، فقد نقل عن ابن قتيبة أنّ الشيعة يفسّرون بعض الآيات بالنحو التالي: المقصود من البقرة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً...﴾[١] هي عائشة، أما كلمة «البعض» في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ﴾[٢] فهم طلحة والزبير، والمراد من الخمر والميسر في الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[٣] فهم أبو بكر وعمر، أمّا الجبت والطاغوت في الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا﴾[٤] فهم معاوية وعمرو بن العاص.

نقل الذهبي هذه الأقوال من كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، مع أنّ تفاسير الشيعة موجودة، ولا توجد فيها مثل هذه الأقوال. وقد بحثت عن هذه المعاني في جميع الأقراص المدمجة المتخصصة في التفسير والحديث للشيعة فلم أجدها، ولا أدري من اين أتى أبن قتيبة بهذه الأقوال.

إنّ الاستشهاد بأقوال المعاندين للشيعة أمثال ابن قتيبة ليس من الموضوعيّة، إذ كيف يمكن القبول بأقوال من هو عدو لك. نعم، في مسألة الجبت والطاغوت توجد في بعض الكتب الروائية و بعض التفاسير الشيعية بعض الروايات تشير إلى أنّ المقصود هو فلان وفلان دون ذكر اسم شخص،[٥] وقد استدل بلعن الإمام علي عليه السلام صنمي قريش «اللهم العن صنمي قريش»، وهذه الموارد ليست مقبولة عند مفسّري الشيعة، والدليل على ذلك أنّ تفسير التبيان للشيخ الطوسي، وهو من أقدم التفاسير الشيعية المعتبرة، ذكر خمسة أقوال في معنى الكلمتين، ولم يذكر أنّ المقصود منها هو معاوية وعمرو بن العاص،[٦] وكذلك مجمع البيان وأكثر التفاسير الشيعية. وحينئذٍ فإنّ نسبة هذا الكلام إلى الشيعة ليست صحيحة.

---

١. البقرة، ٦٧. ٢. البقرة، ٧٣. ٣. المائدة، ٩٠.
٤. النساء، ٥١. ٥. الشيخ علي النمازي، مستدرك سفينة البحار، ج٢، ص ٦.
٦. الطوسي، التبيان، ج٣، ص ٢٢٣.

١٠. الشيعة والمعتزلة

يرى المطالع لكتاب الذهبي أنّ لديه إصراراً عجيباً على القول بأنّ الشيعة قد وقعوا تحت تأثير المعتزلة، فقد كان يظن أنّ التفسير المنسوب للإمام الحسن العسكري عليه السلام متأثراً بالأفكار الاعتزالية؛ لأنّه لم يفسّر «الختم» بمعناه الظاهري، قال: «نجد المؤلف لا يرتضي نسبة الختم إلى الله على ظاهره، ونراه يتأوّل هذا الختم بما يتفق ورأي المعتزلة».

وكذلك عدّ «أمالي السيد المرتضى» جزءاً من تفاسير المعتزلة مع أنّه كتاب روائي، قال الذهبي في الشريف المرتضى: «هذا وإنّا لا نكاد نجد أثراً ظاهراً للتشيع فيما يراه الشريف المرتضى من الآيات في أماليه رغم أنّه من شيوخ الشيعة وعلمائهم»،[1] وطبقاً لرأي الذهبي فإنّ السيد المرتضى لم يقم بأيّ عمل إلّا اثبات أُصول المعتزلة من كلام علي عليه السلام، وهذا دليل على عدم تشيّعه كما ذهب إليه المؤلف، وفي نفس الوقت ينقل نصاً عن الشريف المرتضى فيه رواية عن الإمام الرضا عليه السلام، مع أنّ المعتزلة لا تستدل بكلام الإمام الرضا عليه السلام والذي يبدو أنّ الذهبي إمّا أنّه لا يعلم أو لا يريد ذلك، فهناك مناظرة مكتوبة حول مطاعن عمر بين السيد المرتضى والقاضي عبد الجبار، نقل ابن أبي الحديد قول الطرفين ثم نقد كلام السيد المرتضى، أليس ذلك دليلاً على تشيّع السيد المرتضى؟

١١. القرآن يتضمّن سبعة عشر ألف آية

نسب الذهبي إلى الشيعة بأنّهم يقولون إنّ القرآن كان سبعة عشر ألف آية، أمّا الآن فهو ستة آلاف آية،[2] والرواية الواردة في الكافي حول هذه المسألة فيها عدّة إشكالات، **أولاً:** الرواية مرسلة، ولا يوجد عالم من علماء الشيعة من يقول بصحة جميع أحاديث الكافي.

---

١. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ٣٠١.

٢. المصدر السابق، ج٢، ص ٢٤.

ثانياً: هذه الرواية مخالفة للقرآن الذي يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾، [١] وهناك روايات صحيحة منقولة عن المعصومين عليهم السلام تصرح بأنّ الخبر المخالف للقرآن باطل لم يصدر عن الأئمة عليهم السلام، وجميع فقهاء الشيعة استدلوا بحجّية الخبر الواحد بهذا الحديث. [٢]

ثالثاً: هذه الرواية مخالفة للسنّة القطعية للأئمة عليهم السلام والتي تشير إلى أنّ القرآن هو الموجود بين أيدينا.

رابعاً: الرواية متروكة من قبل علماء الشيعة، ولم يستدل أيّ عالم من العلماء بهذه الرواية، بل أكدوا على عدم تحريف القرآن، منهم الشيخ المفيد [٣] والشيخ الصدوق في الاعتقادات [٤] والعلاّمة الأميني في الغدير. [٥] وقد ردّ الشيخ الطوسي [٦] والطبرسي [٧] وجميع علماء الشيعة مقولة تحريف القرآن؛ [٨] لأنّنا إذا جعلنا ملاك القول بالتحريف هو وجود خبر في الكتب الحديثية فهناك روايات كثيرة من هذا القبيل في كتب أهل السنّة.

وقد نقل السيوطي عن ابن مردويه عن عمر بن الخطاب أنّ القرآن فيه مليون ومئتا وخمسون حرفاً كما ورد في الرواية التالية، قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف، فمن قرأه صابراً محتسباً فله بكل حرف زوجة من الحور العين».

---

١. الحجر، ٩.

٢. اجماع الأمة، فإنّهم مطبقون على أنّ كل ما خالف الكتاب والسنّة فهو باطل، الشيخ المفيد، الفصول المختارة، ص١٧٧، كل خبر يخالف ما ذكرت في التوحيد فهو موضوع مخترع، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو باطل وإن وجد في كتاب علمائنا فهو مدلس. المفيد، الاعتقادات، ص ٢٢.

٣. المفيد، مسار الشيعة، ج٧، ص ٨١ ٤. الاعتقاد، ص ٦٣.

٥. الأميني، الغدير، ج٣، ص ٣٠٨.

٦. التبيان في تفسير القرآن، ج١، ص ٣.

٧. الطبرسي، مجمع البيان، ج١، ص ٤٣؛ الطباطبائي، الميزان، ج١٢، ص ١٠٨.

٨ للمزيد من الاطلاع حول رأي علماء الشيعة بالنسبة إلى هذا الموضوع، راجع: قرآن پژوهشى، تحريف نابذيرى قرآن، ج١، ص ٤٨١؛ سلامة القرآن من التحريف، صيانة القرآن من التحريف.

قال بعض العلماء هذا العدد باعتبار ماكان قرآناً ونسخ رسمه، وإلّا فالموجود الآن لا يبلغ هذه العدة.[١] والقرآن الموجود بين أيدينا هو ثلاثمائة ألف حرف، فإذا كان هذا الحديث صحيحاً فهذا يعني أنّه سقط من القرآن سبعمئة ألف حرف أي ما يعادل ثلثاه، وكذلك نقل عن أبي موسى الأشعري أنّه قال: إنّي كنت أقرأ سورة حجمها بحجم سورة براءة، ثم نسيتها، وكنّا نقرأ سورة تشبه المسبحات لم أتذكر منها إلّا آية واحدة.[٢] وكذلك روي في كتب أهل السنّة أنّ عمر بن الخطاب كان يقول: إنّ سورة الأحزاب كانت بحجم سورة البقرة، وهذا يعني أنّ مئتي آية قد حذف منها.

عن مسند عمر رضي الله عنه، عن حذيفة، قال: قال لي عمر بن الخطاب: كم تعدّون سورة الأحزاب؟ قلت: ثنتين أو ثلاثاً وسبعين، قال: إن كانت لتقارب سورة البقرة، وإن كان فيها لآية الرجم. وقد صرّح أحمد بن حنبل[٣] والحاكم فقالوا: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»،[٤] وشبيه هذه الأحاديث كثير في كتب أهل السنّة، ووجودها ليس دليلاً على أنّهم يعتقدون بالتحريف، ومن هنا فإذا ما وجدت بعض الروايات من هذا القبيل في كتب الشيعة فهذا لا يعني أنّ الشيعة تعتقد بتحريف القرآن؛ لأنّه لا يوجد عالم من علماء الشيعة يقول بصحة جميع روايات الكافي، فوجود رواية في كتاب الكافي ليس دليلاً على عقيدة الشيعة بالتحريف.

---

١. الدر المنثور، ج٦، ص ٤٢٢، والهيثمي في مجمع الزوائد، ج٧، ص ١٦٣؛ معجم الأوسط وكنز العمال، ج ١، ص٥١٧ و ٥٤١.

٢. صحيح مسلم، ج٣، ص ١٠٠، إنّ أبا موسى الأشعري بعث إلى قرّاء البصرة وكانوا ثلاثمائة رجل فقال من جملة ما قال: وإن كنّا نقرأ سورة كنّا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها غير أنّي حفظت(لو كانت لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب) وكنّا نقرأ سورة فأنسيتها غير أنّي حفظت منها(يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة.

٣. المسند، ج٥، ص ١٣٢.

٤. مستدرك الحاكم، ج٢، ص ٤١٥ وج٤، ص ٣٥٩.

١٢. الشيعة وتحريف القرآن

نقل الذهبي أقوالاً متضادة حول تحريف القرآن، فقد اعتبر هذه المسألة من عقائد الشيعة عند ما قام بدراسة آرائهم بالنسبة إلى القرآن؛ لأنّهم يقولون إنّ القرآن كان سبعة عشر ألف آية والآن لا يتعدى ستة آلاف آية وبضع، وقد نسب هذه العقيدة إلى الشيعة في فصل تحت عنوان: «مخلصهم من تناقض أقوالهم في التفسير» مع أنّ الذهبي نقل نص قول الطبرسي عندما تناول تفسيره حيث قال: لا يوجد أحد من المسلمين أدّعى التحريف بالزيادة، ولكن بعض أصحابنا وحشوية أهل السنّة يقولون بالتحريف بالنقصان، ولكن المشهور بين الشيعة بأنّه لم يسقط شيئاً من القرآن،[1] وعندما تناول الذهبي تفسير الفيض في المجلد الثاني، (ص ١١٨) ذكر نص قوله الذي يصرّح فيه: بأنّ ما نقص من القرآن لا يخل بالمقصود؛ لأنّ المحذوف إمّا أن يكون حذف اسم علي والمنافقين أو التفسير، وليس متن القرآن، والذهبي نفسه قال بأنّ الفيض ذكر عدداً من علماء الشيعة فكان بعضهم يقولون بالتحريف، والآخرون يردونه، ولكلٍّ دليله، وهذا يدل على أن الشيعة ليسوا كلّهم قائلين بالتحريف، فلا يوجد أيّ شك في القرآن الفعلي، ومن هنا فإنّ هذه المقولة (قول الشيعة بالتحريف) على أفضل التقادير لا تصدق بصورة مطلقة؛ لأنّ بعض الشيعة لا يذهبون إلى هذا الرأي، بالإضافة إلى أنّ مثل هذا الأمر موجود في كتب أهل السنة أيضاً.[2]

١٣. الشيعة والإرهاب الديني

يقول الذهبي: إنّ الشيعة كانت تسلك سلوك الكنيسة في القرون الوسطى، وهذا نص عبارته: «كأنّهم يعتقدون أنّ مثل هذا الرابط لا يكفي في حمل الناس على أن يذهبوا

---

١. التفسير والمفسترون، ج٢، ص٧٧.

٢. للمزيد من الاطلاع بالنسبة إلى آراء الشيعة حول هذه المسألة راجع: بهاء الدين خرمشاهي، قرآن بزوهش، ج١، ص ٤٨١؛ مقالة تحريف نابذيري قرآن وتدوين القرآن للشيخ علي الكوراني.

مذهبهم هذا، فحاولوا أن يحملوهم عليه من ناحية العقيدة الإرهاب الديني الذي يشبه الإرهاب الكنسي العام في العصور المظلمة».[1] وهذا القول يثير الدهشة والاستغراب؛ لأنّ تاريخ الشيعة واضح للجميع. فقد تعرضوا للقتل العام والتعذيب في مناطق مختلفة من افغانستان، الهند، ما وراء النهر، مصر وغرب افريقيا، ولا أدري من أين جاء الذهبي بهذه الفكرة؟!

١٤. الشيعة والقرآن عند الذهبي

يقول الذهبي: إنّ المذاهب الأُصولية والفقهية للمفسّرين قد أثّرت في تفاسيرهم، وأنّهم كانوا يدافعون عن عقائدهم تعصّباً، قال: «يميلون القرآن نحو عقائدهم ويؤوّلونه حيث أهوائهم ومذاهبهم، وهؤلاء ليس لهم في التفسير المذهبي مستند يستندون إليه، ولا دليل مسلّم يعتمدون عليه، وإنّما هي أوهام نشأت عن سلطان العقيدة الزائفة، والخرافات صدرت عن قلوب عشش فيها الباطل وأفرخ، فكان ما كان من خرافات وترهات.[2] والحق إنّ الأشاعرة هم أكثر من غيرهم تعصباً في عقائدهم، والموارد التي ذكرها في هذا الكتاب شاهد على هذا المدعى.

إنّ الدفاع عن العقيدة أو الاستدلال عليها ليس مذموماً بنفسه، ولكن المذموم هو اعتبار العقائد عين الحق والصواب، والذهبي في هذا المجال ـ بالاضافة إلى اتهامه الآخرين ـ جعل مخالفة الشيعة لمسائل جزئية وقليلة الأهمية كالمسح على الخفين، وعدم جواز الزواج مع نساء أهل الكتاب، جعل ذلك مخالفة للسنّة الصحيحة!

١٥. مصادر التفسير عند الشيعة

ذكر الذهبي مصادر الشيعة في التفسير، فقال: ١) القرآن الذي جمعه علي وقام بتأويله؛ ٢) ستون نوعاً من علوم القرآن بإملاء أمير المؤمنين؛ ٣) الجامعة، وهو كتاب طوله

---

١. التفسير والمفسترون، ص ٢٣.

٢. المصدر السابق، ص ١٤.

سبعين ذراعاً؛ ٤) الجفر؛ ٥) مصحف فاطمة، قال: وهذه هي أهم الأشياء التي يستند إليها الإمامية الإثني عشرية في تفسيرهم لكتاب الله، وهي كلّها أوهام وأباطيل لا ثبوت لها إلّا في عقول الشيعة.[١] وهذا الكلام ليس صحيحاً بأيّ وجهٍ من الوجوه؛ لأنّ تفاسير الشيعة مثل مجمع البيان والتبيان والصافي وكنز الدقائق قد استفادت كثيراً من الشعر العربي وروايات أهل السنّة وتفاسير الصحابة والتابعين بالإضافة إلى روايات أهل البيت عليهم السلام ولا يوجد أيّ تفسير من هذه التفاسير قد استند بصورة مباشرة إلى هذه المصادر، وعند البحث في تفاسير الشيعة عن طريق القرص المدمَّج يتضحَ أنّ موارد الاستفادة من كتاب علي ومصحف فاطمة قليلة جداً، أمّا بالنسبة للجفر فلم ينقل منه أحد.

إنّ تفاسير الشيعة موجودة في متناول اليد، والذهبي نفسه قد رآها. نعم، ورد في روايات الشيعة وأهل السنّة أنّ هذه الكتب كانت تحت اختيار أئمة أهل البيت عليهم السلام، وقد استفاد منها الأئمة عليهم السلام، أمّا أنّها مصادر تفاسير الشيعة، وأنّ المفسّرين قد استندوا إليها، فلا يوجد دليل على ذلك.

نعم، أصل وجود هذا الكتاب ورد في بعض الروايات، ولكن هل أنّ هذه المسألة تسبب مثل هذه الإشكالات؟ أضف إلى ذلك هناك شواهد كثيرة تدل على وجود مثل هذا المجاميع، ولكنّ الذهبي لم يتعب نفسه في مراجعة الكتب الروائية والكتب التي تتناول الشيعة بالتعريف، وإلّا لما وقع في مثل هذا الاشتباه. والجامعة كتاب بخط أمير المؤمنين علي عليه السلام وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله، فالجفر والجامعة ليسا كتابين مستقلّين؛ لأنّ الثاني هو كتاب أمير المؤمنين عليه السلام، والجفر لم يكن كتاباً بل كان محفظة من الجلد يحفظ فيه كتاب علي ومصحف فاطمة، وقد ورد في بعض الروايات أنّ هناك جفرين: الجفر الأحمر الذي كان يحفظ فيه سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله، والجفر الأبيض الذي كان يحفظ فيه تلك المكتوبات. وقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «وأمّا الجفر الأحمر فوعاء

---

١. المصدر السابق، ص١٦.

فيه سلاح رسول الله ﷺ، ولن يظهر حتى يقوم قائمنا أهل البيت، وأمّا الجفر الأبيض فوعاء فيه توراة موسى وانجيل عيسى وزبور داود وكتب الله الأولى، وأمّا مصحف فاطمة عليها السلام ففيه ما يكون من حادث وأسماء كل من يملك إلى أن تقوم الساعة، وأمّا الجامعة فهي كتاب طوله سبعون ذراعاً، إملاء رسول الله ﷺ من فلق فيه وخط علي بن أبي طالب عليه السلام بيده، فيه ـ والله ـ جميع ما يحتاج الناس إليه إلى يوم القيامة، حتى أنّ فيه أرش الخدش والجلدة ونصف الجلدة،[1] وأهوى بيده إلى صدره»، «إن عندنا سلاح رسول الله ﷺ وسيفه ودرعه، وعندنا، ـ والله ـ مصحف فاطمة، ما فيه آية من كتاب الله، وإنّه لإملاء رسول الله ﷺ وخط علي عليه السلام بيده. والجفر وما يدرون ماهو؟ مسك شاة أو مسك بعير».[2]

وأما قوله في الجفر، فإنّما هو جلد ثور مذبوح كالجراب فيه كتب وعلم ما يحتاج الناس إليه إلى يوم القيامة من حلال وحرام إملاء رسول الله ﷺ وخط علي عليه السلام بيده، وفيه مصحف فاطمة عليها السلام ما فيه آية من القرآن، وإنّ عندي خاتم رسول الله ﷺ ودرعه.[3] وقد كان استخدام جلود الحيوانات كمحفظة أمراً متعارفاً ومتداولاً في ذلك الوقت، ولا يوجد أيّ استبعاد لهذا الأمر، فما نقله الذهبي عن ابن خلدون وابن قتيبة لا يستند على أساس متين، يقول الذهبي: «إنّ أحد مصادر التفسير عند الشيعة هو الجفر»، وهذا ناشئ عن جهله وعناده، ودليل ذلك أنّه ذكر ثلاثة عشر تفسيراً من تفاسير الشيعة تقريباً، ولم يجد مورداً واحداً فى كتاب واحد قد استند الى الجفر، والذهبي نقل رأي صاحب «أعيان الشيعة» وابن خلدون ولم يقبل بآرائهما حول هذه المسألة، وإنّما مال إلى رأي ابن قتيبة؛ وحيث إنّ الأخير نقل أبياتاً من الشعر منسوبة إلى هارون بن سعد العجلي حمل فيها على الشيعة حملة شديدة قام الذهبي بنقل جميع هذه الموارد.[4]

---

١. المفيد، الإرشاد، ج ٢، ص ١٨٦.
٢. المجلسي، بحار الأنوار، ج٢٦، ص ٤٠.
٣. المصدر السابق، ص ٤٢ ـ ٤٣.
٤. التفسير والمفسّرون، ج ٢، ص ١٦.

أمّا بالنسبة إلى مصحف فاطمة فهو كتاب فيه أخبار غيبية كما ورد في الروايات، ولا يوجد فيه آية قرآنية أو تفسيراً لآية قرآنية. روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «مصحف فاطمة عليها السلام ما فيه شيء من كتاب الله، وإنّما هو شيء أُلقي عليها بعد موت أبيها صلوات الله عليها».[1]

وعن الوليد بن صبيح قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «يا وليد إنّي نظرت في مصحف فاطمة عليها السلام قبيل فلم أجد لبني فلان فيها إلّا كغبار النعل».[2]

ومن الكتب: «مصحف فاطمة» وهو كتاب أملاه جبرائيل بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكتبه علي عليه السلام، وورد في حقّه ووصفه أخبار كثيرة، فقد ورد في الخبر: إنَّ أحد الرواة سأل الإمام الصادق عليه السلام فقال: وما مصحف فاطمة؟ فقال: إنّ الله تبارك وتعالى لمّا قبض نبيه دخل على فاطمة(من وفاته) من الحزن ما لا يعلمه إلّا الله عزّ وجل، فأرسل إليها ملكاً يسلّي عليها غمّها ويحدّثها، فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فقال لها: إذا أحسست بذلك فسمعت الصوت فقولي، فأعلمته، فجعل يكتب كل ما يسمع، حتى أثبت من ذلك مصحفاً، ثم قال: أما إنّه ليس فيه من الحلال والحرام، ولكن فيه علم ما يكون.[3]

من خلال هذه الروايات يتبين بكل وضوح أنّ مصحف فاطمة ليس فيه شيء من التفسير، فما يقوله الذهبي بأنّ مصحف فاطمة عليها السلام هو أحد مصادر الشيعة في التفسير من الكذب المحض، إذ لم أجد من استدل بمصحف فاطمة في التفسير في الأقراص المدمَّجة للحديث والتفسير ولا حتى مورداً واحداً. نعم، هناك موارد قليلة استند فيها إلى مصحف فاطمة ولكن في الأُمور الغيبية وليس في تفسير القرآن أو بيان الأحكام.

وهكذا بالنسبة لكتاب علي عليه السلام حيث وردت روايات متعددة في صحاح أهل السنّة والكتب التاريخية والحديثية، ولكن ما هي المطالب التي يحتويها هذا الكتاب؟

اختلفت الروايات في ذلك، فقد رويت بعض المطالب من كتاب علي في جميع

---

١. بحار الأنوار، ج٢٦، ص ٢٨. ٢. المصدر السابق. ٣. المجلسي، مرآة الكتب، ص ٤١.

صحاح أهل السنّة، والبخاري أيضاً استدل في صحيحه ببعض مطالب هذا الكتاب في أبواب مختلفة، وسوف نذكر هنا نص قول «فتح الباري» شرح صحيح البخاري لابن حجر؛ لأنّه حلّل هذه المسألة بصورة جيدة، حيث قال: ووقع للمصنّف ومسلم من طريق يزيد التيمي عن علي أنّه قال: «ما عندنا شيء نقرأه إلّا كتاب الله وهذه الصحيفة، فإذا فيها المدينة حرم»، الحديث.

ولمسلم عن أبي الطفيل عن علي أنّه قال: «خصّنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعمّ به الناس كافة إلّا ما في قراب سيفي هذا وأخرج صحيفة مكتوبة فيها: لعن الله من ذبح لغير الله»، الحديث. وللنسائي. من طريق الأشتر وغيره عن علي، فإذا فيها: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم»، الحديث.

ولأحمد من طريق طارق بين شهاب فيها «فرائض الصدقة».

والجمع بين هذه الأحاديث أنّ الصحيفة كانت واحدة، وكان جميع ذلك مكتوباً فيها فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه، والله أعلم.[1]

وصريح هذا الكلام أنّ الرواة لم يحفظوا جميع مطالب هذا الكتاب، وعلي ﷺ لم يروِ نص هذه الروايات أيضاً، بل بيّن موضوعاتها فقط. وقد ذكر «ابن حجر» في موضع

---

١. روى البخاري ومسلم في صحيحيهما أحاديث كثيرة بمتون مختلفة وأسانيد متواترة حول صحيفة أمير المؤمنين ﷺ، وذكرا بعض الأحكام التي استخرجت من هذه الصحيفة، **صحيح البخاري**، ج ١، ص٣٨؛ **كتاب العلم**، باب كتابة العلم، ج٣، ص ٢٥؛ **كتاب الحج**، باب حرم المدينة، ج ٤، ص ١٢٢ باب ذمة المسلمين وص ١٢٤، باب من عاهد ثم غدر، وص ١٨٣، باب فكاك الأسير، ج٨ ص ١٩٢، **كتاب الفرائض** باب اثم من تبرأ من مواليه، ج٩، ص١١٩، **كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة**، باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم، ص١٣، **كتاب الديات** باب العاقلة، باب لا يقتل المسلم بالكافر، **صحيح مسلم**، ج٢، ص ١١٤٧، **كتاب العتق** الباب ٤، باب تحريم تولي العتيق غير مواليه، ج ٣٠، ج٣، ص ١٥٦٧؛ **كتاب الأضاحي**، الباب٨ باب تحريم الذبح لغير الله، ج٤٥، **سنن النسائي**، ج٨، ص ١٩؛ **كتاب القسامة**، باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس وص٢٣، باب سقوط القود من المسلم للكافر، **أضواء على الصحيحين**، الشيخ محمد صادق النجمي، ص ٤٢.

آخر رواية بعنوان «ما بين الدفتين» أو «اللوحين»، وهي:

عن عبد العزيز بن رفيع في رواية علي بن المدائني عن سفيان حدثنا عبد العزيز أخرجه أبو نعيم في المستخرج قوله: دخلت أنا وشداد بن معقل عن عبد الله بن مسعود حديثاً غير هذا قوله: «أترك النبي ﷺ من شيء»، وفي رواية الاسماعيلي: «شيئاً سوى القرآن». قوله: «إلّا ما بين الدفتين بالفاء، تثنية دفّة ـ بفتح أوله ـ وهو اللوح».[١]

وهذا الحديث يصرح بأنّ هذا الكتاب كان موجوداً، وفي موضع آخر، قال:

من حديث محمد بن الحنفية أنّ أباه علي بن أبي طالب أرسله إلى عثمان بصحيفة فيها فرائض الصدقة، فإنّ رواية طارق بن شهاب عن علي في نحو حديث الباب عند أحمد أنّه كان في صحيفته فرائض الصدقة.[٢]

وقد وجدت عدّة روايات تشير إلى أنّ الأئمة عليهم السلام نقلوا بعض الأُمور إستناداً إلى هذا الكتاب من خلال البحث في الكتب التفسيرية والحديثية في القرص المضغوط مثل أحكام تفسير أكل مال اليتيم،[٣] كيفية حد الجلد،[٤] الإشارة إلى الذنوب الكبيرة،[٥] ذبح الحيوان[٦] كالآية الشريفة: ﴿...وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ... ﴾ قال: هي الكلاب،[٧] وكذلك تفسير الآية: ﴿...إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾،[٨] وقضية تعدّي بني اسرائيل يوم السبت،[٩] فقد نقلت بعض المطالب إستناداً إلى هذا الكتاب.

١٦. الحرص على الجمع بين الظاهر والباطن

يقول الذهبي: إنّ الشيعة شديدوا الحرص على التوفيق بين الظاهر والباطن، ثم ذكر مثالاً على ذلك قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ

---

١. ابن حجر، فتح الباري، ج ١، ص ١٨٣.
٢. المصدر السابق، ج ٩، ص ٥٤.
٣. الطبرسي، مجمع البيان، ج ٣، ص ٢٧.
٤. القطب الراوندي، فقه القرآن، ج ٢، ص ٣٦٦.
٥. الفيض الكاشاني، تفسير الصافي، ص ٢٤٥.
٦. المصدر السابق، ج ٢، ص ٩.
٧. المصدر السابق، ص ١١.
٨. المصدر السابق، ص ٢٢٨.
٩. المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٤٧.

وَأَنْهَـٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَـٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّـٰرِبِينَ وَأَنْهَـٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَـٰلِدٌ فِى ٱلنَّارِ وَسُقُوا مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ ﴾.[١]

قال الذهبي: فهم {الشيعة} يقرّون أنّ هذا الظاهر مراد الله تعالى، ومراد له مع الظاهر معنىً آخر باطني هو علوم الأئمة عليهم السلام.[٢] ولم يبيّن الذهبي في أيّ كتاب من كتب الشيعة جاء مثل هذا الأمر، فقد بحثنا تفاسير الشيعة فلم نجد أي تفسير يفسّر الآية بهذا الشكل، ومن المعلوم أنّ الأصل هو أن يسعى المفسّر باكتشاف علاقة ورابطة بين ظاهر القرآن وباطنه، ولا يوجد أيّ إشكال حول هذه المسألة.

١٧. صرف آيات العتاب عن النبي صلى الله عليه وآله

أشكل الذهبي على تفاسير الشيعة؛ لأنّهم يصرفون آيات العتاب في القرآن عن ظاهرها، فمثلاً قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴾[٣] ليس الخطاب فيه للنبي صلى الله عليه وآله، والذهبي يرى أنّ هذا الأمر هو صرف آيات العتاب عن ظاهرها،[٤] وكذلك فإنّ مفسّري الشيعة يعتقدون بأنّ قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَـٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴾،[٥] وقوله تعالى: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَـٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴾،[٦] ليس عتاباً للنبي صلى الله عليه وآله أيضاً، كما أنّه يستنكر مثل هذا التفسير الذي تقول به الشيعة.[٧]

١٨. المصادر التفسيرية المهمّة عند الشيعة

الظاهر أنّ الذهبي يبحث عن دليلٍ ما لاتهام الشيعة، وهذا ما يظهر بصورة واضحة من تعريفه لكتاب مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار، فعندما قام بالتعريف بهذا التفسير غير

---

١. محمد، ١٥. ٢. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ٢٥.
٣. عبس، ١، ٢. ٤. المصدر السابق، ج٢، ص ١٦٨.
٥. الإسراء، ٧٤. ٦. الإسراء، ٧٥.
٧. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١٦٨.

المعروف عند الشيعة قال:

«هذا التفسير يعدّ في الحقيقة مرجعاً مهماً من مراجع التفسير عند الإمامية وأصلاً لابد من قرائته لمن يريد أن يطّلع على مدى تأثير عقيدة صاحبه ومن على شاكلته في فهمه لكتاب الله وتنزيله لنصوصه على وفق ميوله المذهبية وهواه الشيعي.

يقول هذا القول مع أنّه لم ير هذا الكتاب، قال: «لم أجد أصل هذا الكتاب في مكتبات مصر، وإذا وجدته فهو من أفضل المراجع لتصوير معالم التفسير عند الشيعة». وبعد ذلك يتساءل بأنّه كيف نحكم على أنّ هذا التفسير من المراجع المهمّة عند الشيعة؟ أوَ ليس هذا الأمر يدل على الحكم بجهله، ثمَّ يجيب الذهبي عن تسائله: «إنّنا وإن لم نجد أصل هذا الكتاب، ولكن وجدنا ما يعوضه وهو مقدمة هذا التفسير، فقد وجدت المقدمة في دار الكتاب في مصر والتي توضح منهج صاحبها وآراءه في تفسيره».[1]

خصّص الذهبي الصفحة الرابعة والعشرين بالتعريف بهذا الكتاب، ولعلّه يمكن القول بأنّ من بين ألف عالم شيعي لا يوجد واحد منهم أطلع على هذا الكتاب أو اسم صاحبه، ورغم مجهولية هذا الكتاب فإنّ له ثلاثة عناوين، وقد نسب الذهبي هذا الكتاب إلى «الكازروني»، ولكن هذا التفسير طبع في طهران تحت عنوان: مقدمة البرهان، أمّا العلّامة الطهراني فإنّه يرى أنّ هذا التفسير لأبي الحسن الفتوني النبطي العاملي الأصفهاني الغروي ابن أُخت الأمير محمد صالح خاتون آبادي، صهر العلّامة المجلسي، وطبقاً لقول العلّامة الطهراني في الذريعة فإنّ هذا التفسير من التفاسير الروائية غير الكاملة، حيث يقع في نسختين، نسخة منه إلى أواسط سورة البقرة والأُخرى إلى الآية الرابعة من سورة النساء، فكيف يمكن اعتبار هذا التفسير من المراجع المهمّة للتفسير عند الشيعة؟

---

١. المصدر السابق، ص ١٢٤.

١٩. الذهبي ووضع الحديث

يرى الذهبي أنّ هناك ثلاثة عوامل رئيسة لضعف التفسير النقلي أو التفسير بالمأثور، وهي: وضع الحديث، الإسرائيليات وحذف الإسناد، وهو يعتقد أنّ بداية ظهور الوضع في الحديث كان سنة ٤١ هـ، وقد نسب الوضع إلى الشيعة والخوارج، قال: «وكان مبدء ظهور الوضع في سنة إحدى وأربعين من الهجرة حين اختلف المسلمون سياسياً وتفرقوا إلى شيعة وخوارج وجمهور، ووجد من أهل البدع والأهواء من روّجوا لبدعهم وتعصّبوا لأهوائهم... ويرجع الوضع في التفسير إلى أسباب متعددة منه التعصّب المذهبي، فإنّ من افتراق الأُمة إلى شيعة تطرفوا في حبّ علي، وخوارج انصرفوا منه وناصبوه العداء، وجمهور المسلمين وقفوا بجانب هاتين الطائفتين بدون أن يمسّهم شيء من ابتداع التشيع أو الخروج، جعل كل طائفة من هذه الطوائف تحاول بكل جهودها أن تؤيّد مذهبها بشيءٍ من القرآن، فنسب الشيعة إلى النبي وإلى علي وغيره أقوالاً كثيرة في التفسير».[١]

والحق أنّ الشيعة ومنذ عام واحد وأربعين وحتى شهادة الإمام الحسينعليه السلام سنة إحدى وستين لا توجد لهم أيّ فعالية تبليغية ودعائية، ولا يوجد أيّ دليل على وضع الحديث من قبل الشيعة في هذا الزمان. وزعماؤهم في ذلك الوقت كانوا جميعاً من الصحابة والتابعين، فابن عباس، حجر بن عدي، عمرو بن الحمق الخزاعي، سليمان بن صرد، جابر بن عبد الله الأنصاري كانوا من صحابة النبيصلى الله عليه وآله وسلم، وسعيد بن جبير من التابعين، وإذا نظرنا إلى كتب أهل السنّة لوجدنا الكثير من الروايات في فضائل عثمان ومعاوية ومساواتهم بأمير المؤمنينعليه السلام، وهذه الروايات إنّما وضعت بأمر معاوية. وكلام الذهبي هذا ليس له منشأ إلّا التعصب المذهبي، ولم يصدر عنه كنتيجة طبيعية أفرزها البحث والتحقيق، والنقطة التي ذكرها حول بداية وضع الحديث بعد عام

---

١. المصدر السابق، ص ٢٣٩.

أربعين هجرية صحيح إلى حدٍ ما، أمّا نسبة ذلك إلى الشيعة فليست صحيحة، فقبل قتل عثمان لا توجد ظروف وأحوال مساعدة على وضع الحديث، وليس هناك حاجة إلى مثل هذا العمل أيضاً. أما بعد مقتل عثمان فقد ظهرت فرقتين متضادتين: الأنصار، أي سكان المدينة المنورة، وأكثر صحابة النبي ﷺ الذين بايعوا علياً عليه السلام، وقادة قريش أمثال الزبير، طلحة، عائشة، ومروان والولاة الذين كانوا من قِبل عثمان، وعدد من أهل البصرة فقد رفعوا لواء مخالفة أمير المؤمنين عليه السلام، وهيّئوا الظروف لنشوب معركة الجمل، وبعد أن هزموا في المعركة تجمّع البقية الباقية من أصحابهم تحت مظلّة معاوية، فوقعت معركة صفين ولذلك لم يشك أحد في ذلك الوقت بأن علياً كان بريئاً من دم عثمان، بالإضافة إلى أنّ الجميع يعلم بأنّ عائشة وطلحة والزبير هم الذين أغروا الناس في قتل عثمان، فقد كانت عائشة متذمرة من خلافة علي عليه السلام، وكان الزبير ومعاوية وطلحة يطلبون الإمارة، وجميع أهل السنّة يتفقون على أنّ تصرف عائشة والزبير وطلحة في قتال علي عليه السلام كان خاطئاً، ولكنّهم يوجّهون ذلك بأنّه كان اجتهاداً خاطئاً، ولذلك فهم ليسوا بمذنبين. ولم يكن هناك حاجة لوضع الحديث عند الشيعة؛ لأنّ الصحابة قد بايعوا أمير المؤمنين عليه السلام، وكانوا معه في حربه في معركة الجمل وصفين، أمّا عائشة والزبير وطلحة ومعاوية فقد كانوا بحاجة لوضع الحديث لتوجيه قيامهم بوجه أمير المؤمنين عليه السلام وايجاد الاختلاف بين المسلمين، وأتباع عثمان أيضاً كانوا بحاجة لوضع الحديث لإظهار مظلومية عثمان. أمّا بعد التحكيم وشهادة أمير المؤمنين عليه السلام فقد كان معاوية بحاجة إلى من يضع له الحديث لإسباغ المشروعية على خلافته؛ لأن معاوية وأبيه وأمه كانوا معروفين بعدائهم للدين، وكانوا من أئمة الشرك، فقد أسلموا كرهاً؛ لأنه كان شيئاً محرجاً وصعباً على المسلمين أن يتسلّق معاوية على رقابهم و يتسلّم الخلافة مع وجود أصحاب النبي ﷺ. والأحاديث الموجودة في كتب أهل السنّة تشهد على هذا الأمر، وهو أنّ أتباع معاوية كانوا من السبّاقين في وضع

الحديث وليس الشيعة، فقد روى ابن أبي الحديد أنّ معاوية أعطى سمرة بن جندب مئة ألف درهم لكي يضع رواية بأنّ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ۝وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾[١] نزل في علي﵇ وأن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ...﴾[٢] نزل في ابن ملجم، ولم يقبل سمرة بهذا العطاء، فزاده إلى مئتي درهم، ولم يرض أيضاً، فأعطاه ثلاثمائة درهم فقبل سمرة بأن يضع مثل هذا الحديث. وقد ورد في جميع المصادر التاريخية أنّ بني أُمية منعوا من إظهار فضائل علي﵇، وعاقبوا كل من يروي فضيلة لأمير المؤمنين﵇،[٣] وفيما عدا معاوية كان كعب الأحبار وأبو هريرة من الوضاعين أيضاً، فقد روي عن أمير المؤمنين﵇ أنّ كعباً كان من أشد الكذابين[٤] على رسول الله ﷺ.

قال ابن أبي الحديد في الذين كانوا يضعون الحديث:

«إنّ معاوية وضع وقوماً من الصحابة وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في علي﵇ تقتضي الطعن فيه والبراءة منه، وجعل لهم على ذلك جعلاً يرغب في مثله، فاختلقوا ما أرضاه، منهم أبو هريرة وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين عروة بن الزبير، زعم عروة أنّ عائشة حدثته، قالت: كنت عند النبي ﷺ إذ أقبل العباس وعلي فقال: «يا عائشة إن سرّك أن تنظري إلى رجلين من أهل النار فانظري إلى هذين قد طلعا» فنظرت فإذا العباس وعلي بن أبي طالب. وأمّا عمرو بن العاص فروي عنه الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما مسنداً متصلاً بعمرو بن العاص، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أن آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء، إنّما وليي الله وصالح المؤمنين» وأمّا أبو هريرة، فروي عنه الحديث الذي معناه أنّ علياً﵇ خطب

---

١. البقرة، ٢٠٤، ٢٠٥. ٢. البقرة، ٢٠٧.
٣. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ٤، ص ٧٣. ٤. المصدر السابق، ج ٤، ص ٧٧.

ابنة أبي جهل في حياة رسول الله ﷺ، فأسخطه فخطب على المنبر، وقال: لاها لله! لا تجتمع ابنة ولي الله وابنة عدو الله أبي جهل! إنّ فاطمة بضعة».[١]

ويمكن القول بكل جرأة بأنّه حتى زمان شهادة الحسين عليه السلام ووفاة ابن عباس لم يكن وضع الحديث معروفاً عند الشيعة، وبعد هزيمة المختار وظهور الغلاة قام بعضهم بوضع بعض الروايات ونسبوها إلى الشيعة، في حين أنّه حتى ذلك الوقت وضع بنو أمية أحاديثاً كثيرة. ومن هنا يظهر عدم انصاف الذهبي إذ أنّه لم يذكر دور معاوية وبني أمية والقصص والأخبار اليهودية في مجال وضع الحديث، مع أنّه لا يزال هناك الكثير من الروايات الموضوعة من قبل الأمويين في كتب أهل السنّة، ومن جملة ذلك أحاديث فضائل يوم عاشوراء، وفضائل أبي بكر وعمرو عثمان ومعاوية. ورغم اتهام الذهبي الشيعة بوضع الحديث، ولكنّه لم يذكر حديثاً واحداً لإثبات هذه التهمة، وفيما يلي بعض النماذج من الأحاديث الموضوعة باعترافهم والموجودة في كتب أهل السنّة لكي يتبيّن أنّهم وضعوا أحاديثاً كثيرة لتأييد عقائدهم:

روى أبو هريرة: «تباشرت الملائكة يوم بدر، فقالوا أما ترون الصدّيق مع رسول الله في العريش»، وفي رواية أُخرى رواها الخطيب عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «هبط عليّ جبريل عليه السلام وعليه طنفسة وهو يتخلّل، فقلت له، يا جبريل ما هذا؟ قال: إنّ الله تعالى أمر الملائكة أن تتخلّل في السماء كتخلّل أبي بكر في الأرض»، وقد روي هذا الحديث عن ابن عباس في حين أنّه لم يتجاوز الثانية عشرة من العمر عند وفاة رسول الله ﷺ.

وروى أبو يعلى عن أبي هريرة أنّه قال: «قال رسول الله: عرج بي إلى السماء فما مررت بسماء إلّا وجدت فيها اسمي محمد رسول الله وأبو بكر الصدّيق خلفي».[٢]

أمّا بالنسبة إلى عائشة، فقد وضعوا فيها روايات كثيرة، منها: «فضل عائشة على

---

١. المصدر السابق، ص٦٣. ٢. محمود أبو رية، أضواء على السنّة المحمدية، ص ١٢٧.

النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»، وفي حديث آخر: «إنّ جبريل جلب لرسول الله ﷺ صورة عائشة، وقال: هذه زوجتك في الدنيا والآخرة». وجاء في حديث آخر: إنّ رسول الله ﷺ قال: «خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء»، وفي روايةء «خذوا شطر دينكم».

وهناك روايات موضوعة في معاوية، منها: إنّ رسول الله ﷺ، قال: «اللهم اجعله هادياً مهدياً»، وقد ورد هذا الحديث في صحيح الترمذي أيضاً، وفي حديث آخر: «اللهم علّمه الكتاب والحساب، وقه العذاب، وأدخله الجنة»، مع أنّ اسحاق بن راهوية(شيخ البخاري) يقول: «إنّه لم يصح في فضائل معاوية شيء».

وكذا وردت روايات كثيرة في فضائل الشام وبيت المقدس منها: «أنّها أرض المحشر والمنشر وأرض الأبدال... وإنّ نزول عيسى سيكون بهذه الأرض»، وروي عن كعب الأحبار أنّه قال: «أهل الشام سيف من سيوف الله ينتقم الله بهم».[1]

أمّا قول الذهبي: «إنّ وضع الحديث إنّما وقع من قبل أهل البدع فقط» فهو كلام غير صحيح أيضاً، فقد روى مسلم في كتابه عن يحيى بن سعيد القطان، قال: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث»، وفي رواية: «لم نرَ أهل الخير في شيءٍ أكذب منهم في الحديث، يعني أنّه ـ كما قال مسلم ـ: يجري على لسانهم ولا يتعمّدون الكذب.

وروي عن أبي الزناد، قال: «أدركت بالمدينة مائة كلّهم مأمون، ما يؤخذ عنهم» الحديث. قال الحافظ ابن حجر: «وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث الترغيب والترهيب، وقالوا: لم نكذب عليه، بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته».[2]

---

١. المصدر السابق، ص١٢٥. ٢. المصدر السابق، ص١٣٨.

المصادر

١. الأمالي، أبي جعفر محمد بن الحسين الصدوق، مؤسسة بعثت، طهران، ط ١، ١٤١٧ق.
٢. الاعتقادات، أبي عبد الله محمد بن النعمان العكبري البغدادي المفيد، دار المفيد، ط ٢، ١٤١٤ق.
٣. التفسير والمفسّرون، محمد حسين الذهبي، ط ٢، ٢٠٠٠م.
٤. القول المختصر في علامات المهدي المنتظر، أحمد بن حجر الهيثمي، تحقيق: الشيخ عبد الكريم العقيلي، مؤسسة المصطفى، احياء تراث أهل البيت عليهم السلام، ١٤١٩ق.
٥. صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ق.
٦. بحار الأنوار، محمدباقر المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣ق.
٧. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، عالم الكتب، [بی تا].
٨. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، أبي عبد الله محمد بن النعمان المفيد، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، نشر دار المفيد، [بی تا].
٩. مستدرك سفينة البحار، علي النمازي الشاهرودي، تحقيق: الشيخ حسن علي النمازي.
١٠. التبيان في تفسير آي القرآن، أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب قيصر العاملي، دار إحياء التراث العربي، [بی تا].
١١. مسار الشيعة في مختصر تواريخ الشيعة، أبي عبدالله محمد بن عبدالله المفيد، تحقيق: الشيخ مهدي، نشر دار المفيد، النجف، ط ١٤١٤ق.
١٢. مجمع البيان في تفسير القرآن، أبي علي الفضل ابي الحسن الطبرسي، امين الإسلام الطبرسي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١، ١٤١٥ق.
١٣. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٦٥ش.
١٤. مسند أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل، بيروت، [بی تا].
١٥. المستدرك على الصحيحين، أبو عبدالله الحاكم النيشابوري، المعرفة، بيروت، ١٤٠٦ق.
١٦. الغدير، دار الكتاب العربي، عبد الحسين الأميني، ط ٤، ١٣٩٧ش.
١٧. مرآة الكتب، علي بن موسى التبريزي، تحقيق: محمد علي الجابري، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ط ١، ١٤١٤ق.

١٨. **صحيح مسلم**، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيشابوري، دار الفكر، بيروت، [بی تا].
١٩. **فتح الباري**، شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، [بی تا].
٢٠. **فقه القرآن**، قطب الدين أبو الحسين الراوندي، تحقيق: أحمد حسين، ط ٢، ١٤٠٥ق.
٢١. **تفسير الصافي**، محسن الفيض الكاشاني، تصحيح: حسين الأعلمي، ط ٢.
٢٢. **شرح نهج البلاغة**، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الإسلامية، ط ١، ١٤١٩ق.
٢٣. **أضواء على الصحيحين**، محمد صادق النجمي، الترجمة العربية، يحيى كمال، مؤسسة المعارف الإسلامية، ط ١، ١٤١٩ق.
٢٤. **أضواء على السنّة المحمدية**، محمود أبورية، دار الكتاب الإسلامي، ط ٥، [بی تا].

منهج التفسير العقلي ونقد آراء الذهبي

السيد فياض حسين الرضوي

تناولنا في هذه المقالة بعض المصطلحات مثل التفسير والعقل من حيث اللغة والاصطلاح، ثم أشرنا إلى معنى المنهج، ونبذة تاريخية عن التفسير العقلي. ومن الأمور التي لا بد من الإشارة إليها هي مسألة التدبّر والتفكر من زاوية قرآنية، وكذلك بيان مفهوم منهج التفسير العقلي ودراسة الآراء والنظريات المتعددة المتعلّقة بذلك، وآراء الموافقين والمخالفين لهذا المنهج وأدلتهم. ومن المباحث الأُخرى التي تعرضنا لها في هذه المقالة هو اختلاف منهج التفسير العقلي مع سائر المناهج(الاجتهادي، التفسير بالرأي...) وكذلك بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي للتأويل وعلاقته مع منهج التفسير العقلي. أمّا القسم الآخر من المقالة فقد تمّ بحث آراء الذهبي في منهج التفسير العقلي والتأويل، وكيف أنّه خلط بين هذه المناهج، أي الخلط بين منهج التفسير العقلي ومنهج التفسير الاجتهادي ومنهج التفسير بالرأي.

المقدمة

كان التفسير العقلي موضع اهتمام منذ العصور الإسلامية الأولى، بل يمكن للقارىء أن يجد بعض النماذج في روايات أهل البيتﷺ وأقوال الصحابة، بالإضافة إلى وجود بعض المصاديق في تفاسير كبار المفسّرين، ولكن هذه الطريقة في التفسير لم تطرح كمنهج، ومن كتب في مناهج التفسير للقرآن اعتبر هذه الطريقة كمصداق للمنهج الاجتهادي، أو نوعاً من التفسير بالرأي، ولم يبحث كمنهج مستقل، ولم تدرس جميع جوانبه وحيثياته. سوف نحاول هنا أن ندرس هذا المنهج دراسة منهجية، وسوف نتعرض لجميع جوانبه، آخذين بنظر الإعتبار آراء الذهبي في هذا المجال.

تمهيد

١. مفهوم التفسير

الف) التفسير في اللغة من مادة«فسر» وقد وردت بعدّة معان، منها: التوضيح، التبيين، التفصيل،[١] اظهار المعنى المعقول،[٢] بيان المراد من اللفظ المشكل.[٣] وسوف يتبين من خلال كلام أهل اللغة أنّ لفظ التفسير لوحظ فيه معنى البيان والكشف عن معنى اللفظ سواء كان مشكلاً أو لا، وهذا الأمر هو الذي يميّز التفسير عن الترجمة التي يـمكن أن تستخرج عن طريق مراجعة كتب اللغة.

ب) التفسير في الاصطلاح ورد بنفس هذه المعاني أيضاً، منها أنّه: كشف المراد عن اللفظ المشكل،[٤] أوهو علم يبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية؛[٥] أو العلم الذي يعرف به فهم القرآن الكريم وإدراك معانيه والكشف عن مقاصده ومراميه، واستخراج أحكامه وحكمه،[٦] أو كشف القـناع عن اللفظ المشكل، وإزالة الخفاء في دلالة الكلام على المعنى.[٧]

والظاهر أنّ أصل التفسير هو توضيح مراد ومقصود الله سبحانه في القرآن، والمراد قد يكون أحكاماً أو عقائداً، ومن الطبيعي فإنّه لا بد من مراجعة أسباب النـزول، شأن النزول، الآيات المكية والمدنية، المحكم والمتشابه، الناسخ والمنسوخ[٨] للتوصل إلى ذلك المراد.

---

١. الخليل الفراهيدي، **كتاب العين**، ج ٧، ص ٢٤٧، مادة فسر؛ **قاموس القرآن**، ج ٥، ص ١٧٥، مادة فسر.
٢. **مفردات الراغب**، ص ٦٣٦، مادة فسر.
٣. ابن منظور، **لسان العرب**، ج ١٠، ص ٢٦١، مادة فسر.
٤. الطبرسي، **مجمع البيان**، ج ١، ص ٣٩.
٥. الزرقاني، **مناهل العرفان**، ج ٢، ص ٤.
٦. البغوي، **معالم التنزيل**، ج ١، ص ٧.
٧. آية الله معرفة، **التفسير والمفسّرون**، ج ١، ص ١٣ ـ ١٤.
٨. السيوطي، **الاتقان**، ج ٢، ص ١٧٤.

٢. المنهج

المقصود من «المنهج» هنا هو: الإستفادة من المصادر الخاصة في تفسير آيات القرآن، والتي تبيّن من خلالها معاني ومقاصد الآية، ويمكن الخروج منها بنتائج معيّنة، وبعبارة أُخرى: منهج تفسير القرآن هو كيفية كشف واستخراج المعاني والمقاصد من آيات القرآن.

والمناهج إنّما تتشكل على أساس المصادر التي يستفيد منها المفسّر. فمثلاً منهج المفسِّر الذي يستخدم الروايات لتفسير القرآن يسمّى «المنهج الروائي»، ومنهج المفسّر الذي يستخدم العقل كمصدر في تفسير القرآن يطلق عليه «المنهج العقلي»، وهناك فرق بين المناهج والإتجاهات[١] والتي عادة ما ترتبط بالعقائد المذهبية للمفسّر، أو الأذواق الشخصية.

٣. العقل

أ) المعنى اللغوي

وردت كلمة العقل بالمعاني التالية: الإمساك والحبس، القوّة المتهيّئة لقبول العلم، ويقال للعلم الذي يستفيده الإنسان بتلك القوّة[٢] العقل أيضاً؛ وهو الذي يعقل صاحبه عن التورط في المهالك، أي يحبسه؛ وهو الوسيلة التي يتميّز بها الإنسان عن الحيوان؛[٣] وهو الذي يمكن من خلاله تشخيص الصلاح والفساد في الحياة المادية والمعنوية وضبط النفس.[٤] ومن هنا يستفاد من مجموع التفاسير أنّ العقل هو القوة التي وضعها الله سبحانه في فطرة الانسان، وهي خاصيّة الإنسان التي تميّزه عن سائر الحيوانات، فبه

---

١. تسمّى تأثير الإعتقادات المذهبية، الكلامية، الاتجاهات العصرية، واسلوب الكتابة.

٢. مفردات الراغب، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.

٣. ابن منظور، لسان العرب، ج٩، ص ٣٢٦، مادة عقل.

٤. التحقيق في كلمات القرآن الكريم، ج٨ ص ١٩٦.

يدرك الأشياء، ويشخّص المصالح والمفاسد في الحياة، ويحفظ الإنسان من الوقوع في مستنقع الهوى، وكذلك يمكن أن تطلق كلمة العقل على مدركات هذه القوة، أي العلوم المكتسبة(البراهين)، ومن هذا المنطلق فإنّ العقل ينقسم إلى:

العقل الفطري والعقل المكتسب

ب) المعنى الاصطلاحي

اكتسب العقل معنى خاصاً في العلوم المختلفة، وسوف نتعرض له في اصطلاح الفلاسفة أولاً، ثم نذكر معنى العقل عند علماء علوم القرآن، أمّا عند الفلاسفة فله معانٍ متعددة: فقد ورد بمعنى الجوهر المجرد؛[1] والقوة التي يُدرَك بها الحسن والقبح والتمييز بينهما؛[2] والغريزة التي يتميّز بها الإنسان عن سائر البهائم، وتجعله مستعداً لتحصيل العلوم؛[3] أو القوة التي عن طريقها تُفهم حقائق الأشياء؛[4] وكذلك ورد بمعنى الإدراك والفهم،[5] ومن هذه الجهة فإنّ الفلاسفة قسمّوا العقل إلى العقل النظري والعقل العملي.

أ) **العقل النظري**: وهي قوة للنفس تتأثر بما فوقها من عالم العقول.

ب) **العقل العملي**: وهي قوة للنفس تأثّر بما دونها(البدن).

وهناك اختلاف في الدور الذي يمكن أن تقوم به هاتان القوتان، وقد طُرحت آراء مختلفة من قبل العلماء في هذه المسألة:

١. العقل النظري يدرك الأُمور التي لا تتعلّق بالأفعال الاختيارية للإنسان، والعقل العملي يدرك الأمور التي تتعلق بالأفعال الاختيارية للإنسان.[6]

٢. العقل النظري يدرك الأُمور الكليّة سواء كانت متعلّقة بالأفعال أو بغير الأفعال. أمّا العقل العملي فهو يدرك الجزئيات المتعلّقة بالأفعال الإختيارية.[7]

---

١. العلّامة الطباطبائي، بداية الحكمة، ص٦٧.

٢. حسن معلمي، معرفت شناسي در فلسفة اسلامى، ص ١٣١. ٣. المصدر السابق، ص ١٣١.

٤. المصدر السابق، ص ١٣٨. ٥. العلّامة الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن.

٦. حسن معلمي، مباني اخلاق در فلسفة غرب وفلسفة اسلامى، ص١٦٥.

٧. المصدر السابق، ص ١٧٨.

٣. العقل النظري مدرك والعقل العملي محرّك وعامل.[١]
وكذلك فإنّ الفلاسفة ذكروا للعقل النظري مراتب أيضاً:
أ) كونه بالقوة بالنسبة إلى جميع المعقولات(البديهية والنظرية).
ب) المعقولات البديهية موجودة بالفعل، أمّا الأمور النظرية فبالقوة(عقل بالملكة).
ج) يقوم باكتساب المعقولات النظرية ولا يستحضرها بالفعل، ولكنه يتمكن من استحضارها عندما يريد.
د) تعقّلهُ لجميع ما استفاده من المعقولات البديهية والنظرية.[٢]

يتبيّن ممّا تقدّم أنّ العقل هو جوهر له استعداد إدراك المعقولات كما هي، وتـمييز بعضها عن البعض الآخر. وفيه جنبة تشكيكية فكلما حاولنا ابرازه من القوة إلى الفعل أو من الفعل إلى فعل آخر وأثرّنا فيه التفكير والتعقل فإنّه يتمكن من إدراك مجهولات كثيرة بصورة تفصيليّة، وفي هذه الحالة إذا تعلّقت المعقولات بالعقل العملي فسوف تلبس لبوساً عملياً، والعقل لا يرتكب أيّ خطأ في معرفة المعقولات، ولكن قد تظهر بعض الحجب[٣] بين العقل والمعقولات تمنعه من إدراكها.

وقد اعتبر الإمام عليؑ في أول خطبة له من نـهج البـلاغة أنّ مـن أهـم واجـبات الأنبياء هي: إثارة دفائن العقول.[٤] نعم، إذا ما أُزيحت الحجب عن العقول، واتخذ العقل سبيل التفكر والتدبّر فمن المؤكد أنّه سوف يصل إلى المعقولات ومن جملتها المراد والمقصود من آيات القرآن.

والعقل[٥] في اصطلاح المختصين بعلوم القرآن ورد بالمعاني التالية:

---

١. المصدر السابق، ص١٩٠.
٢. رباني الكلبيكاني، ايضاح الحكمة شرح بداية الحكمة، ج٣، ص ٥٤٩ ـ ٥٥٠.
٣. الغفلة عن المعقولات واشتغال النفس بالبدن والمحسوسات. الأسفار، ج٩، ص ١٢٢ ـ ١٢٣؛ نقلاً عن ايضاح الحكمة، ج٣، ص ٥٥١.
٤. نهج البلاغة، ترجمة الدشتي، ص٣٨.
٥. يمكن أن تكون كلمة العقل بديهية لا تحتاج إلى بيان من حيث المفهوم، ولكن استخدامـها فـي العلوم المختلفة يمكن أن تُطرح بمفاهيم مختلفة.

العقل البرهاني الذي يحفظ الإنسان من والوهم والمغالطة؛[١] العقل الفطري الصحيح الذي جعله الله سبحانه وتعالى حجّة باطنية؛[٢] القرائن العقلية التي تستخدم في تفسير آيات القرآن،[٣] الحكم القطعي والإدراك الجازم للعقل،[٤] الحكم النظري بالملازمة بين الحكم الشرعي الثابت أو العقلي وبين حكم شرعي آخر، أو الملازمة بين العقيدة القطعية الثابتة وبين عقيدة أُخرى.[٥]

فمع الأخذ بنظر الاعتبار الأقوال السابقة يتبيّن أنّ المقصود من التفسير العقلي: البراهين والقرائن العقلية؛ ولذلك فإنّ الظنون والاستحسانات العقلية، القياس، المغالطة، الخيال، وتحميل الرأي، خارجة عن تعريف العقل.

٤. نبذة تاريخية

منهج التفسير العقلي له سابقة تاريخية طويلة، فقد ذهب البعض إلى أنّ النبي ﷺ كان قد علّم أصحابه كيفية الإجتهاد العقلي في فهم النصوص الشرعية(القرآن والسنّة)[٦] وهناك نماذج من التفسير العقلي يمكن أن نجدها في الأحاديث التفسيرية لأهل البيت عليهم السلام.[٧] بالإضافة إلى أنّ بعض آيات القرآن تتضمن استدلالات عقلية.[٨] ومن هنا

---

١. آية الله جوادي، تسنيم، ج ١، ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

٢. الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص ١٣.

٣. آية الله مكارم الشيرازي، تفسير بالرأي، ص٣٨(محمد علي رضائي، نقلاص عن درسنامه روش‌هاي و كرايش‌ها تفسير قرآن، ص ١٤٧).

٤. آية الله فاضل، مدخل التفسير، ص ١٧٧.

٥. الأيازي، المفسّرون حياتهم ومنهجهم، ص ٤٠.

٦. الدكتور محمد علي رضا، درسنامه روش‌ها و كرايش‌ها تفسير قرآن، ص ٦.

٧. نهج البلاغة، الخطبة ١٢٥، ١٨٦، ١٧٩، ١٨٦، ١٨٥؛ الصدوق، التوحيد، ص ٧١؛ الحويزي، نور الثقلين، ج ٤، ص ٤١، الحديث ٩٠.

٨ كالآية الثانية والعشرون من سورة الأنبياء: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا...﴾، وكالآية الخامسة والثلاثون من سورة الطور: ﴿أَمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾.

فإنّ المنهج العقلي الاجتهادي بدأ في عصر التابعين[١] ثم شاع بعد ذلك.

وقد دوّنت عند الشيعة تفاسير اجتهادية مثل: التبيان للشيخ الطوسي (٣٨٥ـ٤٦٠هـ)، مجمع البيان للشيخ الطوسي (ت ٥٤٨هـ). أمّا عند أهل السنّة فهناك بعض التفاسير مثل: التفسير الكبير للفخر الرازي، وقد توسع هذا المنهج كثيراً في القرنين الآخيرين.[٢]

مكانة العقل

١. مكانة العقل في القرآن

لم يرد العقل في القرآن بمفهومه الإسمي، ولكن مشتقاته ولوازمه وكذلك المرادفات لهذه الكلمة كثيراً ما نشاهدها في القرآن، بحيث أعطت الآيات استخدام هذه القوة قيمة كبيرة، وهناك عدد من الآيات أكدّت وبصورة مباشرة على استخدام العقل في فهم آيات القرآن،[٣] وآيات أُخرى أشارت إلى أنّ فهم الكثير من آيات التكوين والتشريع يقتصر على من يستخدم عقله، حيث يصفهم القرآن بأنّهم العلماء.[٤] وهناك طائفة أُخرى من الآيات أعتبرت الأشخاص الذين لا يستخدمون عقولهم ويتجاهلون أقوال الأنبياء بأنّهم صم بكم، فهم والبهائم سواء، بل هم أضل سبيلاً،[٥] وورد في آيات أُخرى بأنّ الله جعل الرجس على من لا يستخدمون عقولهم،[٦] وأنّ مأواهم جهنم[٧] وقد ورد في هذه الآيات النتائج الإيجابية لاستخدام العقل، وكذلك النتائج السلبية لعدم استخدامه.

---

١. آية الله معرفة، التفسير والمفسّرون، ج ١، ص ٤٣٥، ج ٢، ص ٣٥٠.

٢. راجع: رسالة الماجستير: «بررسى روش تفسير عقلي ونقش عقل در تفسير» لكاتب السطور، ص١٧ ـ ١٨.

٣. يوسف، ٢؛ الانبياء، ١٠؛ محمد، ٣٥ و ٤٣؛ القمر، ١٧؛ ص، ٢٩.

٤. الرعد، ٤٤؛ الروم، ٢٨؛ العنكبوت، ٣٥ و ٤٣؛ البقرة، ١٦٤.

٥. الفرقان، ٤٤؛ الأنفال، ٢٢؛ البقرة، ١٧١.

٦. يونس، ١٠٠؛ الأنبياء، ٦٧.

٧. الملك، ١٠؛ الأعراف، ١٧٩.

٢. مكانة العقل في الروايات

هناك الكثير من الروايات تؤكد على استخدام العقل، بحيث إنّ بعض العلماء الكبار خصّصوا أبواب معيّنة لأحاديث العقل،[١] فقد أشارت بعض الروايات إلى أنّ العقل هو الحجة الباطنية على الإنسان، كما أنّ الأنبياء والأئمة عليهم السلام الحجّة الظاهرية على الناس،[٢] وفي أحاديث أُخرى اعتبرت العقل رسول الحق،[٣] وفي أحاديث أُخرى جاء فيها إنّ جوهر الإنسان هو عقله، ومن لوازمه الفهم والعلم، فإذا ما تأيدّ العقل بنور الله وتعالم الأنبياء والأئمة عليهم السلام فعندها سوف يصبح الإنسان عالماً فاهماً. وورد في أحاديث أُخرى أنّ الانسان يتكامل في ظل العقل، وأنّه هو النور والهادي الذي يحل مشاكل الإنسان.[٤] وقد ذكر أمير المؤمنين علي عليه السلام، فوائد كثيرة للعقل في نهج البلاغة.[٥] ومن مجموع هذه الأحاديث يتبيّن أنّ العقل هو قوة مهمّة ومفيدة؛ لأنّه هو الذي يهدي الإنسان إلى الطريق الصحيح، ومن المؤكد فإن قيمة هذه الموهبة الإلهية لا تظهر إلّا عن طريق استخدامها بالتدبّر والتفكر والتعقل، ومن هنا على الإنسان أن يستفيد من هذه الموهبة الإلهية ويقوم بتنميتها لكي يصل إلى السعادة والكمال.

منهج التفسير العقلي، الآراء والمعايير

هناك أربعة آراء رئيسة في مفاد هذه المناهج، وقبل طرح هذه الآراء لا بد من الإشارة إلى استخدامين من استخدامات العقل:

أ) الاستفادة من العقل كبرهان وقرينة عقلية في التفسير، ويكون العقل هنا مصدراً للتفسير.

---

١. كالشيخ الكليني في أصول الكافي.
٢. الكليني، أصول الكافي، ج١، ص١٦، الحديث ١٢.
٣. الآمدي، غرر الحكم، ص٥٠، الحديث ٢٩٦.
٤. الشيخ الصدوق، علل الشرائع، ج ١، ص ١٠٣، الباب ١١، الحديث ٢.
٥. نهج البلاغة، ترجمة الدشتي، الحكمة ٢٨١، ٤٠٧، ٤٢١.

ب) الاستفادة من قوة العقل والإجتهاد في جمع الآيات مع الإلتفات إلى الروايات واللغة والاستنباط منها لبيان مفاهيم ومقاصد القرآن، وفي هذه الحالة يكون دور العقل مجرد مصباح، ومع الأخذ بنظر الاعتبار الاستعمالين المذكورين للعقل نقول: إنّ بعض المفسرين اختاروا الاستعمال الأول،[1] وهناك من اختار الثاني[2] وعدّه مصداقاً للمنهج العقلي، في حين ذهب آخرون إلى أنّ كلا الاستخدامين يمثّلان التفسير العقلي دون التمييز بينهما.[3] ومال البعض إلى أنّ ذلك يعتبر من التفسير بالرأي،[4] وسوف نتناول الرأي الأخير في القسم الثاني (نقد رأي الذهبي).

المناقشة

إنّ التمييز بين استخدام العقل كمنهج والعقل كمصباح في تفسير القرآن يعتبر أمراً لازماً وصحيحاً، وهو من ابداعات العالم والباحث الكبير آية الله جوادي؛[5] لأنَ استخدام العقل كمصباح أي الاجتهاد في جمع الآيات، والاستفادة من الروايات، وجمع المطالب من أجل فهم المقصود ومن الآيات لا يعتبر مبرراً لتسمية هذه الطريقة بالمنهج العقلي؛ لأنه أقرب إلى التفسير النقلي منه إلى التفسير العقلي؛ لكثرة الاستفادة من المصادر النقلية، فيجب أن يوضع اصطلاحاً جامعاً بين العقل والنقل يناسب هذا الاستخدام للعقل وهو التفسير الإجتهادي. ومن هذا المنطلق نقول إنّ المقصود من منهج التفسير العقلي هو الاستخدام الثاني الذي ذكرناه للعقل، أي الاستفادة من

---

١. آية الله مكارم، تفسير بالرأى، ص٣٨؛ آية الله جوادي آملي، تسنيم، ج١، ص١٦٩ ـ ١٧٠.

٢. البغوي، مقدمة معالم التنزيل، ج١، ص١١.

٣. البغوي، التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ٣٤٩؛ المناهج التفسيرية في علوم القرآن، ص٧٥ وص٨٩؛ العميد زنجاني، مبانى و روش‌هاى تفسير قرآن، ص٣٣١ ـ ٣٣٢.

٤. الذهبي، التفسير والمفسّرون، ج١، ص ٢٥٥؛ عبد الرحمن العك، أصول التفسير وقواعده، ص١٦٧؛ زغلول، التفسير بالرأي، ص١٠٧.

٥. آية الله جوادي آملي، تسنيم، ج١، ص١٦٩ ـ ١٧٠.

البراهين والقرائن العقلية لفهم الآيات؛ وعلى هذا الأساس فإنّ منهج التفسير الإجتهادي يختلف عن منهج التفسير العقلي.[١] ومن أجل أن تكون نتيجة التفسير العقلي معتبرة لا بد من رعاية الشرائط العامة في التفسير[٢] بالإضافة إلى الشرائط التالية: الاستفادة من البراهين والقرائن العقلية في التفسير، المعرفة بالبراهين العقلية ومقدمات تشكيلها، المعرفة بطرق الجدل والمغالطة والوهم،[٣] الاجتناب عن تحميل الرأي والنظر الشخصي على القرآن، المعرفة بمسألة توهم التعارض بين العقل والدين وتعارض التفسير العقلي والنقلي وطرق حلّها.[٤]

أدلة الموافقين والمخالفين

قبل الدخول في بحث الأدلة، لا بد من ذكر الأدلة التي يستدل بها على جواز أو عدم جواز منهج التفسير العقلي بصورة مطلقة، دون التمييز بين الاستخدامين المذكورين للعقل(العقل البرهاني والعقل الاجتهادي)، ولعلّ هذا هو السبب في عدم تشخيص الحدود الواضحة بين هذين المنهجين، وسوف نقوم بدراسة حدود استخدام العقل بصورة مطلقة وأدلة الفريقين.

أدلة الموافقين

١. القرآن

ذكرنا في بحث مكانة العقل في القرآن مجموعة من الآيات التي تؤكد على استخدام العقل في فهم القرآن، والنتيجة التي يمكن الخروج بها من جميع تلك الآيات هو القيمة الكبيرة للتعقّل والتدبّر والتفكير، وهذا لا يعني إلّا استخدام العقل في تفسير القرآن.

---

١. سوف نبيّن في مبحث اختلاف منهج التفسير العقلي مع بقية المناهج الأُخرى هذين المنهجين.

٢. مثل المعرفة بلغة العرب وعلومها، علوم القرآن، الممارسة في التفسير، المعرفة بنظريات المفسّرين الأُخرى وعلم الفقه والأُصول و....

٣. آية الله جوادي الآملي، تسنيم، ج ١، ص ١٦٩.

٤. الدكتور محمد علي الرضائي، درسنامه روش‌ها و گرايش‌هاى تفسير قرآن، ص١٧٩.

٢. الروايات

تعرضنا في مبحث مكانة العقل في الروايات إلى ذكر مجموعة من الأخبار التي تعتبر العقل حجّة باطنية، رسول الحق، النور والهادي. ومن المعلوم أنّ الاستفادة من تلك العناوين المذكورة لا معنى له دون الأخذ بنظر الاعتبار حجّية العقل.

٣. السيرة

تبيّن من خلال تاريخ هذه المسألة أنّ بعض أصحاب الرأي نسبوا هذه الطريقة في التفسير (العقلي) إلى النبيﷺ والصحابة، وانّ هناك نماذج ومصاديق من التفسير العقلي في روايات أهل البيتعليهم السلام، بالإضافة إلى السيرة المستمرة لكبار مفسّري الإسلام كالشيخ الطوسي والطبرسي على الاستفادة من منهج التفسير العقلي والإجتهادي، وهذه السيرة نفسها دليل على جواز التفسير العقلي لأنّه لم يرد منع من ذلك.[١]

أدلة المخالفين

١. التفسير العقلي يستلزم الاعتماد على الظن.[٢]

٢. قابلية العقل للخطأ، وعدم قدرته على الوصول إلى تفسير القرآن.[٣]

٣. فهم القرآن ينحصر بالمعصومين.[٤]

٤. استدل المخالفون لهذا المنهج بروايات النهي عن التفسير بالرأي (التفسير العقلي)،[٥] وقالوا في طريقة الاستدلال أنّ العقل هو الرأي، والتفسير العقلي هو التفسير بالرأي نفسه الذي ورد النهي عنه في الروايات.

---

١. المصدر السابق، ص ١٢٩.

٢. علي الأسعدي، آسيب شناسى تفسير قرآن در حوزة ظاهر گرايى، ص١٧٨؛ الاسترآبادي، الفوائد المدنية، ص١٢٩.

٣. أصول الكافي، ج ١، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنّة، ص ٦٠، الحديث ٦؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٥٠، الحديث ٧٤.

٤. الفصول المهمّة في أصول الأئمة، ج ١، ص ٤٥٢.

٥. آسيب شناسى تفسير قرآن در حوزة ظاهر گرايى، ص ١٧٦.

النقد

١. العقل والظن أمران مختلفان؛ لأنّ القرآن أكّد كثيراً على استخدام العقل في فهم القرآن. أمّا الاعتماد على الظن فقال: ﴿...إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا...﴾.[1]

٢. يقوم التفسير على أساس البراهين والقرائن العقلية، ولذلك لا يبقى مجال للظن.

٣. هذا النوع من الأحاديث لا ينسجم مع تأكيد القرآن على استخدام العقل في فهم القرآن.

٤. من خلال بحث مفهوم هذه الروايات يتضّح أنّ عدم قدرة العقل للوصول إلى تفسير القرآن يرتبط ببطون الآيات.[2]

٥. التفسير بالرأي يختلف عن التفسير العقلي.

حدود منهج التفسير العقلي

إنّ عدم ترسيم الحدود بين هذه المناهج(منهج التفسير العقلي والإجتهادي والتفسير بالرأي) واعتبار جميع هذه المناهج منهج واحد، وكذلك عدم التمييز بين الأنواع الأخرى الكلامية والفلسفية(الأنواع الجائزة وغير الجائزة) جعل بعض علماء السنة كالذهبي مثلاً ينظر إلى تفاسير الشيعة بأنّها من نوع التفسير بالرأي المذموم، ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث. وسوف نتناول رأي الذهبي في القسم الثاني. ولذلك فمن الضروري التفكيك بين تلك الأنواع الكلامية والفلسفية، والآن نتناول الإختلافات بين هذه المناهج.

١. اختلاف منهج التفسير العقلي مع المنهج الاجتهادي

إنّ الاستفادة من القرائن العقلية في التفسير من أجل بيان مفاهيم ومقاصد القرآن (العقل كمصدر) يختلف عن الاستفادة من قوة العقل في جمع الآيات والروايات واللغة ثمّ

---

١. يونس، ٣٦.

٢. للمزيد من المطالعة راجع رسالة الماجستير: «بررسى روش تفسير عقلى ونقش وعقل در تفسير» للكاتب.

الإستنباط منها(العقل المصباح)؛ لأن نتيجة الإستخدام الأول هو التفسير العقلي، أمّا الثاني فهو التفسير الاجتهادي.

٢. اختلاف منهج التفسير العقلي مع التفسير بالرأي

من أجل أن يتبيّن الاختلاف بين هذين الطريقتين، سوف نذكر بعض آراء العلماء والمفسرين في مفهوم ومعنى التفسير بالرأي، فجميعهم لا يعتبرون تفسير القرآن بالبراهين والقرائن العقلية، والتفسير الاجتهادي بعد مراجعة القرائن العقلية والنقلية، مصداقاً للتفسير بالرأي.

الآراء

الآراء الرئيسة في معنى التفسير بالرأي، هي: تفسير القرآن دون الأخذ بنظر الاعتبار المعايير والعلوم العقلية المتعارفة، وعدم تطابق التفسير مع الخطوط الكلية للقرآن،[١] تطبيق الآية على عقيدة ورأي المفسّر،[٢] تفسير القرآن طبقاً للرأي الشخصي،[٣] الاستبداد بالرأي مقابل سيرة العقلاء،[٤] الإستعانة بالرأي والنظر الشخصي،[٥] استخدام الحدس والاستحسان في تفسير القرآن،[٦] حمل اللفظ على خلاف المعنى الظاهري دون دليل،[٧] حمل اللفظ على المعاني العرفية أو اللغوية دون التأمل في الأدلة العقلية والنقلية،[٨] الاستقلال في التفسير، واعتماد المفسّر على رأيه دون مراجعة الغير(الكتاب والسنّة).[٩] من خلال مجموع تلك الآراء يتبيّن أنّ حقيقة التفسير بالرأي هو تفسير

---

١. آية الله جوادي الآملي، تسنيم، ج١، ص ١٧٧.
٢. آية الله معرفة، التفسير والمفسّرون، ج١، ص ٦٩ ـ ٧٠.
٣. عميد الزنجاني، مبانى و روش‌هاى تفسير قرآن، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.
٤. آية الله معرفة، التفسير والمفسّرون، ج١، ص ٦٩ ـ ٧٠.
٥. عميد الزنجاني، مبانى و روش‌هاى تفسير قرآن، ص٢٢٩ ـ ٢٣٠.
٦. باقر الصدر، دروس في علم الأصول، ج١، ص ٣٠٦.
٧. الشيخ الأنصاري، فوائد الأصول،(الرسائل)، ص ٣٥.
٨. المصدر السابق.
٩. العلّامة الطباطبائي، الميزان، ج٣، ص٧٧.

القرآن وتطبيقه مع الرأي والعقيدة الشخصية للمفسّر دون مراجعة القرائن العقلية والنقلية، وهذا ما ورد النهي عنه في الأحاديث.[١] أمّا منهج التفسير العقلي الذي يعتمد على العقل السليم والبراهين والقرائن العقلية فهو منهج سليم ومورد التفات العقلاء، ولم يرد نهي عنه لا في القرآن ولا في الروايات، بل على العكس من ذلك فقد ورد التأكيد عليه في هذه المصادر.

٣. اختلاف منهج التفسير العقلي مع المنهج الفلسفي والكلامي

أ) اختلاف منهج التفسير العقلي مع المنهج الفلسفي.

لكي يتبيّن الاختلاف بين هذين المنهجين بصورة واضحة، لا بد أن نبحث ـ بداية ـ مفهوم التفسير الفلسفي، ثم نشير إلى الإختلاف بينهما:

ينقسم منهج التفسير الفلسفي إلى قسمين:

١. تطبيق وتحميل آيات القرآن على الآراء الفلسفية دون الاستفادة من الضوابط الصحيحة، وسوف تكون نتيجة هذا التفسير هو تنزيل النصوص الدينية وتغيير المفاهيم الحقيقية للآيات، أي أنّ هذا النوع من التفسير ليس إلّا تحميلاً للرأي على القرآن، فمثلاً يقول الفيلسوف الكبير الفارابي في الملائكة: «إنّها صور علمية جواهرها علوم إبداعية قائماً بذواتها».[٢]

وهذا النوع من التفسير ليس له أيّ دليل غير تحميل الاصطلاح الفلسفي على القرآن.

٢. تبيين وتفسير آيات القرآن بالاستعانة بالفلسفة والقوانين الفلسفية مع مراعاة الضوابط الصحيحة للتفسير وبدون تحميل وتطبيق الآراء الفلسفية على القرآن، يقول العلّامة الطباطبائي في الآية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا...﴾[٣]:

---

١. كالرواية الواردة عن النبي ﷺ حيث قال: «من فسّر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار».

٢. الفارابي، فصوص الحكم، نقلاً عن شناخت قرآن علي كمالي، ص٥١٩.

٣. الأنبياء، ٢٢.

«وتقرير حجّة الآية أنّه لو فرض للعالم آلهة فوق الواحد لكانوا مختلفين ذاتاً ومتباينين حقيقة، وتباين حقائقهم يقضي بتباين تدبيرهم فيتفاسد التدبيرات وتفسد السماء والأرض، لكنّ النظام الجاري نظام واحد متلائم الأجزاء في غاياتها، فليس للعالم آلهة فوق الواحد وهو المطلوب».[1]

وهنا قام العلّامة بتبيين وتوضيح الآية دون تحميل الاصطلاحات الفلسفية على الآية، وعلى هذا الأساس فإنّ النوع الأول من التفسير الفلسفي هو التفسير بالرأي نفسه الذي ورد المنع منه. أمّا النوع الثاني فهو مصداق من مصاديق التفسير العقلي؛ لأنّه يستفيد من البراهين العقلية.

ت) اختلاف منهج التفسير العقلي مع التفسير الكلامي

منهج التفسير الكلامي يشبه التفسير الفلسفي أيضاً، حيث ينقسم إلى قسمين:

١. تطبيق الآراء والأفكار على القرآن، وجعل آيات القرآن حجّة ووسيلة لتأييد مذهب المفسِّر وردّ المذاهب الأُخرى. وقد شاع التفسير الكلامي وتوسع مع نشأة المذاهب والفِرق المتنوعة، فكان كل مذهب يتمسّك بالقرآن من أجل إثبات عقائده وآرائه، فمثلاً تمسّك الخوارج بالآية: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ...﴾[2] للتهرب من التحكيم، وقد قال أمير المؤمنين في مثل هذا الاستدلال: «كلمة حق يراد بها الباطل».[3] وكذلك اتخذت المجسمة والجبريّة وبقية المذاهب الأُخرى القرآن وسيلة لخدمة أهدافها وعقائدها.

٢. التمسّك بآيات القرآن وتفسير الآيات لإثبات كثير من المسائل الإعتقادية كمسألة المبدأ والمعاد و... للدفاع عن الإسلام والقرآن مقابل الأديان والمذاهب الأُخرى.

---

١. الميزان، ج١٤، ص ٢٦٨. ٢. الأنعام، ٥٧، يوسف، ٦٠، ٦٨.
٣. نهج البلاغة، الخطبة ٤٠.

وهذه الطريقة ليس فقط لم يرد منع عنها، بل كانت مورد التفات الأنبياء والأولياء دائماً. وقد ذكر القرآن هذا الاسلوب في قصص النبي ابراهيم‌ﷺ، إضافة إلى أنّ الأئمة استفادوا كثيراً من هذا الاسلوب [١] والنوع الأول يعتبر مصداقاً من مصاديق التفسير بالرأي، حيث ورد ذمّه في الروايات. أمّا المنهج الثاني فهو من مصاديق التفسير العقلي؛ لأنّه يستفيد من البراهين العقلية والجدل بالتي هي أحسن.

علاقة التأويل مع التفسير العقلي

قبل أن نتناول بالبحث العلاقة المذكورة نشير أولاً إلى مفهوم التأويل فنقول: التأويل في اللغة يعني ابتداء الأمر (كلمة «أول» بمعنى ابتداء الأمر [٢])، انتهاء الأمر (العاقبة وخاتمة الكلام). [٣] وكذلك وردت بمعنى التفسير والتدبير. [٤] أمّا بالنسبة إلى معنى التأويل في اصطلاح المفسّرين والمختصين بعلوم القرآن فتوجد آراء متعددة، [٥] وسوف نذكر هنا معنيين من هذه المعاني ثم نشير إلى علاقة ذلك مع التفسير العقلي.

١. حمل الظاهر (الراجح) على المعنى المرجوح لوجود دليل وسبب. وقد أخذ كثير من المفسّرين التأويل بهذا المعنى [٦]: فالمعنى الظاهري والابتدائي للآية الكريمة ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ... ﴾ [٧] هو أنّ الذات الالهية معكم في أيّ مكان كنتم فيه؛ ولذلك

---

١. المصدر السابق، الخطبة ١٨٥؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج٣، ص ٦٢.
٢. أحمد بن حماد الجوهري، معجم مقاييس اللغة، مادة «أول».
٣. اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، مادة أول.
٤. ابن منظور، لسان العرب، مادة أول.
٥. القول المشهور عند العلماء السابقين هو أنّ التأويل بمعنى التفسير ٢) المعنى المخالف لظاهر اللفظ وهذا المعنى أكثر شيوعاً عند العلماء المتأخّرين؛ ٣) التأويل هو الحقيقة الخارجية والواقع العيني؛ ٤) التأويل بمعنى البطن و.. للمزيد من المطالعة راجع: يعقوب قاسمي الخوئي، تأويل در قرآن؛ الدكتور شاكر، روش‌هاى تأويل قرآن؛ آية الله معرفة، التمهيد، ج١، و....
٦. النيشابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ج١، ص ٤٨؛ البحر المحيط، ج١، ص١٠ ـ ١١؛ زاد المسير، ج١، ص٤. ٧. الحديد، ٣.

قال أصحاب هذا الرأي: إنّ هذا المعنى يخالف العقل، قال صاحب كتاب البحر المحيط: إنّ كل المفسّرين قد أطبقوا على تأويل هذه الآية؛[١] لأنّ المعنى المذكور لله سبحانه محال، والمعنى الذي ذكروه غالباً ما يكون في خصوص الآيات المتشابهة؛ لأنّ ظاهرها غير مراد.

٢. الاصطلاح الثاني للتأويل هو البطن، والتأويل هنا هو تطبيق الآية على مصاديق أُخرى لوجود ملاك أو سبب، أو أنّ ملاك الحكم في هذه المصاديق أقوى بعد تجريده من خصوصيات النزول.[٢] وقد أشار الإمام الباقر عليه السلام عندما تعرّض لقول النبي صلى الله عليه وآله: «ما في القرآن آية إلّا ولها ظهر وبطن» فقال عليه السلام: «ظهره تنزيله وبطنه تأويله، منه ما قد مضى، ومنه ما لم يكن، يجري كما تجري الشمس والقمر».[٣]

وهذا المعنى للتأويل (البطن) يحتاج إلى علاقة بين المعنى الظاهري والباطني، وهو الذي يجوّز الأخذ بهذا المعنى، فإذن لا بد من وجود رابطة معنوية أو لفظية بين المعنى الظاهري والباطني، فمثلاً الآية: ﴿...يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ...﴾[٤] قيل: إنّ معنى التنزيل للآية: «هو خروج الطائر من البيضة»، أو «خروج الحبة من الأرض»، وبسبب وجود الرابطة بين الكافر والميت، بالإضافة إلى اعتبار القرآن الكفّار أمواتاً فسوف يكون المعنى التأويلي والباطني للآية هو: «اخراج المسلم من الكافر»،[٥] فاذا تبيّن هذان المعنيان للتأويل يأتي دور السؤال وهو: ما هي ا لعلاقة بين التأويل والتفسير العقلي؟ بالنسبة إلى علاقة المعنى الأول للتأويل مع التفسير العقلي نقول: إنّ القسم الرئيسي للتفسير العقلي يشكّل هذا المعنى؛[٦] لأنه وعن طريق القرائن والدليل العقلي نترك

---

١. البحر المحيط، ج٨ ص٢١٧.

٢. معرفة، التمهيد، ج٣، ص٢٨؛ مجلة بينات، ص ١٤و ٦٥.

٣. الصفار، بصائر الدرجات، ص١٩٥.

٤. الأنعام، ٩٥.

٥. مقدمة معالم التنزيل، ج١، ص٨؛ التحرير والتنوير، ج١، ص ١٦ ـ ١٧، نقلاً عن علوم القرآن عند المفسّرين، ج٣، ص ٢١٢.

٦. في هذا النوع من التأويل رفع اليد عن ظاهر الآية بسبب وجود القرينة، العقلية وهذا هو التفسير العقلي.

المعنى الظاهري الراجح ونأخذ بالمعنى المرجوح، فمثلاً الآية: «خلقت بيدي»[١] هنا يحكم العقل بعدم الأخذ بالمعنى الظاهري للآية، ولا بد من تأويل ذلك بالقدرة، وإذا أخذنا المعنى الظاهري لليد فسوف نقع بمحذور التجسيم؛ وهو محال في حق الله سبحانه وتعالى. أمّا بالنسبة إلى علاقة المعنى الثاني للتأويل بالتفسير العقلي نقول: إنّ أحد وظائف التفسير العقلي والعقل هو استخراج المصاديق الجديدة في الوقت الذي يكون العقل بصدد استنباط القضايا النظرية من القرآن، ومن هنا فإنّ المعنيين المذكورين للتأويل يعتبران جزءاً من منهج التفسير العقلي. وقد اتهم الذهبي الذي ينتمي إلى المدرسة الأشعرية، الشيعة والمعتزلة بأنّهم سلكوا سبيل التأويل دون دليل، بل ذهب إلى أكثر من ذلك حينما اتهم مفسّري الشيعة بتأثّرهم بالمعتزلة. والآن نأتي إلى دراسة رأيه في هذه المسألة.

مناقشة رأي الذهبي ونقده

إنّ أفكار الذهبي حول التفسير تحتاج إلى تحليل من عدّة جوانب. وسوف نقوم بمناقشة رأيه من خلال ثلاثة محاور:

أ) اعتبار التفسير بالرأي مرادفاً للتفسير العقلي.

ب) عدم التمييز بين الأنواع الكلامية المختلفة(الجائزة وغير الجائزة).

ج) أفكاره حول تأويل الشيعة وتأثّر الكلام الشيعي بالفكر الاعتزالي.

الف) التفسير العقلي نوع من أنواع التفسير بالرأي

قسّم الذهبي الرأي إلى قسمين مذموم وممدوح في كتابه التفسير والمفسّرون، وذلك في مبحث التعارض بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي. ثم عدّ التفسير بالرأي الممدوح هو التفسير العقلي، ثم قال من الممكن أنّ يتعارض هذا التفسير مع التفسير

---

١. المصدر السابق، ص ٧٥.

النقلي (المأثور)، مبيّناً طرق حل التعارض ومعتبراً التفسير بالرأي (التفسير العقلي) من الأمور الجائزة، وأن بعض التفاسير أمثال مفاتيح الغيب للفخر الرازي وروح المعاني للآلوسي قد اتخذت مثل هذا المنهج.[١]

المناقشة

إنّ تقسيم التفسير بالرأي إلى قسمين ممدوح ومذموم (جائز وغير جائز) غير صحيح، ولا يستند على أساس قوي. وكما أشار محمد حمد زغلول في كتاب التفسير بالرأي[٢] إلى أنّ أول مَن ذكر هذا التقسيم هو الراغب الأصفهاني في كتاب تفسير معاني القرآن ثم أشار إليه القرطبي (ت ٧٥١هـ)[٣] بصورة مجملة، وتناوله ابن القيم الجوزي (ت ٦٥١هـ)[٤] بصورة مفصّلة، ثم اتبعهم مفسّرو السنة وعلماؤهم، وبعد ذلك سلّم به جميع المفسّرين معتبرين التفسير بالرأي الممدوح جائزاً وصحيحاً، بل إنّهم دونوا كتباً ومقالات مستقلة في هذا المجال.[٥] مع العلم أنّه لا يوجد مفسّر من مفسّري السنّة قبل الراغب وقبل القرن الخامس الهجري أشار إلى هذا التقسيم، أي تقسيم التفسير بالرأي إلى قسمين جائز وغير جائز، وأحاديث النبي ﷺ جاءت بصورة مطلقة دون الإشارة إلى الرأي الممدوح والمذموم كالحديث الوارد عن النبي ﷺ حيث قال: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار».[٦] ومن جملة المفسرين الذين لم يذكروا هذا التقسيم هود بن محكم في القرن الثالث في تفسير كتاب الله العزيز،[٧] ومحمد بن جرير

---

١. التفسير والمفسترون، ج ١، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.
٢. التفسير بالرأي، ص ١١٤.
٣. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١، ص ٣١ ـ ٣٤.
٤. اعلام الموقعين عن رب العالمين، ج ١، ص ٥٣ ـ ٦٧.
٥. فمثلاً يصرح محمد حمد زغلول في كتاب التفسير بالرأي: إنّ المقصود من التفسير بالرأي هنا هو التفسير العقلي والإجتهادي.
٦. الترمذي، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، ج ٥، ص ٢٩٥.
٧. تفسير كتاب الله العزيز، ج ١، ص ٧٧ ـ ٧٨.

الطبري في القرن الثالث والرابع الهجري في تفسير جامع البيان،[١] والنيشابوري في القرن الرابع والخامس في كتاب الوسيط في تفسير القرآن المجيد.[٢]

وعلى هذا الأساس فإنّ هذا المصطلح قد شاع بين المفسّرين في القرن الخامس الهجري تقريباً، وهو لا يستند على دليل محكم، بالإضافة إلى أنّه مخالف لإطلاق الروايات المحرمة للتفسير بالرأي. ومن هنا نستنتج أنّ تقسيم الرأي إلى ممدوح ومذموم غير صحيح، وأنّ اعتبار التفسير العقلي تفسير بالرأي الممدوح غير صحيح أيضاً.

ب) الخلط بين المناهج المختلفة وعدم التمييز بين الأنواع

ارتكب الذهبي خطأً وقع فيه أكثر المفسّرين والعلماء من أهل السنّة وهو تقسيمه التفسير بالرأي إلى قسمين: ممدوح ومذموم، حيث وضع التفسير العقلي في قسم التفسير بالرأي الممدوح(التفسير الجائز)،[٣] ثم قام ببحث التعارض بين التفسير العقلي والتفسير بالمأثور وطرح الصور المختلفة للتعارض،[٤] مع العلم أنه اعتبر التفسير بالرأي تفسيراً اجتهادياً في موضع آخر من كتابه.[٥] وقد اتخذ بعض الباحثين، الذين جاؤوا بعد الذهبي هذه الرؤية مبنى لهم متناولين ذلك بالتفصيل مثل عبد الرحمن العك،[٦] محمد حمد زغلول[٧] ومساعد الطيار،[٨] قال الأخير في هذا المجال:

التفسير بالرأي أن يُعمل المفسّر عقله في فهم القرآن والاستنباط منه... ويرد للرأي مصطلحات أُخرى في التفسير وهما: التفسير العقلي والتفسير الإجتهادي.[٩]

ومن هنا فإنّ الذهبي يجعل التفسير العقلي والاجتهادي في خانة واحدة، ثم إنّه أتهم

---

١. الطبري، جامع البيان، ج١، ص٧٧ ـ ٧٨.
٢. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ج١، ص ٤٨.
٣. التفسير والمفسّرون، ج١، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.
٤. المصدر السابق.
٥. المصدر السابق، ص ٢٥٥.
٦. عبد الرحمن العك، أصول التفسير وقواعده، ص١٦٧.
٧. محمد حمد زغلول، التفسير بالرأي، ص١٠٧.
٨ مجلة طريق القرآن، شعبان ١٤٢٤هـ
٩. المصدر السابق.

الشيعة بأنّهم يحمّلون القرآن أفكارهم وآراؤهم، دون أن يقوم ببيان الأنواع المختلفة للتفسير الكلامي، أو أن يميزّ بين أنواعها، وقد جعل ذلك حجّة لتأييد مذهبه ورد المذاهب الأُخرى، ولذلك اعتبر جميع تفاسير الشيعة من التفاسير المذمومة وغير الجائزة.[١]

المناقشة

لكل من المناهج الثلاثة(التفسير العقلي، الاجتهادي والتفسير بالرأي) حدود مشخصة، وفي منهج التفسير بالرأي نقول: يقوم المفسّر في هذا المنهج بتفسير آيات القرآن كيفما أراد دون مراجعة القرائن العقلية والنقلية، وهو محرم حتى وإن خرج المفسّر بنتائج صحيحة؛ لأنّه ورد في الروايات بأنّه: «من تكلّم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»[٢] وطبقاً لقول البعض:[٣] إنّ النهي يرجع إلى طريق الكشف لا المكشوف، وبعبارة أُخرى: النهي إنّما يتوجه إلى كيفية تفهّم كلام الله. وفي مسألة منهج التفسير الإجتهادي لا بد أن يقال: إنّ المفسّر في هذا المنهج يقوم بتفسير القرآن بعد مراجعة القرائن العقلية والنقلية الصحيحة والمعتبرة، ولهذا التفسير صور مختلفة، منها:

١. الجمع بين الآيات، أي تفسير القرآن بالقرآن.

٢. الجمع بين الروايات، ورفع التعارض فيما بينهما في التفسير الروائي.

٣. الجمع بين أقوال المفسّرين، وأخذ النتيجة منها.

٤. فهم وتفسير بعض الآيات التي لم يرد في شأنها رواية.

٥. فهم مقاصد آيات القرآن والسور.

وقد استخدم الأئمة وأصحاب النبيﷺ ومفسّرو الفريقين هذا المنهج، ولذلك فهو منهج مقبول ومورد تأييد، وكذلك منهج التفسير العقلي الذي عن طريقه يتم تفسير آيات القرآن بالبراهين العقلية، وهو منهج يستند إلى القرآن، بالإضافة إلى سيرة

---

١. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ٤(قسم دراسة تفاسير الشيعة).

٢. تفسير الطبري، ج١، ص٢٧.

٣. راجع: رسالة الماجستير: روش تفسير عقلى ونقش عقل در تفسير، ص١١٢، ١١٣.

النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام في الأخذ به، وهذه الطريقة في التفسير لها صور متنوعة، منها: إدراك البديهيات والمعارف البديهية، توضيح وتبيين الأدلة العقلية في القرآن، فهم واستنباط القضايا النظرية من القرآن، إدراك الحسن والقبح العقلي وتشريع الحكم والادراك النظري، وتأويل بعض ظواهر الآيات(المتشابهات).[1] ولذلك فإنّ لكل من هذه المناهج حدود معيّنة، وإن جعلهما في خانة واحدة اشتباه وخطأ كبير وقع فيه الذهبي، وكذلك فإنّ عدم التميز بين أنواع منهج التفسير الكلامي واعتبار جميع التفاسير ـ ما عدا تفاسير أهل السنّة، وخصوصاً تفاسير الشيعة ـ[2] من التفسير بالرأي المذموم حكم ظالم، ناشئ من تأثر الذهبي بأفكار الأشاعرة؛ لأنّه اعتبر جميع تفاسير أهل السنّة(باستثناء المعتزلة والمرجئة والخوارج) من التفسير بالرأي الممدوح(الجائز) أمثال مفاتيح الغيب للفخر الرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي[3] و....

ج) الذهبي وتأويلات الشيعة

عندما قام الذهبي بدراسة تفاسير الشيعة فإنّه بالإضافة إلى اعتبار جميع تلك التفاسير من التفسير بالرأي المذموم(غير الجائز) أتهم مؤلفي هذه التفاسير بتأويل آيات القرآن، قال: قاموا بتأويل آيات كثيرة دالة على رؤية الله، وأنّ الإنسان مجبور في الإرادة وخلق الأفعال و.. طبقاً لعقائدهم.[4] وقد اعتبر جميع المفسّرين الذين قاموا بتأويل مثل هذا النوع من الآيات متأثّرين بأفكار المعتزلة، وأنّ الشيعة قد اخذوا عقائدهم من المعتزلة في بحوثهم الكلامية، بل أنّه اعتبر السيد المرتضى من المعتزلة.[5]

---

١. الدكتور محمد علي الرضائي، درسنامه روش‌ها و گرايش‌هاى تفسير قرآن، ص١٦٩.

٢. اعتبر الفرق الرئيسة هي: أهل السنّة، المعتزلة، الشيعة، الخوارج والمرجئة ثم صنفّ تفاسير السنة في خانة التفسير بالرأي الجائز فقط، والتفاسير الأُخرى من التفاسير بالرأي غير الجائز، التفسير والمفسّرون، ج١، ص٣٦٧. ٣. المصدر السابق، ص٢٨٨ ـ ٢٨٩.

٤. المصدر السابق، ص٣٦٧؛ ج٢(قسم دراسة تفاسير الشيعة).

٥. المصدر السابق، ج١، ص ٣٩٠ و ج٢، ص٢٥.

المناقشة

يبدو أنّ السبب الذي دفع الذهبي إلى هذا الحكم هو التعصب، لأنّ التأويل هو حمل الظاهر الراجح على المعنى المرجوح دون وجود دليل ـ سواء كان نقلياً أو عقلياً ـ أمر غير صحيح، وعلماء الفريقين لا يجيزون مثل هذا النوع من التأويل، بل إنّهم يعتبرون ذلك من مصاديق التفسير بالرأي المذموم. أمّا إذا كان التأويل يعتمد على الدليل سواء كان دليلاً نقلياً أو عقلياً فإنّهم يقبلون ذلك ويعتبرونه أمراً صحيحاً، وكذلك أهل السنّة. والتأويلات التي أشكل فيها الذهبي على علماء الشيعة إنّما قاموا بها لوجود الدليل، فمثلاً في مسألة عدم رؤية الله سبحانه وتعالى بالبصر يقولون: الله سبحانه وتعالى لا يمكن رؤيته؛ لأنّ لازم ذلك أن يكون سبحانه جسماً وأنّ له مكان، وبالنتيجة سوف يكون محتاجاً ومحدوداً وعندما تكون الذات الإلهية بتلك الصفات فلا يمكن أن يكون غنياً أو لا متناهياً؛ ولذلك فإنّ علماء الشيعة يؤولون الآيات التي يكون ظاهرها دال على أنّ لله جسماً ويداً و... والغريب أنّ الذهبي لا يذم تفاسير السنّة التي تنحو مثل هذا النحو، بل يعتبرها في زمرة التفاسير الممدوحة،[1] كما هو الحال في تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيشابوري الذي أوّل اليد في هذه الآية بمعنى القدرة،[2] وكذلك أبو حيان في تفسير البحر المحيط في الآية: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ...﴾ قال: «اتفق جميع مفسّري الأمة على تأويل هذه الآية».[3]

أمّا قول الذهبي أنّ الشيعة أخذت عقائدها من المعتزلة فهو يكشف عن عدم اطلاعه على كتب الشيعة ومتكلميهم، فللشيعة متكلموها في أوائل القرن الثاني الهجري أمثال: عيسى بن روضة، علي بن اسماعيل بن ميثم تمار البغدادي وأبو جعفر محمد بن علي بن النعمام وهشام بن الحكم،[4] قال ابن النديم في علي بن اسماعيل بن ميثم تمار: هو

---

١. التفسير والمفسترون، ج١، ص ٢٨٩.
٢. غرائب القرآن، ج١، ص٤٨.
٣. البحر المحيط، ج٨ ص٢١٧.
٤. آية الله جعفر السبحاني، فرهنك عقايد ومذاهب اسلامى، ج ٤، ص ٤٥.

أول من بحث بحثاً كلامياً في المذهب الشيعي... ودوّن كتاباً تحت عنوان الإمامة والاستحقاق،[1] وقال أحمد أمين في هشام بن الحكم: من أكبر شخصيات الشيعة في علم الكلام، وكان قوياً في المناظرة والجدل، وكان يناظر المعتزلة.[2] والشيعة دونت كتب في الرد على أقوال المعتزلة خلافاً لقول الذهبي، فمثلاً كتب محمد بن عبد الرحمن بن قبة كتاباً تحت عنوان الرد على الجبائي، وكذلك كتب الحسن بن عبد الرحمن النوبختي ردوداً على المعتزلة. أمّا المفيد فقد خصّص قسماً من كتبه في الرد على المعتزلة، وهذا السيد المرتضى ـ الذي اعتبره الذهبي من المعتزلة ـ قام بنقض آخر مجلد من كتاب القاضي عبد الجبار في كتاب تحت عنوان الشافي في الإمامة،[3] ويكفي أن نلقي نظرة على كتاب أوائل المقالات للشيخ المفيد حتى يتبين الفرق الجوهري بين كلام وعقائد الشيعة والمعتزلة، وهنا نذكر بعض الموارد التي ذكرها الشيخ المفيد في هذا الكتاب:

١. أجمعت الشيعة على أنّ الكافر هو الذي يخلَّد في النار، وأنّ مرتكب الكبيرة لا يخلّد فيها خلافاً للمعتزلة.

٢. تعتقد الشيعة أنّ الشفاعة من نصيب مرتكبي الكبيرة خلافاً للمعتزلة التي تذهب إلى أنّها من نصيب المؤمنين ومن أجل رفع درجاتهم.

٣. تعتقد الإمامية أنّ مرتكب الكبيرة من أهل المعرفة مؤمن فاسق، في حين ترى المعتزلة أنّه في منزلة بين المنزلتين، فلا هو مؤمن ولا كافر.

٤. تعتقد الشيعة أنّ قبول التوبة ليس واجباً على الله سبحانه وتعالى، بل إنّما يكون ذلك عن طريق التفضّل، في حين تعتقد المعتزلة أنّ أثر التوبة في سقوط العقاب ضروري وليس من باب التفضلّ.

---

١. فهرست ابن النديم، الفن الثاني من المقالة الخامسة، ص٢٢٣ (نقلاً عن كتاب: فرهنك عقايد ومذاهب اسلامى، ج٤، ص٤٥).

٢. ضحى الإسلام؛ ج٣، ص٢٦٨(نقلاً عن كتاب: فرهنك عقايد ومذاهب اسلامى، ج٤، ص٤٦).

٣. فرهنك عقايد ومذاهب اسلامى، ج٤، ص٤٧.

٥. تقول الإماميّة أنّ الأنبياء أفضل من الملائكة خلافاً للمعتزلة.

٦. تقول الإمامية أنّ الإنسان ليس مجبوراً، ولا يملك الحرية المطلقة، بل «لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين»، خلافاً للمعتزلة التي تعتقد بأنّ الإنسان مفوض في أعماله.

٧. تقول الإمامية أنّه يمكن اطلاق «البداء» على الله سبحانه، خلافاً للمعتزلة.

٨. تعتقد الإمامية بالرجعة وكذلك ترى أنّ آباء رسول الله ﷺ من آدم حتى عبد الله هم مؤمنون وموحّدون، خلافاً للمعتزلة.[١]

وقد أوصل الشيخ المفيد هذه الفروق إلى ثلاثة عشر اختلافاً، والاختلاف لا ينحصر بما ذكرناه، بل هناك فروق أُخرى، وقد ذكر الشيخ محمد جواد مغنية فروقاً أُخرى في كتاب فصول في الفلسفة الإسلامية،[٢] وكذلك دوّن هاشم معروف الحسني كتاباً تحت عنوان الشيعة بين المعتزلة والأشاعرة[٣] مبيّناً الفروق بين الشيعة وهاتين المدرستين. وعلى هذا الأساس فالشيعة لم تتأثّر بالمعتزلة مطلقاً، بل العكس هو الصحيح كما قال بعض المحقّقين.[٤]

---

١. المصدر السابق، ص٤٨ ـ ٤٩.

٢. مجلة رسالة الإسلام، العدد٢، السنة ١٣٧٩ نقلاً عن: فرهنك عقايد ومذاهب اسلامى، ج٤، ص٤٩).

٣. فرهنك عقايد ومذاهب اسلامى، ج٤، ص٤٩.

٤. قاسم جوادي، تأثير انديشه‌هاى كلامى شيعة بر معتزله، مجلة «هفت آسمان» العدد الأول، ربيع ١٣٧٨، ص١٢٢ ـ ١٤٩.

تأملات في آراء الذهبي حول تفاسير الشيعة (مرآة الانوار، الصافي وحقائق التفسير)

علي اكبر بابايي

اعتبر الذهبي جميع تفاسير الشيعة من نوع التفسير بالرأي المذموم، واتهمهم ببعض الأُمور من قبيل تعطيل العقل في التفسير، وتحريف القرآن، علماً بأن الذهبي تناول بالدراسة ستة من تفاسير الشيعة، واستنتج منها أُمور غير صحيحة جديرة بالملاحظة والتأمل. فقد ذهب إلى أنّ تفسير مرآة الأنوار هو من أهم تفاسير الشيعة، في حين لم يذهب أحد من علماء الشيعة إلى هذا الرأي؛ لأنّ هذا التفسير لم يتناول إلّا قسماً قليلاً من القرآن، علماً أنّ هذا التفسير لم يطبع منه إلّا المقدمة. قال الذهبي في هذا التفسير: إنّ أكثر ما روي عن الإمام الصادق عليه السلام في هذا التفسير هو من افتراءات الشيعة على الإمام، في حين أنّه ليس فقط لم يذكر دليلاً أو شاهداً على هذا المدّعى، بل إنّ عدم مطابقة عقائد الشيعة مع الروايات المنقولة عن الإمام في هذا الكتاب لدليل واضح على بطلان هذا المدّعى. وقد تناول الكاتب في هذا المقال بالنقد والتحليل آراء الذهبي حول عقائد الشيعة والتفاسير المذكورة.

قسّم الذهبي التفسير بكلا قسميه المأثور(الروائي) والتفسير بالرأي إلى قسمين: جائز ومذموم، وعدّ بعض تفاسير الأشعرية من قبيل: تفسير الفخر الرازي، البيضاوي وروح المعاني من النوع الأول(التفسير بالرأي الجائز)، أمّا تفسير باقي الفرق الأُخرى كالشيعة فهو من قسم التفسير بالرأي المذموم.[1] وقد اتهمهم عدّة تهم ضمن بيان موقف الإمامية الإثني عشرية من القرآن الكريم، وذلك لأنّ القرآن لا يتلاءم مع أغراضهم كما يدّعي، فقد زعموا أولاً: أنّ للقرآن ظاهر وباطن، بل له بطون كثيرة، وأنّ علم القرآن مختص

---

١. راجع: التفسير والمفسّرون، ج ١، ص ١٥٢، ٢٥٥، ٢٨٤، ٢٨٨، ٣٦٣، ج ٢، ص ٣٢١ ـ ٣٢٣.

بالأئمة، وأنّهم عطلّوا العقول، ومنعوا المسلمين من تفسير القرآن إلّا بعد سماعه من أئمتهم. وأدّعوا ثانياً: أنّ جميع القرآن أو أكثره مختص بالأئمة ومحبيهم وأعدائهم. وثالثاً: إنّ القرآن المتداول في عصر النبي ﷺ قد حرّف وبدلّ...[1] وفي أقواله أخطاء سوف نشير إليها باختصار:

١. ذهب إلى أنّ الرأي هو الإجتهاد، والتفسير بالرأي هو التفسير الإجتهادي. فكل تفسير غير مأثور يعتبر من التفسير بالرأي طبقاً لما يراه الذهبي. والحق أنّ الرأي لا يعني الاجتهاد، والتفسير بالرأي يختلف عن التفسير الإجتهادي؛[2] لأنّ التفسير الإجتهادي الذي يراعي الأصول والقواعد العقلائية في التفسير ليس تفسيراً بالرأي.[3]

٢. قسّم التفسير بالرأي إلى قسمين: التفسير بالرأي الجائز والمذموم، وهذا لا يتلاءم مع اطلاق روايات التفسير بالرأي التي ذمّت جميع أنواع التفسير بالرأي.

٣. إنّ اعتبار الكتب التفسيرية للمذهب الذي يتبعه الذهبي من التفسير بالرأي الجائز والممدوح، وباقي التفاسير الأُخرى من التفسير بالرأي المذموم نوع من التعصب، وهو منهج غير علمي.

٤. التهم التي وجهّها الذهبي للشيعة تخالف الواقع، وتكشف عن جهله بحقيقة عقائد الشيعة، وأنّه يقيّم الشيعة بذهنية غير صحيحة، وخطأ آراءه حول الشيعة وعقائدهم معلوم لا تحتاج إلى بيان، ولكننا نشير إلى بعض النقاط لتعريف أهل السنّة وتبصيرهم بحقيقة هذه الأقوال:

الف) إنّ وجود البطن والمعاني الباطنية للقرآن هي مورد اتفاق الشيعة والسنّة، ولا

---

١. راجع: المصدر السابق، ج٢، ص ٢٧.

٢. للاطلاع على المعنى اللغوي للرأي والمعنى الاصطلاحي للتفسير بالرأي، راجع: روش‌شناسی تفسیر قرآن، ص ٥٧، ٥٨.

٣. سوف نبيّن التفسير الإجتهادي بمعناه الصحيح في المجلد الثاني من كتاب «مكاتب تفسيرى» الذي سوف ينشر قريباً إن شاء الله تعالى.

تختص بالشيعة فقط، فقول علماء الشيعة. بأنّ للقرآن بطون كثيرة إنّما تستند لبعض الروايات في المصادر الروائية لأهل السنّة.[١]

ب) تعتقد الشيعة ـ وبالإستناد إلى الأدلة القطعية من الكتاب والسنّة ـ بأنّ الأئمة الإثنا عشر المعصومينعليهم السلام هم خلفاء النبيصلى الله عليه وآله، العلماء بجميع معاني ومعارف القرآن، ولديهم القدرة على تفسيره وتبيينه، ومع ذلك كانوا لا يمنعون من التدبّر في القرآن وتفسير آياته في إطار القواعد الأدبية والأُصول العقلائية للمحاورة، والدليل على ذلك هو تدوين علماء الشيعة للكثير من التفاسير الإجتهادية، حيث قاموا بتبيين آيات القرآن حتى وإن لم يكن هناك رواية، ومن الطبيعي فإنّ هناك من كان يعتقد أنّه لا بد من الإكتفاء بالروايات الواردة عن المعصومينعليهم السلام في التفسير، ولكن هذه الرؤية التي ذهب اليها بعض علماء الشيعة لم تنل استحسان وقبول الجميع، ثم إنّ نظير هؤلاء موجودون بين أهل السنّة أيضاً، أي أنّ هذه العقيدة لا تختص بالشيعة فقط.[٢]

ج) إنّ القول بأنّ أكثر آيات القرآن إنّما نزلت في الأئمة ومحبيّهم وأعدائهم (ثلث القرآن أو ربعه في الأئمة ومحبيّهم، وثلثه أو ربعه في حق أعدائهم) هذا المعنى ورد في

---

١. مثلاً نقل أبو نعيم الأصفهاني وابن عساكر عن ابن مسعود: «أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، ما منها حرف إلّا وله ظهر وبطن، وأن علي بن أبي طالبعليه السلام عنده علم الظاهر والباطن». **حيلة الأولياء**، ج١، ص ٩٥؛ **تاريخ مدينة دمشق**، ج٤٢، ص ٤٠٠، وقد ذكر نظير ذلك القندوزي(سليمان بن ابراهيم) في **ينابيع المودة** أيضاً، ج١، ص ٧٢.

٢. على سبيل المثال قال الراغب الأصفهاني ـ وهو من علماء أهل السنّة ـ في بيان بعض آراء أهل السنّة: «اختلف الناس في تفسير القرآن هل يجوز لكل ذي علم الخوض فيه؟ فبعض تشددّ في ذلك وقال: لا يجوز لأحد تفسير شيء من القرآن وإن كان عالماً أديباً متسعاً في معرفة الأدلة والفقه والنحو والآثار، وإنّما له أن ينتهي إلى ما روي له عن النبي وعن الذين شهدوا التنزيل من الصحابة رضي الله عنهم أو عن الذين أخذوا عنهم من التابعين و...» **مقدمة جامع التفاسير**، ص٩٣، ولا يقال: انّه قد يكون مقصوده من كل «بعض» هم بعض مفسّري الشيعة؛ لأنّ الانتهاء إلى رواية الصحابة والتابعين من خصائص أهل السنّة وليس الشيعة.

بعض الروايات التي ذكرتها بعض مصادر أهل السنّة أيضاً.[١] ثم إنّ هذا الأمر ليس ببعيد أيضاً؛ لأنّ أكثر آيات القرآن إنّما وردت في مدح المؤمنين والمتقين، وذم الكافرين والمنافقين والظالمين والفاسقين، والمصداق التام والواضح للمؤمنين هم الأئمةعليهم السلام وأصحابهم وأتباعهم، والمصداق الكامل والواضح للكفّار والمنافقين والظالمين هم أعداؤهم ومخالفوهم.

د) إنّ اتهام الشيعة بتحريف القرآن هو اتهام أطلقه بعض أهل السنّة، وردّده الآخرون دون تحقيق وبحث، والدليل على ذلك هو التصريحات والتأليفات الكثيرة من قبل علماء الشيعة في نفي التحريف واثبات صيانة القرآن الكريم من هذه المسألة.[٢] وهناك من قال بالتحريف اعتماداً على بعض الروايات، ولكن أولاً: هذا كلام بعض الشيعة، وثانياً: إنّ اعتقادهم بهذه المسألة يكون بحيث لا ينافي الإعجاز واعتبار القرآن الموجود، ولذلك فإنّهم يعتبرون القرآن الموجود معجزة، ويمكن الاستدلال به.[٣] وثالثاً: الروايات الدالة على التحريف توجد في كتب أهل السنّة، حتى الصحاح منها، ولا تختص بكتب الشيعة.[٤]

---

١. راجع: شواهد التنزيل، ج١، ص ٤٣، الحديث ٧٥؛ ابن المغازلي، علي بن محمد، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلام، ص ٣٢٨؛ الحديث ٣٧٥؛ القندوزي، سليمان بن ابراهيم؛ ينابيع المودة، ج١، ص ١٢٦.

٢. راجع: السيد أبو القاسم الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص ٢٥٩؛ السيد علي الحسيني الميلاني، التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف، ص ١٣ ـ ٣٥؛ محمد هادي معرفة، تحريف نابذيرى قرآن، ص ٦٤ ـ ٨٥؛ السيد المرتضى الرضوي، البرهان على عدم تحريف القرآن، ص ٢٣٩ ـ ٢٦١.

٣. مثلاً راجع: مرآة العقول، ج١٢، ص ٥٥٢.

٤. فمثلاً روي في صحيح البخاري عن عمر بن الخطاب أنّه قال: «إنّ الله بعث محمداً بالحق أنزل عليه الكتاب فكان ممّا أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها....» محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، المجلد الرابع، ج٨ ص٥٨٦، (كتاب المحاربين من أهل الكفر والردّة، باب رجم الحبلى من الزنا إذا زنت، الحديث ١٦٧٤). وروى مالك بن أنس عن عمر أنّه قال: «والذي

←

تفاسير الشيعة في رأي الذهبي

ذكر الذهبي وباختصار ثلاثة عشر تفسيراً من تفاسير الشيعة تحت عنوان أهم كتب التفسير عند الإمامية الإثني عشر ثم اختار ستة منها بالدراسة التفصيلية، وأول تفسير اختاره هو مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار تأليف أبو الحسن العاملي من علماء الشيعة في القرن الثاني عشر.[1]

وقد عدّ هذا التفسير من أهم كتب التفسير عند الشيعة، حيث كتب ثلاثة وثلاثين صفحة تقريباً في التعريف بهذا التفسير، مبيّناً جميع مطالب هذا التفسير باختصار، ثم قام بتلخيص ثلاثة عشر قاعدة، قال: إنّها أهم القواعد التي سار عليها المؤلف في تفسيره.[2]

وكان حديثه عن هذا التفسير جامعاً ومطابقاً للواقع نوعاً ما، ولكن بعض ما ورد في التعريف في هذا التفسير غير صحيح، نشير إليها باختصار:

١. اعتبر الذهبي أنّ مؤلف هذا التفسير هو المولى عبد اللطيف المولود في كازران والساكن في النجف،[3] ولكن كما بيّنا في مجلة «معرفت»[4] فإنّ مؤلف هذا التفسير هو

← نفسي بيده، لولا أن يقول الناس: زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله تعالى لكتبتها(الشيخ والشيخة فأرجموها البتة) فإنّا قد قرأناها».

الموطأ، ج٢، ص ٨٢٤ وهذه الرواية تؤكد أنّه قد سقط آيات من القرآن، أمّا أهل السنّة فيقولون إنّ هذا القسم من القرآن منسوخ، ولكن النسخ يحتاج إلى ناسخ، ولا يوجد ناسخ لذلك، اضافة إلى ذلك إنّ متن الرواية لا تنسجم مع النسخ. وللمزيد من التوضيح راجع: التحقيق في نفي التحريف، ص ٢٥٩ ج ١٥٧. والشيعة ترد هذه الروايات لعدم اعتبار سندها.

١. للمزيد من التعرف على هذا الكتاب راجع: مجلة معرفت، العدد ٨٣ ص ١٠٥ ـ ١١٦، مقالة: «تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار»، بقلم الكاتب.

٢. راجع: التفسير والمفسّرون، ج٢ن ص ٤٦ ـ ٧٨.

٣. راجع: المصدر السابق، ص ٤٦، قال الزرقاني في التعريف بالمؤلف: «يدعى المولى عبد اللطيف الكازراني من النجف. محمد عبد العظيم الزرقاني»، مناهل العرفان، ج٢، ص٧٧. ولكن الاشتباه الذي وقع فيه واضح بالالتفات إلى ما ورد في مجلة «معرفت» في التعريف بالمؤلف. راجع: مجلة معرفت، المصدر السابق، ص ١٠٧.

٤. راجع: مجلة معرفت، ص١٠٧.

أبو الحسن العاملي. أمّا القول بأنّ اسمه عبد اللطيف فهو من أخطاء بعض الناشرين، ولذلك فإنّ قول الذهبي هذا ليس بصحيح. وهذا يدل على أنّ الذهبي لم يكن متتبعاً لكتب الشيعة بما فيه الكفاية، ومعلوماته لم تكن دقيقة.

٢. ذكر الذهبي أنّ هذا التفسير من أهم تفاسير الشيعة،[١] ولذلك لم ير هناك حاجة للتعريف وبحث كل تفاسير الشيعة،[٢] فلم يبحث مثلاً تفسير التبيان الذي هو من أقدم التفاسير الإجتهادية الجامعة عند الشيعة، حيث قام بتفسير جميع سور القرآن، في حين اختار الذهبي ذلك التفسير الذي لم يطبع بعد، بل الذي طبع منه المقدمة فقط، حيث اعتمد عليها في التعريف بهذا التفسير، معتبراً وقوع هذا التفسير في المرتبة الأولى من بين تفاسير الشيعة.

ولا يخفى على المختصين والعلماء بهذا الشأن أنّ هذا التفسير لم يكن أهم تفاسير الشيعة، ولا يوجد عالم شيعي يعتبر هذا الكتاب من أهم التفاسير؛ لأنّه أولاً: لم يكن تفسيراً شاملاً لكل القرآن، حيث إنّ قسماً من هذا التفسير إلى أواسط سورة البقرة في إحدى النسخ، وفي النسخة الأُخرى إلى الآية الرابعة من سورة النساء.

وثانياً: في هذا القسم القليل كان يكتفي بتأويل الآيات، وذكر المعاني الباطنية ولم يفسّر الآيات تفسيراً ظاهرياً.

وثالثاً: هذا التفسير لم يطبع، بل إنّه لا يزال مخطوطاً، فلو كانت الشيعة تعتبر هذا التفسير من أهم تفاسيرهم لسارعوا إلى طبعه واستفادوا منه، ومن هنا فإنّ ذكر هذا التفسير باعتباره من أهم تفاسير الشيعة ليس صحيحاً. وكذلك فإنّ الذهبي قد اختار من بين تفاسير الشيعة المهمّة هذا التفسير مكتفياً بقسم صغير من القرآن وهو في صدد

---

١. راجع: التفسير والمفسّرون، ج٢، ص٤٣.

٢. قال: «وأظنني لست بحاجة إلى أن أتكلّم عن كل كتاب اطلعت عليه من كتب هؤلاء القوم في التفسير بل يكفيني أن أتكلم عن بعضها وهو أهمها» راجع: المصدر السابق، ص ٤٤.

التعريف بجميع التفاسير من خلال التعريف بهذا التفسير، ومن هنا يـمكن الخـروج بنتيجة وهي أنّ الذهبي لم يكن محايداً عندما قام بالتعريف بتفاسير الشـيعة، فـهو لم يختر هذا التفسير باعتباره من أهم تفاسير الشيعة، بل إنّه من خلال ذكر هذا التـفسير يتمكن من تمرير رؤيته بالنسبة لتفاسير الشيعة ومنهج تفسيرهم،[1] لأنّه جعل دراسته لهذا التفسير كنموذج لجميع التفاسير.

وبتعبير آخر أنّ اختيار هذا التفسير هو من أجل اثبات مـا يـريده الذهـبي، وإلّا لا يخفى على كل أحد حتى على الذهبي نفسه أنّ هذا التفسير لم يكن أهم تفاسير الشيعة لا من حيث القدم، ولا من حيث الجامعية والكمال، ولا من حيث كثرة استفادة الشيعة منه.

٣. قال في التعريف بهذا التفسير: «هذا التفسير يعدّ في الحقيقة مرجـعاً مـهماً مـن مراجع التفسير عند الإمامية الإثني عشرية» ثم تساءل: ولكن كيف نحكم بأهمية هـذا التفسير كمرجع من مراجع التفسير عند الإمامية الإثني عشرية ونحن لم نعثر عليه في مكتبة من مكاتبنا المصرية؟ أليس هذا يعدّ من قبيل الحكم على ما نجهله، والقول فيما ليس لنا به علم؟ وفي الجواب على ذلك قال الذهبي: لا، فالكتاب وإن لم نظفر به ولم نطلع عليه، قد وجدنا ما هو عوض عنه إلى حد كبير، ذلك هو مقدمته التي قدّم بها مؤلفه لتفسيره هذا وهي التي تكشف لنا عن منهج صاحبها في تفسيره، وتوضح لنا كثيراً من آرائه في فهم كتاب الله، وكيفية تأثير عقيدة المؤلف في التفسير بصراحة تامة.[2]

وعدم صحة هذا القول واضحة لا تحتاج إلى بيان؛ إذ كيف يمكن أن يكون التفسير غير مطبوع ولا في متناول اليد وهو مع ذلك يكون تفسيراً مهمّاً؟ فإذا كان المرجع هو القسم المطبوع من هذا الكتاب، أي مقدمة هذا التفسير، فلا يوجد شاهد ودليل عـلى

---

١. اعتبر الذهبي جميع تفاسير الشيعة من التفسير بالرأي المذموم، لأنّ الفصل الرابع من كتابه هو في التعريف بالتفسير بالرأي المذموم، أو تفسير الفرق المبتدعة راجع: **المصدر السابق**، ج ١، ص ٣٦٣. فقد تعرض في هذا الفصل إلى التعريف بتفاسير الشيعة، راجع: **المصدر السابق**، ج ٢، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

٢. راجع: **المصدر السابق**، ج ٢، ص ٤٦.

ذلك؛ بالإضافة إلى أنّ كلامه ليس واضحاً، فليس في المقدمة دليل على كونه مرجعاً، ولا يوجد في الخارج دليل من حيث رجوع الشيعة إلى هذا الكتاب باعتباره مرجعاً تفسيرياً، وليس هناك من المفسرين من استدل بتلك المقدمة، ولم يكن شائعاً في المحافل العلمية الإستناد إلى بهذا الكتاب، بل إنّ عدم طبع هذا الكتاب دليل على عدم قبول الشيعة واعتناءهم بهذا التفسير ومنهجه، ولكي يثبت الذهبي أنّ كلامه هذا ليس نابعاً من الجهل، وأنّ حكمه هذا يستند على أساس صحيح أشار إلى مقدمة هذا التفسير وبيان منهجه التفسيري والمدرسة التفسيرية للمؤلف، ولا توجد أي إشارة تدل على مرجعية هذا التفسير ومقدمته للشيعة.

٤. اعتبر الذهبي أنّ الروايات التي اعتمد عليها المؤلف في تفسيره لا تستند على أساس.[1] وهذه دعوى بدون دليل؛ لأنّه ومن أجل الإحتجاج والاعتماد على الروايات يلزم اثبات صحتها أولاً، وكذلك فإنّ الحكم بوضع الروايات عليه أن يثبت كذبها، في حين لم يذكر الذهبي أيّ دليل يثبت صدق دعواه، فلم يأت بدليل على أنّ هذه الروايات موضوعة، ولعلّه يظن أنّ وجود الرواية في المصادر الشيعية ومخالفتها لما يعتقده يكفي دليلاً على وضعها وكذبها، ومن الواضح أنّ كلا الأمرين لا يثبت كون الرواية موضوعة، ألا يمكن أن تكون الرواية الموجودة في المصادر الشيعية، والمخالفة لرأي الذهبي معتبرة؟ فهل يعطي الذهبي مثل هذا الحق للشيعة؟ فيحكموا بعدم اعتبار أيّ رواية مخالفة لما تعتقد به الشيعة في مصادر أهل السنّة، وهل يقبل مثل هذا الحكم؟ إنّ كلامه هذا غير مقبول، نعم، إذا قال إنّ صحة هذه الروايات لم تثبت

---

١. عبارته هي: «وهذه الدعاوي من المولى لا نكاد نسلّمها إذ أنّها لا تقوم على دليل صحيح، وما ادعاه من دلالة الأخبار المستفيضة والأحاديث المتكاثرة على ما ذهب اليه أمر لا يلتفت إليه ولا يعولّ عليه؛ لأنّ ما يعنيه من الأخبار والأحاديث لا يعدو أن يكون موضوعاً لا أصل له» المصدر السابق، ج٤٧ و٤٨.

عندي أو عند علماء أهل السنّة فلا يرد عليه إشكال، ولكن الحكم المطلق بوضع الروايات يحتاج إلى إثبات، وهو لم يثبت هذه النقطة.

٥. اتهم الذهبي مؤلف هذا التفسير بأنّه يفسّر القرآن برأيه، ويحمل عقيدته على القرآن، وقد اعتبر هذا النوع من التفسير مصداقاً لتأثير عقيدة المؤلف في فهم كتاب الله وتطبيق نصوص القرآن طبقاً للميول المذهبية الشيعية،[١] وقد اعتبر رأيه رأياً شخصياً؛ لأنّه ينظر إلى القرآن من خلال عقيدته، وأنّ موقفه موقف من أغراه مذهبه وخدعه هواه.[٢] وفي موضع آخر قال: إنّ هذا الشيعي مبالغ في تشيعه إلى حد جعله يحمّل كتاب الله تعالى ما لا يحتمله، ويجعله موزعاً بين دعوة الحق ودعوة الباطل، تلك بظاهر القرآن وهذه بباطنه،[٣] وقال في موضع آخر: إن مؤلف هذا الكتاب جعل القرآن تابعاً لرأيه، ونزّله على معانٍ تتفق وهواه.[٤] والحق أنّ الذهبي لو كان خالي الذهن من الأفكار المسبقة التي يحملها عن الشيعة، وكان منصفاً في الحكم على المؤلف ومنهجه في هذا التفسير، لما أجاز لنفسه أن يتهم المؤلف بمثل هذه التهم. إنّ دليل مؤلف هذا التفسير في تأويل الآيات والألفاظ هو الراوية أو الأدعية أو الزيارة،[٥] وهو نفسه القائل أيضاً في الفائدة الثامنة أنّه لم يذكر أيّ تأويل في هذا الكتاب دون دليل عن الأئمة عليهم السلام، نعم قد لا يذكر أحياناً الدليل بسبب ظهور الحال، أو ضيق المجال أو حتى يتجنّب التكرار، أو لكي لا يخرج الكلام عن سلاسته[٦] قال في الفائدة الأولى من الخاتمة أيضاً: أكثر ما ذكرته من بطون وتأويلات للآيات محتمل، بل وحتى التأويلات التي لم أصرّح بأنّها محتملة فهي محتملة أيضاً، والتأويلات القطعية هي ما أصرّح بقطيعتها فقط، أو التي توجد عليها قرائن وأدلة قطعية واضحة.[٧] فكيف يمكن أن يجعل مرمى لمثل هذه التهم؟

---

١. راجع: المصدر السابق، ص ٤٦. ٢. المصدر السابق، ص٤٧.
٣. المصدر السابق، ص ٤٨. ٤. المصدر السابق، ص ٦٠.
٥. راجع: مجلة معرفت، المصدر نفسه، ص١٠٩.
٦. راجع: مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار، ص ٥٦٧.
٧. راجع: المصدر السابق، ص ٥٦٤.

إنّ التفسير بالرأي وتحميل العقيدة على القرآن إنّما يكون في حق الشخص الذي يفسّر آيات القرآن طبقاً لعقيدته ورأيه بصورة قطعية بدون أي دليل ومستند، في حين أنّ المؤلف لم يذكر أيّ تفسير دون دليل ومستند، بل ذكر التأويلات بصورة احتمالية مستخدماً تعبير «ممكن» إلّا في موارد معدودة كان له دليل قطعي على تأويل الآيات، ولذلك لا يمكن اتهام المفسّر بأنّه يفسّر القرآن برأيه ويحمّل عقيدته على القرآن، ويطبّق آياته على آرائه وأذواقه. نعم، تأويل الآيات طبقاً للرواية الضعيفة، أو إذا كانت دلالة الآية غير واضحة على التأويل عمل غير صحيح، ونحن كذلك نرى أنّ هذا الأمر يعتبر نقطة ضعف على المنهج التفسيري للمؤلف.[1] أمّا إذا ذكر التأويل بصورة احتمالية، وبالاستناد على الروايات، حتى وإن كانت ضعيفة الإسناد لا يعتبر من التفسير بالرأي، بل هو تفسير بالرواية؛ لأنّه بمقدار صحة وتمامية دلالة الرواية يحتمل صحة ذلك التأويل.

تفسير الصافي عند الذهبي

أحد التفاسير الشيعية التي بحثها الذهبي بالتفصيل هو تفسير الصافي للفيض الكاشاني، والمؤلف بدأ بذكر أهم آراء الفيض، فقال:

١. يرى المؤلف أنّ آل البيت ﷺ هم تراجمة القرآن ومفسّروه دون سواهم، فهم الذين جمعوا علم القرآن كلّه، وأحاطوا بمعانيه وأسراره، ووقفوا على رموزه وإشاراته؛ ذلك لأنّه نزل في بيتهم، ورب البيت أدرى بما فيه، وهو لا يشذ في هذه العقيدة فقط بل هي عقيدة جميع الشيعة، لا فرق بين معتدل ومتطرف. ثم قال: ثم يمضي صاحبنا [الفيض] بعد ذلك فيؤيّد قوله هذا بأحاديث يرويها عن أهل البيت كلّها ـ فيما نعتقد ويظهر من اسلوبها ـ من وضع الشيعة واختلاقهم.[2]

---

١. راجع: مجلة معرفت، المصدر نفسه، ص ١١١ و١١٢.

٢. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١٤٩.

٢. يرى الفيض أنّ فهم معاني القرآن ومعرفة أسراره ليس حكراً على أهل البيت، ولكن من هم أُولوا الفهم الذين يجوز لهم أن يعملوا عقولهم في فهم معاني القرآن واستنباط أحكامه؟ نرى أنّ المؤلف يقيد أُولي الفهم بقيود لها صلة قوية بمذهبه الشيعي، لأنّه يقول: إنّ من أخلص الانقياد لله ولرسوله ولأهل البيت، وأخذ علمه منهم، وتتبع آثارهم، واطلع على جملة من أسرارهم بحيث حصل له الرسوخ في العلم، والطمأنينة في المعرفة، وانفتح عينا قلبه، وهجم به العلم على حقائق الأُمور، وباشر روح اليقين... فله أن يستفيد من القرآن بعض غرائبه، ويستنبط منه نبذاً من عجائبه، ليس ذلك من كرم الله بغريب....[1]

٣. يعتقد المؤلف أنّ التفسير الكامل هو التفسير الواصل عن طريق أئمة أهل البيت، وأشكل على تفسير الصحابة، وكأنّ جميع عقول الصحابة عقيمة إلّا عقول أهل البيت وأتباعهم.[2]

٤. يعتقد الفيض أنّ أكثر ما في القرآن إنّما نزل في حق أهل البيت ومحبيهم وأعدائهم، فكل ما ورد من مدح في آية من القرآن فهي في أهل البيت وشيعتهم، وكل ما ورد من ذم وتهديد أو وعيد فهو في حق مخالفيهم.[3]

٥. قال الذهبي تحت عنوان رأي المصنف في تحريف القرآن وتبديله: «يدين الملّا محسن بأنّ علياً رضي الله عنه هو أول من جمع القرآن، وأنّ القرآن الذي جمعه هو القرآن الكامل الذي لم يتطرق إليه تحريف ولا تبديل، ويروي لنا أحاديث عن آل البيت كمستند له في رأيه هذا... ولكنّنا نجد صاحبنا بعد ما ساق هذه الروايات وكثيراً غيرها يقف منها موقف المستشكل.... ثم يجيب الملّا محسن على إشكاله بجوابين.[4]

---

١. المصدر السابق، ص ١٥١ و ١٥٢.

٢. راجع: المصدر السابق، ص١٥٢ و ١٥٣.

٣. راجع: المصدر السابق، ص١٥٥.

٤. راجع: المصدر السابق، ص١٥٦ ـ ١٥٩.

وقد اكتفى الذهبي في هذا القسم من الكتاب ببيان آراء الفيض ولم يتناولها بالنقد، والظاهر من كلامه هو وضوح عدم صحة مثل هذه الآراء، بل عدم حاجتها إلى نقد، ومن هنا فمن اللازم بيان مقدار صحة وسقم هذه الآراء، ورأي الذهبي وموقفه منها، وسوف نقوم بعرض ودراسة هذه الآراء:

الرأي الأول

لا بد من الإلتفات إلى نقطتين في الرأي المذكور

١. الذي يظهر من كلام الفيضﷺ أنّه يعتقد أنّ فهم معاني القرآن لا تختص بالنبيﷺ، ولكنّه يرى أيضاً عدم إمكان الإحاطة بجميع أبعاد القرآن وأحكامه وآدابه وقصصه ظاهراً وباطناً إلّا النبيﷺ وأهل بيتهﷺ.

أمّا الآخرون فمهما كان لديهم من معارف وأحكام حول معارف القرآن فلا يمكن قياسها بمعارف أهل البيتﷺ فهي قطرة من بحر، وهذه الدعوى صحيحة، فقد بيّنها كاتب السطور في المجلد الأول من كتاب مكاتب تفسيري، المدارس التفسيرية، والذي يدل على ذلك الآيات وحديث الثقلين المتواتر، وسائر روايات الشيعة والسنّة.[1] ومن هنا فإنّ زعم الذهبي عدم صحة هذا الرأي يخالف الحقيقة العلمية.

٢. يرى الذهبي أنّ جميع الروايات التي نقلها الفيض عن أهل البيتﷺ في هذا التفسير موضوعة من قبل الشيعة، ولم يذكر دليلاً واحداً على صحة هذا الرأي، بل الدليل الوحيد الذي ذكره على وضعها من قبل الشيعة هو لحن الروايات، ثم ذكر روايتين من أُصول الكافي والروضة كنموذج على الوضع.

إحدى هذه الروايات هي رواية سليم بن قيس عن أمير المؤمنين حيث يقول: «...فما نزلت على رسول اللهﷺ آية إلّا أقرأنيها وأملاها عليّ فكتبها بخطي وعلّمني

---

١. راجع: مكاتب تفسيرى، ج ١، ص ٣١ ـ ٣٤، ٤٨ ـ ٥٤، ٦٤ ـ ٧٥.

تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها ومحكمها ومتشابهها... ودعا الله أن يعطيني فهمها وحفظها، فما نسيت آية من كتاب الله ولا علماً أملاه عليّ وكتبته».[١]

ثم أضاف [الفيض] ورواه العياشي في تفسيره والصدوق في إكمال الدين بتفاوت يسير في ألفاظه، وزيد في آخره: «وقد أخبرني ربيّ أنّه قد استجاب لي فيك، وفي شركائك الذين يكونون من بعدك، فقلت: يا رسول الله ومن شركائي من بعدي؟ قال: الذين قرنهم الله بنفسه وبي، فقال: «﴿...أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ...﴾»، فقلت: ومن هم؟ قال: الأوصياء منيّ....» ثم ذكر الأئمة الإثنا عشر وبعض فضائلهم.[٢]

والرواية الثانية عن زيد الشحام، وقد ذكرتها في المجلد الأول من كتاب «مكاتب تفسيرى» بصورة كاملة وبيّنت دلالتها ضمن ذكر أدلة المدرسة الروائية المحضة.[٣] وفي هذه الرواية حوار بين الإمام الباقر عليه السلام وقتادة، حيث أثبت الإمام عدم قدرته على تفسير جميع القرآن ثم قال في نهاية الرواية: «إنّما يعرف القرآن من خوطب به»، ولا أدري من أين علم الذهبي بوضع هاتين الروايتين، فهل أنّ وضع الخبر يستكشف من خلال دلالته على أنّ الإمام علي عليه السلام يعلم جميع آيات القرآن، التفسير والتأويل، الناسخ والمنسوخ، الحكم والمتشابه، أو بسبب إشارته إلى أسماء أوصياء النبي صلى الله عليه وآله، أو لأنّه يدل على علمهم عليهم السلام بجميع معارف القرآن وعصمتهم؟ أو لأنّه يدل على عدم قدرة البعض أمثال قتادة على الاحاطة بجمع تفسير القرآن، وأنّ هذه الصفة إنّما تختص بالنبي صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم السلام؟ فهل هذه الأمور مخالفة للقرآن، أو البراهين العقلية القطعية حتى يكونا مؤشراً على وضعها؟ وكما بيّنا في كتاب «مكاتب تفسيرى» أنّ هذه الروايات ليس فقط لا تدل على مخالفتها للقرآن والبراهين العقلية، بل هناك دلائل

---

١. راجع: **أصول الكافي**، ج ١، ص ١١٦، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، الحديث ١.

٢. راجع: **تفسير الصافي**، المقدمة الثانية.

٣. راجع: **مكاتب تفسيرى**، ج ١، ص ٢٩٦ ـ ٣٩٢.

قطعية وواضحة من الآيات والروايات تدل على صحة ذلك، أضف إلى ذلك أنّ بعض هذه المطالب موجودة في روايات أهل السنّة أيضاً،[١] ومن هنا فإنّ الذهبي عندما يحكم بوضع هذه الروايات من قبل الشيعة لم يذكر لذلك وجهاً إلّا أنّها تخالف وجهة نظره وعقيدته. ولكن هل يكفي للحكم على الروايات بالوضع مجرد مخالفتها مع المذهب أو الرأي الشخصي؟

الرأي الثاني

إنّ كلام الذهبي حول عدم اختصاص فهم معاني القرآن ومعرفة أسراره بأهل البيت عليهم السلام صحيح، ولكن القول بأنّ الفيض يجيز إعمال العقول في فهم مطلق معاني القرآن واستنباط أحكامه للأشخاص الذين لهم صلة قوية بمذهبه الشيعي ليس صحيحاً من جهتين:

أ) إنّ الحدود والقيود الواردة في كلام الفيض لم ترد من أجل الفهم المطلق لمعاني القرآن واستنباط أحكامه، بل من أجل استخراج غرائب القرآن (المعاني الباطنية البعيدة عن الذهن) واستنباط عجائبه؛ ولذلك فإنّ الفيض لا يرى استنباط أحكام القرآن وفهم كل معانيه مختص بأفراد تتوفر فيهم الصفات المذكورة، بل يعتقد باختصاص فهم غرائب القرآن واستنباط عجائبه بمثل هؤلاء الأفراد.

ب) من خلال التأمل في العبارة التي ذكرها الفيض يتبيّن أنّ الغرائب والعجائب التي يمكن استنباطها من القرآن، والتي اعتبرها من مختصات هؤلاء، هو التأويل نفسه والذي خصّها القرآن نفسه بالله تعالى والراسخين في العلم، وليس لها علاقة بعقائد الشيعة، غاية ما هنالك هو أنّ الشيعة تقول ـ بالإضافة إلى النبي صلى الله عليه وآله ـ بأنّ أهل البيت عليهم السلام أي الائمة والإثنا عشر من المصاديق القطعية للراسخين في العلم، والمستفاد من عبارة

---

١. راجع: شواهد التنزيل، ج ١، ص ٤٣، الحديث ٣٣، ص ٤٨، الحديث ٤١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤، ص ٣٨٦، الحديث ٨٩٩٣؛ أبو جعفر الاسكافي، المعيار والموازنة، ص ٣٠٠. وكذلك نقلت بعض هذه الروايات من مصادر أهل السنّة في كتاب مكاتب تفسيرى، ج ١، ص ٤٥، ٥٠، ٤٦، ٥١، ٥٢.

الفيض هو أنّه يعتقد أنّ بعض الأشخاص من الذين يتصفون بالصفات المذكورة هم من الراسخين في العلم أيضاً. ونحن نرى أنّ هذا الرأي يحتاج إلى تأمل ومزيد من البحث.

الرأي الثالث

في النقطة الثالثة يظهر أنّ ما استنبطه الذهبي من كلام الفيض ليس صحيحاً، وكذلك ما زعمه حول بطلان هذه المسألة، لأنّه أولاً: الفيض لا يريد أن يقول بأن كلّ تفسير غير تفسير أهل البيت عليهم السلام باطل، ولكن يريد أن يبيّن أنّ كل تفسير يُروى عن النبي صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم السلام حق ويمكن الاعتماد عليه، والتفاسير التي لم ترو عنهم ولم تعتمد على طريقهم ومنهجهم في التفسير لا يمكن الاعتماد عليها، وأنّ إثبات حقانيّتها غير معلوم، بل الإستفادة منها يحتاج إلى مزيد من البحث والتحقيق، والدليل على ذلك هو كلام الفيض الذي ذكره في المقدمة الثانية عشرة في بيان منهجه في التفسير، حيث قال هناك: وما لم نظفر فيه بحديث عنهم عليهم السلام أوردنا ما وصل إلينا من غيرهم من علماء التفسير إذا وافق القرآن وفحواه وأشبه أحاديثهم في معناه، فإنّ لم نعتمد عليه من جهة الإستناد اعتمدنا عليه من جهة الموافقة والشبه والسداد.[1]

وثانياً: إنّ الإعتماد على جميع التفاسير الواردة عن الرسول صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، وعدم الاعتماد على التفاسير الصادرة من غيرهم وحاجتها للمزيد من البحث، ليس غير صحيح فقط، بل إن حقانيّة هذه المسألة وعدم قابليتها للشك واضحة كما بيّنا ذلك في كتاب مكاتب تفسيرى في بحث «مفسّران نخستين».[2]

وبعبارة أُخرى يعتقد الفيض بحجّية ومطلق اعتبارالتفسير الصادر عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، ودليل ذلك هو ما يتصفون به من العلم الكامل والعصمة. أمّا تفاسير غيرهم فهي قابلة للخطأ وبحاجة إلى بحث وإحراز عدم مخالفتها مع القرآن والروايات، وليس معنى ذلك أنّ الفيض يعتقد بعدم اعتبار هذه التفاسير بصورة مطلقة.

---

١. تفسير الصافي، ج ١، ص ٧٥.

٢. راجع: مكاتب تفسيري، ج ١، ص ٢٩ ـ ٧٨، ١٤١، ١٤٢، ١٨١ ـ ١٨٨.

الرأي الرابع

إنّ التسليم بما ورد في النقطة الرابعة يمكن أنّ يكون ثقيلاً على بعض الأفراد من قبيل الذهبي، ولكن هناك روايات كثيرة صرّحت بذلك، فبالإضافة إلى وجود ذلك في الكثير من الروايات في كتب الشيعة،[١] وبعض تلك الروايات صحيح ومعتبر،[٢] فإنّ ذلك ورد في روايات أهل السنّة أيضاً وذكرته مصادرهم، مثل كتاب: المناقب لابن المغازلي[٣] وكذلك كتاب: ما نزل من القرآن في عليﷺ تأليف أبو نعيم،[٤] وشواهد التنزيل للحسكاني. فعلى سبيل المثال ورد في كتاب شواهد التنزيل للحسكاني عن ابن عباس عن النبيﷺ أنّه قال:

«إنّ القرآن أربعة أرباع: فربع فينا أهل البيت خاصة، وربع في أعدائنا، وربع حلال وحرام، وربع فرائض وأحكام، وأنّ الله أنزل في علي كرائم القرآن».[٥]

وكذلك ورد عن الأصبغ بن نباته عن الإمام عليﷺ أنّه قال: «نزل القرآن أرباعاً: فربع فينا وربع في عدونا وربع سيرّ وأمثال وربع فرائض وأحكام ولنا كرائم القرآن»،[٦] وقد ذكر في هذه المصادر روايات أُخرى نكتفي بذكر أرقامها،[٧] وبالإضافة إلى ذلك فإنّ قسم كبير من الآيات القرآنية الواردة في مدح المؤمنين والمتقين، عباد الله الذين

---

١. راجع: **أصول الكافي**، ج٣، ص٥٩٩، كتاب فضل القرآن، باب النوادر، الحديث ٢و ٣؛ **بحار الأنوار**، ج٩٢، ص١١٤، الحديث ١١٤، الحديث١، ص ١١٥، الحديث٤، ج٢٤، ص ٣٠٥، الحديث١، ج٣٥، ص٣٥٦، الحديث٦؛ **بصائر الدرجات**، ص١٢١؛ نادر من الباب، الحديث٢؛ **تفسير العياشي**، ج١، ص٩و ١٠، الحديث ١، ٣، ٧.

٢. مثل موثقة أبي بصير في **أصول الكافي**، ج٢، ص ٥٩٩، كتاب فضل القرآن، باب النوادر، الحديث٤.

٣. راجع: **مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب**ﷺ، ص٣٢٨، الحديث ٣٧٥.

٤. هذا الكتاب ليس في متناول اليد، وقد روى صاحب **بحار الأنوار**، ج٣٥، ص ٣٥٩ بعض تلك الروايات من هذا الكتاب.

٥. **شواهد التنزيل**، ج١، ص٥٧، الحديث ٥٧.

٦. **المصدر السابق**، ص٥٧، الحديث ٥٨.

٧. راجع: **المصدر السابق**، ص٥٨، الحديث ٥٩، ص٥٩، الأحاديث ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٥.

يسارعون في الخيرات، الخاشعين في الصلاة وأمثال ذلك، فإنّ النبي‌ﷺ وأهل بيته وأصحابه الحقيقيين هم من أبرز مصاديق هؤلاء، وكذلك فإنّ القسم الأكبر من آيات الذم وبيان عقوبة الكفار والمنافقين، الظالمين، المتكبرين، الفساق وأعداء أهل البيت‌عليهم‌السلام هم من المصاديق البارزة لهذه المجاميع، ويمكن تعميم الايات الواردة في مدح وبيان ثواب الأنبياء والمؤمنين السابقين ومذمّة وعقوبة الكفار والظالمين في العصور السابقة على مدح أهل البيت‌عليهم‌السلام وأصحابهم الحقيقيين، وذم أعدائهم بعد الغاء الخصوصية وتنقيح المناط. ومن هنا فلا يستعبد القول بأنّ أكثر آيات القرآن نزل في حق أهل البيت‌عليهم‌السلام وأعدائهم. روي عن حذيفة بن اليمان أنّه قال: «ما نزلت في القرآن ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾ إلّا كان علي لبّها ولبابها»، [1] وكذلك ورد عن ابن عباس أنّه قال: «ما أنزل الله في القرآن آية إلّا كان علي أميرها وشريفها»، [2] وقد ورد نظير هذه الأحاديث عن طريق مجاهد وعيسى بن راشد. [3]

الرأي الخامس

أشار الذهبي في بيان رأي الفيض إلى ثلاثة أُمور: ١) اعتقاد الفيض بأنّ أمير المؤمنين هو أول من جمع القرآن، والقرآن الذي جمعه هو قرآن كامل ليس فيه أي نوع من أنواع التحريف والتبديل؛ ٢) الروايات التي ذكرها الفيض في تفسيره كدليل على هذا المطلب؛ ٣) الإشكال الذي طرحه الفيض في روايات التحريف وجوابه على ذلك.

المسألة الأُولى هي مورد اتفاق العلماء والباحثين في علوم القرآن، بل إنّه بالإضافة إلى علماء الشيعة فإنّ بعض علماء أهل السنّة قالوا بذلك أيضاً، [4] وهناك روايات كثيرة

---

١. شواهد التنزيل، ج ١، ص ٦٣، الحديث ٦٧، ٦٨، ٦٩.

٢. المصدر السابق، ص ٦٤، الحديث ٧٠ ـ ٨١ و ٨٣

٣. راجع: المصدر السابق، ص ٧٠، الحديث ٨٢، ص ٧١ و ٧٢، الأحاديث ٨٤، ٨٥

٤. راجع: محمد ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٣٣٨؛ البيان في تفسير القرآن، ص ٢٢٣؛ ابن

←

تدل على ذلك، ولذلك فإنّ هذه النقطة ليست مورد نقض وإشكال. أمّا بالنسبة إلى النقطة الثانية فبما أنّ الفيض قام بعلاج تلك الروايات وأجاب على الإشكال الذي يمكن أن يتوجه عليها، فلا يمكن النقض على الفيض من هذه الناحية. ومع الأخذ بنظر الاعتبار الأجوبة التي طرحها الفيض بالنسبة للإشكال، فإنّ روايات التحريف على فرض صحتها تحمل على التحريف المعنوي، أو التغيير الذي لا يخل بمقصد القرآن. أمّا الإشكال الثالث فلا يرد على الفيض أيضاً. فإذا كان إشكالاً فهو في العنوان الذي اختاره الذهبي لهذا الرأي؛ لأنّ الفيض أجاب على روايات التحريف، نافياً بصراحة التحريف اللفظي والتغيير الذي يخل بمقصود القرآن. ومن هذا المنطلق فإنّ اختيار العنوان التالي: «رأي المصنّف في تحريف القرآن وتبديله» لهذا الرأي غير مناسب.

الاتهام بالتعصب ونقل الروايات الموضوعة

بعد أن ذكر الذهبي أهم آراء الفيض قام ببيان المنهج التفسيري للمؤلف في المقدمة الثانية عشرة متهماً إياه بالتعصب المذموم، قال: فهو لا يكاد يمر بآية من القرآن إلّا ويحاول صاحبه أن يأخذ منها شاهداً لمذهبه، أو دفعاً لمذهب مخالفيه![1]

ومن أجل أن يجعل القارئ يشعر بهذه الصفة(التعصب) عند المؤلف؛ قام بطرح عناوين مختلفة في كتابه مثل: «القرآن وأهل البيت»، «طعن المؤلف على الصحابة»، «طعنه على عثمان»، «طعنه على أبي بكر وعمر وعائشة وحفصة»، «صرفه لآيات العقاب عن ظاهرها»، «دفاع المؤلف عن أصول مذهبه»، «ولاية علي»، «أُولي الأمر الذين يجب طاعتهم»، «الإمام يوصي لمن بعده»، «استدلاله على الرجعة»، «الإيمان بالرجعة وقيام القائم من الإيمان بالغيب»، «التقية»، «تأثّره في تفسيره بالفروع الفقهية

← أبي الحديد، **شرح نهج البلاغة**، ج١، ص ٢٧، محمد بن الجوزي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، ج١، ص٦ و ٧، محمد بن اسحاق بن النديم، **كتاب الفهرست**، ص ٣٠.

١. راجع: **التفسير والمفسّرون**، ج٢، ص ١٦٠ و ١٦١.

للإمامية»، «نكاح الكتابيات»، «فرض الرجلين في الوضوء وحكم المسح على الخفّين»، «الغنائم»، «الاستنباط»، «موقف المؤلف من مسائل علم الكلام»، «أفعال العباد»، «رؤية الله»، «الشفاعة» و«السحر».[1]

قال في العنوان الأول «القرآن وأهل البيت»: «فمثلاً نجد كثيراً من آيات القرآن لها معانٍ خاصة ولا صلة لها بأهل البيت ولا بمالهم من مناقب وشمائل، ولكنّا نجد صاحبنا يتأثّر بمذهبه الشيعي فيحاول أن يلوي هذه الآيات إلى معانٍ لا صلة لها باللفظ، معاني تحمل في طياتها التعصب المذهبي بصورة مكشوفة مفضوحة، فمثلاً في الآية الرابعة والثلاثين من سورة البقرة ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا لِأَدَمَ...﴾[2] قال: وذلك لما كان في صلبه من أنوار نبينا وأهل بيته المعصومين، وكانوا قد فضّلوا على الملائكة باحتمالهم الأذى في جنب الله، فكان السجود لهم تعظيماً وإكراماً، ولله سبحانه عبودية، ولآدم طاعة، قال علي بن الحسين: حدثني أبي عن أبيه، عن رسول الله ﷺ[3] قال: «يا عباد الله... آدم لما رأى النور ساطعاً من صلبه إذ كان الله قد نقل أشباحنا من ذروة العرش إلى ظهره، رأى النور ولم يتبين الأشباح، فقال: يا رب ما هذه الأنوار؟ فقال الله عزّ وجل: أنوار أشباح نقلتهم من أشرف بقاع عرشي إلى ظهرك، ولذلك أمرت الملائكة بالسجود لك إذ كنت وعاءً لتلك الأشباح، فقال آدم: يا رب.... لو بيّنتها لي....» وقال في الآية الثانية والثالثة من سورة البلد: «في المجمع عن الإمام الصادق: يعني آدم وما ولد من الأنبياء والأوصياء وأتباعهم....».[4] وعلى هذا المنوال فهو يذكر تحت كل عنوان من العناوين بعض المطالب التي يذكرها الفيض ذيل الآيات وبالاستناد إلى الروايات، متهماً إياه

---

١. راجع: المصدر السابق، ص١٦١ ـ ١٨٤.

٢. البقرة، ٣٤.

٣. وردت في عبارت الفيض كلمة «آله» أيضاً. انظر: تفسير الصافي، ج١، ص ١١٥. ومع أنّ الذهبي قد نقل كلمة الفيض، والأمانة تقتضي منه أن يورد العبارة نفسها دون زيادة أو نقصان، مع ذلك قام الذهبي طبقاً لمذهبه بحذف تلك الكلمة.

٤. راجع: التفسير والمفسترون، ج٢، ص ١٦١ و١٦٢.

بالتعصب المذهبي حتى قبل نقل مطالبه وبدون أي دليل، معتبراً إياه متأثراً بعقيدته الشيعية. وفي الختام اتهم الفيض برواية أخبار كاذبة وموضوعة وأنّه سوّد كتابه من أوله إلى آخره بروايات موضوعة نسبها إلى رسول الله وأهل بيته. [١]

المناقشة

لم يذكر الذهبي دليلاً واحداً في نقده لهذه المطالب، وكما لاحظنا في كلامه تحت عنوان القرآن وأهل البيت فإنّه يبدأ حكمه حول بعض المطالب التي ينقلها الفيض ثم يأتي بالمسألة التي يذكرها الفيض دون أن يذكر دليلاً على صحة رأيه أو عدم صحة المسألة التي ينقلها عن الفيض. فمثلاً في تفسير الآية الرابعة والثلاثين من سورة البقرة والرواية التي استند إليها الفيض عن الإمام علي بن الحسين وهي سجود الملائكة لآدم تعظيماً وأكراماً لأهل بيت النبوة المعصومين، [٢] فالذهبي هنا لم يأت بدليل على بطلان هذه الرؤية، وكيف أنّ الفيض قد تأثر بمذهبه الشيعي. والظاهر أنّ سبب اعتبار قطعية بطلان هذه المسألة عند الذهبي هي عدم موافقتها مع مذهبه، ولكنّنا نتساءل ما هو دليل بطلانها؟ فهل يوجد دليل عقلي على بطلان ذلك؟ أو أنّ هناك آية أو رواية تدل على فسادها؟ فما هو المحذور العقلي في الاعتقاد بأنّ سجود الملائكة لآدم هو من أجل احترام نور النبي والأئمة المعصومين في صلبه؟

ومن الممكن أن يقال: إنّ الذهبي لا يعتقد بهذا المعنى باعتبار عدم صحة الرواية التي استدل بها الفيض على تلك المسألة، وفي هذه الحال لا يجب عليه اعتبار هذه المسائل مسلّمة البطلان، وأنّها متأثّرة بمذهب الفيض الشيعي، ثم اتهامه بالتعصب

---

١. أنظر: المصدر السابق، ص ١٨٥.

٢. المصدر نفسه لهذه الرواية هو التفسير المنسوب للإمام الحسن العسكري، راجع: البرهان في تفسير القرآن، ج ١، ص ٨٨ ذيل الآية ٣٤ من سورة البقرة، الحديث ١٣. وكذلك نقل صاحب تفسير نور الثقلين، ج ١، ص ٥٨، الحديث ١٠١ رواية بنفس هذا المضمون من كتاب عيون أخبار الرضا.

ووضع الحديث من أجل نصرة مذهبه. إنّ المسائل التي ذكرها الفيض مدعومة بالروايات ولا يستبعد صحتها، ومن المؤكد فإنّ إثبات صحة هذه المطالب تعتمد على دراسة وإثبات اعتبار تلك الروايات. نعم، من الممكن أنّ يقال: إنّ ما ذكره الفيض في إثبات صحة تلك المطالب غير كافٍ، أو عدم امكان إثبات صحة بعض المطالب، بل وحتى إثبات بطلان بعض المسائل، ولكن من الممكن أيضاً إثبات صحة الكثير من تلك المباحث عن طريق التتبع والدراسة. وقد يدّعى أنّ الكثير من هذه المسائل غير مطابقة لظاهر القرآن، وهذا الأمر وحده يكفي في بطلانها رغم دلالة بعض الروايات المعتبرة عليها، ولكن هذا الأمر ليس صحيحاً أيضاً، لوجود رواية صريحة عن النبي ﷺ والأئمة المعصومين عليهم السلام تدل عدم ارادة الظاهر، وهي قرينة على أنّ معنى تلك الآية لابد أن يستخرج في ظل الالتفات إلى الرواية.

وثانياً: إنّ هذا القول يمكن أن يكون صحيحاً إذا قلنا أنّ الفيض إنّما ذكر هذه المسائل باعتبارها تفسيراً وبياناً لظاهر الآية، أمّا مع الأخذ بنظر الاعتبار اشتمال القرآن على الظهر والبطن، وأنّ الفيض لم يكتف بتفسيره بيان ظاهر الآيات فقط، وأنّه بصدد بيان المعاني الباطنية للآيات بالاستفادة من الروايات الواردة عن المفسّرين الحقيقيين للقرآن(النبي والأئمة المعصومين)، فمن المحتمل أن تكون مثل هذه المطالب صحيحة؛ لأنّه من الممكن أن تكون المسائل التي ذكرها الفيض من المعاني الباطنية، وأنّها لا تنطبق على المعاني الظاهرية، وعدم دلالة الآية على ذلك ليس دليلاً على عدم صحتها.

ومن المؤكد فإنّ الرواية إذا عارضت الدلالة الصريحة والواضحة للآيات معارضة كلية فلا يمكن القبول بها، ولا بد من ترك الرواية؛ لأنها من المصاديق الواضحة لـ«ما خالف القرآن فدعوه» ولكن هذا النوع من المطالب إمّا أن لا يكون له وجود في هذا التفسير، أو هو قليل جداً، وعلى كل حال فإنّ المصاديق التي يذكرها الذهبي في كتابه باعتبارها نماذج من تأثّر التعصب المذهبي ليست من هذا النوع.

إنّ أحد تلك المطالب هي الحكاية التي نقلها الفيض عن القمي[١] بعد تفسير الآيات ٨٤ـ٨٦ من سورة البقرة،[٢] وقد ذكر الذهبي تلك المسائل في كتابه بعنوان «طعن المؤلف على عثمان».[٣] وفي هذه الحكاية حوار أبي ذر مع عثمان وقصة تبعيده، وقد جاء في نهاية هذه القصة: بعد أن أصدر عثمان أمراً بتبعيد أبي ذر، قال له أبو ذر: أخبرني لو أنّك بعثتني فيمن بعثت من أصحابك إلى المشركين فأسروني فقالوا: لا نفديه إلّا بثلث ما تملك؟ قال: كنت أفديك، قال: فإن قالوا: لا نفديه إلّا بكل ما تملك، قال: كنت أفديك، فقال أبو ذر: الله أكبر... وقد أخبرني حبيبي رسول الله ﷺ يوماً بهذه الحادثة، وقال: وقد أنزل الله فيك وفي عثمان خصمك آية، فقلت: وما هي يا رسول الله؟ فقال: قول الله... وتلا الآية.[٤]

ورغم أنّ المخاطب في هذه الآية هم بنو اسرائيل حسب السياق، ولكن مع الغاء الخصوصية وتنقيح المناط يمكن ارادة عدم جواز وقبح محاربة المسلمين بعضهم للبعض الآخر وتبعيدهم عن أوطانهم وأزواجهم، ومسألة خلود القرآن والروايات تؤكد هذا المعنى أيضاً، فقد ورد في بعض الروايات: «ولو أنّ الآية إذا نزلت في قوم ثم مات أُولئك القوم ماتت الآية لما بقي شيء».[٥] ومن هنا فإنّ تطبيق هذه الآية على قصة تبعيد أبي ذر تنسجم مع الأُصول العقلائية للمحاورة وطريقة العقلاء في فهم المعنى، ولا يوجد أي محذور عقلي في ذلك، والحكاية التي نقلها الفيض عن القمي لا توجد فيها أي مخالفة مع ظاهر الآية الكريمة، وإن كان مثل هذا الأمر يثقل على الذهبي الذي

---

١. ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ ۝ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَـٰرِهِمْ تَظَـٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَـٰرَىٰ تُفَـٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ... ﴾. البقرة الآية: ٨٤ـ٨٥

٢. راجع تفسير الصافي، ج١، ص ١٥٤.

٣. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١٦٥.

٤. المصدر السابق، ص١٦٥؛ تفسير الصافي، ج١، ص١٥٦.

٥. تفسير العياشي، ج١، ص١٠.

يعتقد بعدالة عثمان، ومن هذا المنطلق اعتبر ذلك من تعصب الفيض وأنّه متأثّر بخصومة الفيض المذهبية،[1] وأنّ ما ذكره تحت عنوان: الطعن على أبي بكر وعمر وعائشة وحفصة من تفسير الصافي في كتابه ناشئ أيضاً من تعصب الفيض أيضاً. ومن هنا فإنّه لا يظهر من التدقيق والتدبّر في الآيات مخالفة هذه المسائل مع ظاهر الآيات بل يظهر انسجامها وموافقتها للقرآن.

الأمر الآخر وهو تفسير الآيات الأُولى من سورة عبس، فقد ذهب الفيض إلى عدم نزول آيات هذه السورة في شأن النبيﷺ، فإنّه نقل رواية عن القمي بأنّ هذه الآيات إنّما نزلت في حق عثمان وابن ام مكتوم، وروى عن مجمع البيان أنّها نزلت في رجل من بني أُمية.[2] وقد ذكر الذهبي هذا الكلام في كتابه تحت عنوان «صرفه لآيات العقاب عن ظاهرها» معتبراً هذا الأمر دليلاً على الخصومة المذهبية والتعصب الشيعي للفيض.[3] ولكن هذا التفسير المذكور يستند على قاعدة عقلائية ذكرناها في كتاب روش شناسي تفسير قرآن[4] وهي أنّه لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار قرائن الكلام ومن جملتها خصائص وصفات المخاطب في التفسير، ومع الأخذ بنظر الاعتبار العصمة والخلق العظيم الذي كان يتمتّع به رسول اللهﷺ، حيث نزلت في حقّه الآية: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[5] فلا يبقى أي شك بأنّ صفة العبوس المذكورة في الآية الشريفة إنّما يقصد بها غير النبيﷺ، وأنّ هذا الخطاب الموجّه للرسولﷺ هو من باب «إياك أعني واسمعي يا جارة». وبنفس هذا المنهج فإنّ التدبّر في الآيات وقواعد التفسير يتبيّن بطلان ادعاء الذهبي في موارد أُخرى ذكرها دليلاً على تعصب الفيض المذهبي،

---

١. قال الذهبي: «نجد الملا محسن في تفسيره هذا يطعن على أبي بكر وعمر وعثمان... وهو في جملته هذه مدفوع بدافع الخصومة المذهبية والنزعة الشيعية». **التفسير والمفسّرون**، ج٢، ص١٦٢.

٢. راجع: **تفسير الصافي**، ج٥، ص٢٨٤ و ٢٨٥.

٣. راجع: **التفسير والمفسّرون**، ج٢، ص١٦٢ و ١٦٧.

٤. راجع: **روش شناسى تفسير قرآن**، ص ١٧١ ـ ١٧٧.

٥. القلم، ٤.

والبحث التفصيلي في هذه المسائل يقع على عاتق القارئ المحترم.

الأمر الآخر الذي ذكره الذهبي هو أنّ غالبية الروايات التي ذكرها المؤلف عن رسول الله ﷺ وأهل بيته عليهم السلام والتي أوردها كشاهد على مدّعاه موضوعة، بل إنّ نفس هذه الروايات تصرّح بوضعها ولا تحتاج إلى دراسة عن طريق معايير نقد الرواة كما يزعم، وقد اعتبر الأخبار التي ذكرها الفيض في فضائل السور وقراءتها مثل الروايات المنسوبة إلى أُبي وابن عباس مكذوبة،[1] والظاهر أنّ هذا الحكم الكلي الذي أصدره الذهبي في حق روايات الصافي إنّما يقوم على أساس مخالفة تلك الروايات مع مذهبه، ومن المعلوم أنّ هذا المعيار لتقييم الروايات ليس صحيحاً. وحتى لو قلنا: من الطبيعي أنّ كل شخص يحصل له اليقين بعدم صحة ما ذهب إليه مخالفوا مذهبه للقطع الحاصل عنده بيقينيّة مذهبه ولو من باب الجهل المركب، نقول: إنّ مثل هذا اليقين حجّة عليه فقط ولا يسري على الآخرين، وخصوصاً مخالفيه في المذهب، فهل يرضى الذهبي أن يحكم مخالفوه في المذهب بوضع غالب الروايات الموجودة في كتبهم لمجرد كونها مخالفة لمذاهبهم؟ ومن هنا فإنّ كلام الذهبي ليس له قيمة علمية، ولا يحتاج إلى جواب أو بحث علمي. نعم، روايات هذا التفسير ـ كما هو الحال بالنسبة إلى كل التفاسير ـ فيها الضعاف، وهي بحاجة إلى مزيد من البحث من ناحية السند والدلالة وعدم وجود المعارض. ولا يمكن القول: إنّ جميع أو غالب تلك الروايات صحيحة، وكذلك لا يمكن القول بأنّ جميع أو غالب رواياته مكذوبة، والمباحث التي ذكرها الذهبي حول سائر تفاسير الشيعة من قبيل: التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام، مجمع البيان، تفسير شبرّ وبيان السعادة يمكن نقدها أيضاً، لكن المجال لا يتسع لذلك، آملين قيام الباحثين والدارسين بهذه المهمة.

---

١. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ١٨٥.

تفسير السلمي عند الذهبي

الجدير بالذكر هنا أنّ البحوث التي قام بها الذهبي حول تفاسير غير الشيعة لا تخلو من الخطأ أيضاً، فعلى سبيل المثال ذكر الذهبي آراء بعض العلماء في تفسير السلمي، والظاهر أنّ هناك بعض الإشكالات حول بعض الآراء التي أشار إليها حول هذا التفسير، وقبل أن نبيّن هذه الإشكالات، نذكر آراء العلماء في هذا التفسير أولاً، ثم نقوم بنقل آراء الذهبي حول تلك الأفكار، ثم نشير إلى بعض الإشكالات:

آراء العلماء

قال الذهبي (محمد بن أحمد) في سير أعلام النبلاء في شرح سيرة حياة السلمي: «وفي حقائق تفسيره أشياء لا تسوغ أصلاً، عدّها بعض الأئمة من زندقة الباطنية، وعدّها بعضهم عرفاناً وحقيقة، نعوذ بالله من الضلال ومن الكلام بهوى، فإنّ الخير كل الخير في متابعة السنة والتمسك بهدي الصحابة والتابعين».[1]

ونقل عن فتاوى ابن الصلاح أنّ الواحدي المفسّر قال: «صنّف أبو عبد الرحمن السلمي حقائق التفسير، فإن كان اعتقد أنّ ذلك تفسير فقد كفر»،[2] وكذلك ورد في تذكرة الحفاظ: «في حقائق التفسير للسلمي مصائب وتأويلات باطنية، نسأل الله العافية»،[3] ونقل السبكي عن الذهبي أنّه قال: «...وله كتاب يقال له حقائق التفسير، وليته لم يصنّفه، فإنّه تحريف [تحريف معنوي] وقرمطة [كلام الباطنية] وهو نفسه القائل: وكتاب حقائق التفسير كثر الكلام فيه من قبل أنّه اقتصر فيه على ذكر تأويلات، ومحال للصوفية ينبو عنها اللفظ»،[4] وقد ذكر الداوودي عبارة السبكي نفسها.[5]

١. سير أعلام النبلاء، ج١٧، ص ٢٥٢.
٢. المصدر السابق، ص ٢٥٥.
٣. تذكرة الحفاظ، ج٣، ص ١٠٤٦.
٤. طبقات الشافعية الكبرى، ج ٤، ص ١٤٧.
٥. راجع: الداوودي، طبقات المفسّرين، ج٢، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

وكذلك ذكر السيوطي أبو عبد الرحمن السلمي في طبقات المفسرين قائلاً: «وإنّما أوردته في هذا القسم لأنّ تفسيره غير محمود».[1] أمّا ابن تيمية فيقول: «وما ينقل في حقائق السلمي عن جعفر الصادق عامته كذب على جعفر، كما كذب عليه في غير ذلك».[2]

مناقشة الذهبي

قال الذهبي في مناقشة هذه الآراء: «وما قاله الذهبي (محمد بن أحمد) من أنّ ما في الحقائق تحريف وقرمطة ـ يريد أنّه كتفسير القرامطة من الباطنية ـ فهذا غير صحيح؛ لأنّ الرجل يقر الظواهر على ظواهرها، والقرمطة بخلاف ذلك. وأمّا ما قاله السبكي من أنّ السلمي قد اقتصر في حقائقه على تأويلات للصوفية ينبوعنها اللفظ فهذه كلمة حق لا غبار عليها. وأمّا قول الواحدي: أنّه لو اعتقد أنّ ما في الحقائق تفسير لكفر باعتقاده هذا فنقول فيه: إنّ أبا عبد الرحمن لم يعتقد أنّ هذا تفسير، وإنّما قال: إنّه إشارات تخفى وتدق إلّا على أربابها، كما صرّح بذلك في مقدمة حقائق التفسير. وأمّا قول ابن تيمية: إنّ ما ينقل في حقائق السلمي من التفسير عن جعفر عامته كذب على جعفر، فهذه كلمة حق من ابن تيمية، اذ أنّ غالب ما جاء فيه عن جعفر الصادق كلّه من وضع الشيعة عليه، ولست أدري كيف اغتر السلمي وهو العالم المحدّث بمثل هذه الروايات المختلقة الموضوعة».[3]

مناشة آراء الذهبي

١. أشكل صاحب التفسير والمفسّرون على الذهبي (أحمد بن محمد) باعتبار أنّه عدّ

---

١. السيوطي، طبقات المفسّرين، ص٨٥ رقم٩٤.
٢. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ٣٨٦.
٣. التفسير والمفسّرون، ج٢، ص ٣٨٦ و ٣٨٧.

تفسير السلمي نوع من القرمطة فقال: «إنّ السلمي يأخذ بظواهر القرآن بخلاف القرامطة، وهذا الإشكال غير تام؛ لأنّ ملاحظة مجموع كلمات الذهبي في «السير» و«التذكرة» وغيرها يتضحّ مقصوده وهي أنّ مطالب هذا التفسير هي من نوع المطالب التي ذكرها القرامطة في المعاني الباطنية للقرآن، وبما أنّ هذه المطالب غير مطابقة لظواهر القرآن ولا مستندة لسنّة رسول الله ﷺ وتفسير الصحابة والتابعين فإنّها ظلالة وكلام صادر عن الهوى، وأنّ اختلافه مع القرامطة في اعتبار ظواهر القرآن لا يرفع مسألة اعتبار بطلان مطالب هذا التفسير».

٢. قال الذهبي في رفع إشكال الواحدي: «إنّ السلمي لم يعتقد أنّ هذا تفسير وإنّما قال: إنّه إشارات تخفى وتدق إلّا على أربابها، فهذا الكلام غير صحيح أيضاً، لأنّ مقدمة هذا الكتاب[١] تدل على أنّ السلمي يقول بأنّ للقرآن الكريم لغتان: لغة الظاهر ولغة أهل الحقيقة، وبما أنّه لم يتصدى أحد لجمع وفهم خطاب القرآن على لغة أهل الحقيقة حتى كتابة ذلك التفسير، فانّه (السلمي) قام بتدوين هذا الكتاب. ومن هذه المقدمة يستفاد أنّ ما جاء في هذا الكتاب من مطالب هو خطاب القرآن بلغة أهل الحقيقة طبقاً لما يراه السلمي، والتفسير بمعناه العام ليس إلّا بيان ما دلّ عليه القرآن، واختيار اسم حقائق التفسير[٢] لهذا الكتاب يؤيّد هذه المسألة، بل يؤكدها».

---

١. العبارة في المقدمة هي: «ولما رأيت المتوسمين بالعلم الظواهر صنّفوا في أنواع فوائد القرآن من قراءات وتفسير ومشكلات وأحكام وإعراب ولغة ومجمل ومفسّر وناسخ ومنسوخ وغير ذلك، ولم يشتغل أحد منهم بجمع فهم خطابه على لسان [أهل] الحقيقة إلّا آيات متفرقة نسبت إلى أبي العباس بن عطا وآيات ذكر أنّها عن جعفر بن محمد رضي الله عنهما على غير ترتيب، وكنت قد سمعت منهم في ذلك حروفاً استحسنتها أحببت أن أضم ذلك إلى مقالتهم...» تفسير السلمي (حقائق التفسير)، ج ١، ص ١٩ـ٢٠.

٢. لم يصرح من هو الشخص الذي اختار هذا الاسم للتفسير، والظاهر أنّ الاسم موضوع من قبل المؤلف نفسه؛ لأنّه عادة ما يختار المؤلف اسم كتابه، وخصوصاً أنّ المؤلف ذكر كلمة «حقائق» في تفسيره، حاكياً أقوال مشايخ أهل الحقيقة في هذا الكتاب. راجع: المصدر السابق.

أي أنّه يعتبر مطالب هذا الكتاب حقائق التفسير، واستنباط الإشارات الدقيقة والخفية لهذا الكتاب لا تتنافى مع اعتبار كونه تفسيراً؛ لأنّ بيان الاشارات الخفية والدقيقة للقرآن الكريم هي نوع من التفسير.

٣. وقال في توجيه كلام ابن تيمية بدون ذكر أي دليل أو شاهد: «إنّ ما ينقل في حقائق التفسير عن جعفر الصادقعليه‌السلام من افتراءات الشيعة عليه، وهذا الكلام ليس فقط لا يوجد شاهد أو دليل يؤيّده، بل إنّ عدم مطابقة ما ورد في هذا الكتاب من الكلام المنسوب للإمام الصادقعليه‌السلام مع عقائد الشيعة، لدليل واضح على بطلان هذا الإدعاء، فمثلاً: ذكر في نهاية تفسير سورة الحمد رواية عن الإمام الصادقعليه‌السلام في بيان معنى «آمين»،[1] في حين تعتقد الشيعة بعدم جواز ذكر كلمة «آمين» بعد سورة الحمد، فكيف تصل النوبة إلى وضع حديث في هذه المسألة ثم ينسب إلى الإمام الصادقعليه‌السلام؟ ونقل أيضاً عن الإمام الصادقعليه‌السلام أنّ معنى «اليوم» في قوله تعالى: ﴿...ٱلْيَوْمَ يَـئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ...﴾[2] هو إشارة إلى بعثة رسول اللهصلى‌الله‌عليه‌وآله،[3] مع أنّ اليوم في هذه الآية هو يوم عيد الغدير في اعتقاد الشيعة، وروي عن الإمام أيضاً ذيل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ...﴾:[4] إنّ نور الأرض بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، ولذلك قال رسول اللهصلى‌الله‌عليه‌وآله: «أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم»،[5] ومن المعلوم أنّ أيّ شيعي لا يمكن أن يضع مثل هذه الرواية، فإذا كانت الروايات المنسوبة إلى الإمام في هذا التفسير تخالف عقائد أهل السنّة وتطابق عقيدة الشيعة فهناك احتمال في أن تكون موضوعة من قبل الشيعة، وأمّا كونها من افتراءاتهم فهو غير منطقي أيضاً؛ لأنّ نسبة الافتراء إلى شخص لا بد أن تستند إلى الدليل القطعي.

---

١. راجع: تفسير السلمي (حقائق التفسير)، ج ١، ص ٤٥.
٢. المائدة، ٣.
٣. راجع: تفسير السلمي، ج ١، ص١٦٩.
٤. النور، ٣٥.
٥. راجع: تفسير السلمي، ج ٢، ص ٥٢.

ومن هنا فحتى لو كان كتاب التفسير والمفسّرون موضع حاجة من جهة المـوضوع ونوع المباحث المطروحة فيه، في مجال تاريخ التفسير والتعريف بالمناهج والكتب التفسيرية وخصوصاً في زمان تدوينه، وأنّه لا يوجد كتاب جامع يناظره، ولكننا نرى أنّه ضعيف في استدلالاته في الكثير من الموارد، وأنّ النتيجة التي يـخرج بـها والآراء التي يتبناها قابلة للإشكال، ومن هنا فإنّ الإستفادة من هذا الكتاب بحاجة إلى دقة أكثر.

أهمية النقد العلمي

آية‌الله محمدهادي معرفة

أقامت معاونية البحوث في مدرسة الإمام الخميني‏‏ بالتعاون مع قسم علوم القرآن والحديث منتدى الدراسات القرآنية مؤتمراً تحت عنوان نقد ودراسة آراء الدكتور محمد حسين الذهبي في كتاب التفسير والمفسّرون، ضمّ المؤتمر ثلّة من باحثي الحوزة والجامعة وطلبة مدرسة الإمام الخميني‏. وقد افتتح المؤتمر آية الله معرفة بحديث تحت عنوان: «أهمية النقد العلمي وبالخصوص نقد آراء الدكتور الذهبي». وهذا نص ترجمة حديث آية الله معرفة:

من الأعمال العلمية الكبيرة هو نقد الآراء والأفكار وخصوصاً آراء المعاصرين من المفكرين، فإنّ من خصائص النقد أنّه يؤدي إلى تطور العلم؛ ولذلك فإنّ الكثير من الباحثين الكبار كانوا يقترحون نقد أعمالهم، والسر في ذلك هو أنّ الباحث والمدقّق في الحقيقة مبتكر، إذ لو لم يكن له ابتكار وابداع فلا يقال له باحث. والإبداع عادة ما يكون مصحوباً بالخطأ والاشتباه؛ لأنّ الابتكار يعني بداية العمل، فإنّ كل عمل في البداية لا بد أن ينضج، وربما يغض المبدع الطرف عن بعض عيوب أعماله العلمية؛ لشدة علاقته بما أنتجه، ولذلك فهو يسعى إلى عرض عمله العلمي على الآخرين. وفي الحقيقة يعتبر الباحث عاشقاً للعلم وليس لنفسه، فالذي يحب نفسه لا يصبح باحثاً، وهذا المنهج منهج اسلامي أصيل وأساسي أيضاً.

أمّا لماذا نصفه بالإسلامي؟ لأنّ هذه الطريقة تستفاد من القرآن، فعندما نقرأ الآية الرابعة والأربعين من سورة النحل، حيث يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿...وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ

ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ... ﴾[1] أي أنّ وظيفة الرسول ﷺ هي الشرح والتفسير والتبيين من أجل دعوة الناس لإتباع دين الإسلام، والتفكير في ما يعرضه القرآن وما يقوله النبي ﷺ. لأنّ التعبد أمر مطلوب، وهو شيء حسن وراجح لوكان في محله، ولكنّ الإسلام ينتظر من المسلمين أموراً أبعد من مسألة التعبّد، وهو أن يتعمّقوا ويتدبّروا في الحقائق المذكورة في القرآن الكريم ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، أي فكّروا حتى في ما يعرضه القرآن وما يقوله النبي ﷺ والأئمة المعصومين ﷺ. ولا يوجد دين من الأديان يعطي مثل هذه الحرية كدين الإسلام، وهو أمر مهم للغاية، وهذا ما يطلق عليه الحرية الفكرية، ومن هنا فإنّ منطق الباحث والمفكّر الحر هو أنّه لا يقول: بما أنّي أنا الذي أقول هذا فاقبلوا منّي، بل يقول فكّر، فإذا وجدته صحيحاً فاقبله.

ومن الطبيعي أنّ يشكك البعض في الحرية التي يعطيها القرآن لأتباعه، إذ لعلّ البعض قد فكّر ووصل إلى نتيجة لا يرتضيها، فماذا يفعل؟ وطبقاً لقولهم فإنّ الحرية قد تعطي في بعض الأحيان نتائج عكسية، ولكن المسألة هي أنّ صاحب الكلام إذا ما اطمئن بحقّانية كلامه وصدقه بصورة قاطعة؛ فلا يمكن أن يتطرق إليه القلق؛ لأنه يعلم بأنّ كل شخص حر إذا ما فكر بصورة حرّة فإنّه سوف يصل إلى نفس النتيجة ويتقبّلها، والشخص الذي يعطي مثل هذه التعليمات والأوامر يريد من المسلمين أن لا يقبلوا بأيّ أمر دون تحقيق. فعلى سبيل المثال، جرجي زيدان، الكاتب المسيحي المصري، له كتب كثيرة وقيّمة، ومن جملة تلك الكتب الروايات الاسلامية، وقد عرض فيها تاريخ الإسلام منذ بداية ظهوره على شكل روايات وفي عشرين مجلداً، وهذه الكتب جذّابة وممتعة إلى درجة أنّها تشدُّك إلى قراءتها حتى النهاية، بالإضافة إلى أنّها تبيّن حقائق عن تاريخ الإسلام. وعندما يصل «زيدان» إلى العصر العباسي يتحدث عن المأمون فيقول: «كان لا يقبل إلّا اذا أُقيم عليه برهان». وكان مدهشاً بالنسبة لي أن يقول هذا الكاتب

---

١. النحل، ٤٤.

المسيحي: «ولذا كان شيعياً» فما هي الإنطباعات الذهنية لهذا الكاتب المصري عن الشيعة؟ معنى هذا أنّ الطائفة الوحيدة من بين طوائف الإسلام التي لا تقبل أيّ مسألة دون برهان هم الشيعة. وقد ظللت مندهشاً من هذا القول، ما هي الصورة العجيبة التي نحملها نحن والصورة العالقة في أذهان الآخرين؟! فهل نحن كذلك؟ هل نقبل بالخرافات؟ إذا كنّا كذلك فلا بد أن نحارب الخرافات.

وعلى هذا فإنّ مسألة التفكير ثم القبول هي مسألة أساسية مطروحة من قبل الإسلام، وهذا هو الذي دعاكم إلى نقد ومناقشة هذا الكتاب العلمي الذي هو من الطراز الأول من الكتب، ثم انظروا كيف وقع هذا المفكّر في أخطاء خلال دراسته. فمن المحال أن لا يقع الباحث في الخطأ؛ لأنّه إنسان وليس ما يكتبه قرآناً، والاشتباه والخطأ في الحقيقة هو خدمة للعلم. وفي رأيي أنّ الدكتور محمد حسين الذهبي باحث ودارس، وجميع البحوث والدراسات التي قام بها في كتابه تقوم على أُسس وأُصول، فقد قرأ جميع الكتب بدقة وكانت ملاحظاته حول الكتب دقيقة جداً وعلمية، ولكن الذي يثير عجبي ودهشتي أنّه كيف تناسى ولم يسلك هذا المنهج الموضوعي في دراسته للشيعة، فهو لم يكن موضوعياً ولا منصفاً في بحوثه حول الشيعة إلى درجة أنّها تثير عجب الباحث. فمثلاً عندما يبيّن تفاسير الشيعة يقول: نتعرض إلى بعض الجماعات المنسوبة إلى الإسلام، فلماذا يعتبر الشيعة فرقة ملحقة بالإسلام؟ وكذلك يقول عندما يتعرض لتفسير المرحوم الشيخ محمد جواد البلاغي، التفسير القيم الذي ناقش المؤلف فيه التبشير والمسيحية إلى حدّ أنّ الكنيسة في جميع أوربا احتفلت يوم وفاته. وعندما كان البلاغي يدرس في سامراء كان راتبه «قرانين»، وقد أعطاهما البلاغي إلى صائغ يهودي لكي يعلّمه اللغة العبرية وكان يعيش عيشة الفقراء، لماذا هذا الظلم من قبل الذهبي لهذا الرجل الخادم للإسلام؟ تفسير المرحوم البلاغي ينتهي بالآية السابعة والخمسين من سورة النساء، فقد توفى قبل أن يكمله ومع ذلك يقول الدكتور

الذهبي: «ينتهي تفسيره بهذه الآية: إنّ الذين كفروا بآياتنا سوف... العذاب وتم تفسيره»، في حين أنّ تفسير البلاغي ينتهي بالآية: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا...أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلاً ظَلِيلاً﴾.[1]

حضرة الأُستاذ الذهبي، لماذا تكتب من أجل أغراض أُخرى؟ ليس من المناسب لك ذلك؟ لأنّ الآخرين ينظرون إلى أعمالك، ومثل هذه الأعمال كثيرة في كتب الذهبي فالمجلد الثالث من كتاب التفسير والمفسّرون من أوله إلى آخره كلام غير مناسب حول الشيعة، ومع أنّ الذهبي بارع في نقد الكتب وعرضها؛ ولكنّه عند تحليل المسائل القرآنية الأصيلة ليس له تلك القدرة العلمية، فهو يعتبر التفسير بالرأي معادلاً لـ«إعمال النظر في التفسير» أي أنّ الشخص يعمل النظر في التفسير، في حين أنّ التفسير نوعان: نقلي، وهو الذي يعتمد على النقل. ونظري واجتهادي، حيث يقوم المفسّر باعمال نظره، وجمع المطالب وتحليلها، فالذهبي يقول: إنّ التفسير بالرأي يعني «إعمال النظر في التفسير» وهو نوعان: ممدوح ومذموم، وأنّ الروايات الواردة عن الرسول ﷺ والتي تذم التفسير بالرأي المقصود بها التفسير بالرأي المذموم وليس الجائز والممدوح، وهذا كلام ليس بصحيح؛ لأنّ التفسير بالرأي لا يعني الاجتهاد، بل هو بمعنى «جعل المفسِّر رأيه تفسيراً للقرآن».

إنّ علماء السلف وكثير من الباحثين يقولون: إنّ التفسير بالرأي الممنوع نوعان: القسم الأول الاستقلال في التفسير، أي أنّ المفسّر يقوم بتفسير القرآن دون مراجعة شأن النزول وأقوال السلف، معتمداً مثلاً على كتاب المنجد، والخطأ الواقع في مثل هذا التفسير كثير. والرأي الثاني هو تحميل رأيه على التفسير كما هو الحال في تفاسير أهل البدع، حيث يعتبر المفسّر رأيه تفسيراً للقرآن.

ومن المفاهيم الأُخرى هي مسألة ظهر وبطن القرآن، يقول الرسول ﷺ: «إنّ للقرآن

---

١. النساء، ٥٧.

بطناً وظهراً»، وكذلك يقول الإمام الباقر ﷺ: «ظهره تنزيله وبطنه تأويله»، فكلما حدث أمر من الأمور ونزلت بعض الآيات في هذه الوقائع فإنّ تلك الآيات إنّما تنظر إلى تلك الوقائع. فإذا أراد أحد الأشخاص أن يفسّر القرآن طبقاً لهذه الموارد، فإنّه في الحقيقة يفسّر ظاهر القرآن، ولكن على المفسّر أن يستخرج هدف الآية من خلال الظاهر، وهذا الهدف هو بطن الآية، فإذا قصرنا القرآن على الظاهر فإنّه سوف يموت، فخلود القرآن إنّما يرتبط ببطن الآيات، وهذا هو سبب تأكيد النبي ﷺ على الظهر والبطن؛ ليخرج القرآن من حدود الزمان والمكان إلى فضاء الخلود، فيجب عدم الاكتفاء بالنظر إلى الآيات من جهات خاصة، بل علينا أن نستخرج المفهوم العام منها.

ومن بين علماء أهل السنّة هناك من بحث هذا الأمر بحثاً جيداً وهو الشاطبي في كتاب الموافقات. ومن الأخطاء الأخرى التي وقع فيها الذهبي أيضاً هو أنّه أخذ البطن بالمعنى الذي تقول به الباطنية(الإسماعيلية)، أي تفسير القرآن طبقاً لأذواقهم، وقد جعل تفاسير الشيعة ضمن تفاسير الباطنية. وبالرغم من القيمة العلمية لكتاب الذهبي، ولكن فيه نقائص كثيرة، وقد كان هدفي من كتابة التفسير والمفسترون هو إزالة هذه النواقص؛ لأنّ بعض الأساتذة أحياناً يدّرسون هذا الكتاب دون نقد. الرجاء هو أن تتخذوا سبيل النقد في دراسة هذا الكتاب.